


# فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب

الكتاب الأول

التصريف: أبنية الكلام وأحكامها

الكتاب الثاني

النحو: إعراب الكلام وأحكامه

تأليف

ناصيف اليازجي

تقديم ومراجعة

خالد كامل الطعاني






رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# فَصْلُ الخِطَابِ

# في أصُولِ لُغَةِ الأعْرَابِ



# فَصْلُ الخِطَاب في أصُولِ لُغَةِ الإعْرَابِ

تأليف
ناصيف اليازجي

تقديم ومراجعة
خالد كامل الطعاني



بسم الله الرحمن الرحيم





دار الكتاب الثقافي
للطباعة والنشر والتوزيع

الأردن / إربد
شارع إيدون إشارة الإسكان
تلفون
(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٦١٦١٦)
فاكس
(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٥٠٣٤٧)
ص.ب (٦٢٠٣٤٧-٢١١)

Dar Al-Ketab
PUBLISHERS
Irbid - Jordan
Tel:
(00962-2-7261616)
Fax:
(00962-2-7250347)
P. O. Box: (211-620347)
E-mail:
DarALketab@Excite.com

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٨٠٨ / ١١ / ٢٠٠٢)

٤١٥

ياز اليازجي ، ناصيف ابن عبدالله بن ناصيف بن حنيلاط بن سعد ١٢١٥-١٢٨٨هـ فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب/ ناصيف ابن عبدالله بن ناصيف بن حنيلاط بن سعد، تحقيق خالد كامل الطعاني .ـ اربد : دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٢

( ... ) ص

ر.أ. :(٢٨٠٨ / ١١ / ٢٠٠٢)

الواصفات / قواعد اللغة / / اللغة العربية /

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (٢٦٩٦/١١/٢٠٠٢)





دار المتنبي للنشر والتوزيع
الأردن - إربد - تلفاكس: (٧٢٦١٦١٦)




# ترجمة عن حياة وآثار الأديب النحوي
# ناصيف اليازجي

**١٢١٥-١٢٨٨هجرية / ١٨٠٠-١٨٧١ ميلادية**

هو الأديب الفحل والعالم المتمكن، والشاعر المطبوع، واللغوي المدقق، والنحوي المحقق، أحد أركان النهضة اللغوية والأدبية في المشرف العربي.

وهو ابن عبدالله بن ناصيف بن جنبلاط بن سعد اليازجي، الحمصي الأصل، هاجر جده سعد المذكور، من حمص، مع جماعة من ذويه سنة ١٦٩٠م، لحيفا لحقهم في تلك الديار، فتوطن أناس منهم في ساحل لبنان، في الجهة المعروفة بالغرب، وآخرون في وادي التيم، وتفرق بعضهم في مواطن أخرى، ولا تزال بقية أسرتهم في حمص ونواحيها.

ولد صاحب الترجمة في قرية كفرشيما، من قرى ساحل لبنان، في ٢٥ آذار (مارس) سنة ١٨٠٠م، وتلقى مبادئ القراءة على يد راهب من بيت شباب يُدعى القس متَّى.

وكان والد الشيخ ناصيف، من اشهر أطباء زمانه على مذهب ابن سينا، وكان يحب الأدب والشعر، فبث في روح ولده ناصيف، فنشأ على محبة العلم والمعرفة، وانكب على الدرس والمطالعة. وتصفح ما تصل إليه يده من كتب النحو واللغة، ودواوين الشعر، وقد أدب نفسه بنفسه، ونظم الشعر وهو في العاشرة من عمره، وعني بالخط عناية خاصة، ولما ترامت شهرته إلى الأمير بشير الشهابي قربه إليه، وجعله كاتب يده، ولبث في خدمته اثنتي عشرة سنة إلى سنة ١٨٤٠م، وكان اتصاله بالأمير المذكور سهل عليه التعرف بكثير من وزراء الدولة وأعيان البلاد والعلماء.

ومن ذلك الوقت، انقطع الشيخ ناصيف اليّازجي إلى التأليف والتدريس، فطار صيته في كل أنحاء الشرق، ثم أقام في بيروت وتفرغ للمطالعة والتأليف ونظم الشعر، ومراسلة الأدباء، كما أخذ يحترف التعليم في مدارس الأمير. كان يصحح الكتب في مطبعتهم، وقد لهج بذكره القطرين الشامي والمصري، وكانت داره قبلة العلماء، وعكاظ المحاضرات العلمية. والمطارحات اللغوية. ثم أنه ما زال عاكفاً على التعليم والتصنيف والنظم والنثر، حتى أصيب بمرض عضال سنة ١٨٦٩، فانفلج فالجاً نصفياً عطل شطره الأيسر، فلزم داره، ولكنه ما برح بنظم الشعر وبتلقى السائلين والمستفيدين، إلى ان توفي في يوم ٨ فبراير سنة ١٨٧١م.

وكان ودوداً مخلصاً، سريع الفهم، قوي الذاكرة، متسع المدارك، وقيل عنه أنه كان يحفظ القرآن الكريم، آية بعد آية، وشعر المتنبي بيتاً بعد بيت لا يخل بحرف، ولشدة إعجابه بالمتنبي، فقد قال عنه: كأن المتنبي يمشي في الجو، وسائر الشعراء يمشون في الأرض.

وكان متضلعاً بعلوم العربية، وملماً ببعض فنون عصره كالطب والموسيقى، وكانت كتبه موضع اهتمام رجال العلم والأدب يتدارسونها بكل شغف ومتابعة.

من أشهر مؤلفاته:

مجموع مقاماته "مجمع البحرين" الحافلة بالكنوز اللغوية. وثلاثة دواوين "نفحة الريحان" "ثالث القمرين" "فاكهة الندماء في مراسلة الأدباء".

وله أيضاً "الجمانة" وهي أرجـوزة في الصرف، و "جَوف الفرا" وهـي أرجوزة في النحو، و "فَصْل الخطَاب في أصولِ لُغَة الأعراب" وهـو كتـاب جامع لأصول الصرف والنحو ويقع في قسمين.

ولـه أيضـاً "عقـد الجمـان"، في علـم البيـان"، و "نقطَـة الدآئـرة، في العروض". و "قطب الصناعة"، "في علم المنطق"، و "الحجر الكريم في الطـب القديم" في موضع الطب.




# تقديم الكتاب

أما بعد حمد الله على آلائه والشكر على نعمة البيان والقلم فقد تكالبت على اللغة العربية عهوداً مظلمةَ تنكرت معارفها واستترت معالمها فكادت أن تطفئ شعلة الحياة فيها. والله عز وجل بما شرف فيه هذه اللغة ورفع منزلتها، جعل من خاصة أهل العلم خزنة لها وحفظة من أهل الفضل لها، تكالبوا على إحياء نبضها لتظل أوثق الصلات الدائمة والوسيلة القوية في توطيد الأمة واستمرار وجودها.

ولما كانت اللغة وسيلة تفاهم. تعكس المستوى الفكري للأمة، وما هي عليه من تقدم ورقي أو جهل وانحطاط عنيت الأمة بلغتها، وظهر في الأمة أعلام أسهروا أنفسهم في خدمتها وأنفقوا العمر في تخليدها. فتنوعت أساليب إخراج مادتها وعلومها بما يتوافق وأهداف نفعها وهنا يأتي دور علماء وأساتذة العربية، في التصنيف والتأليف واتباع أحسن الطرق في إخراج كتب اللغة في "النحو والصرف" وغيرها من علوم اللغة التي تهدف إلى تعليم أصول العربية.

والأستاذ اليازجي من أولي الفضل الذين تركوا آثاراً خالدة دونها التاريخ شهادة له في كتابه "فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب" لما اشتمل عليه هذا الكتاب من شمولية موجزة وأمثلة مضيئة ومتنٍ سلسٍ حمل خطوات وقواعد ومبادئ كل من علمي الصرف والنحو بأسلوب تعليمي يتميز بميزتين نادرتين أولهما: حضور المتن بشموليته وثانيهما: الشروح غير المعقدة التي تحقق يسر التعلم للدارس والمبتدئ.

ويكمن الدافع وراء تقديم هذا الكتاب وبالذات إلى طلاب النحو والصرف في وقت أصبحت فيه دراسة النحو والصرف تبتعد عن جو المتن الذي لا مناص للدارس الإلمام به، ويأتي تقديم هذا الكتاب للقارئ، بالرغم من مرور "٩٧" سبعٍ وتسعين سنة على تأليفه وطبعه لِما يحتفظ به من حيوية وقيمة تتمشى مع روح العصر ولِما يتصف أسلوبه بالسهولة وتسلسل مواضيعه، التي تبعث على التركيز، والتفكير، والاستنتاج المنطقي دون إهمال لأية قاعدة فيه، وكذلك للمكانة التي حظي بها الكتاب عند المدرسين من عصر اليازجي وحتى عصرنا الحاضر إذ يعتبر الكتاب من أشهر الكتب المدرسية، ففيه عون للدارس والتلميذ على حد سواء ويغني عن مراجع النحو والصرف لحضور المتن الذي تناول المبادئ العامة في الصرف والنحو بشكل كامل.

خالد الكامل




# بسم الله الفتّاح

اَلحَمدُ لِلَّهِ الَّذي عِلْمهُ يَستَغرقُ الأَسْماءَ والأَفعال. وبيَدهِ التَصْريفُ وَالسّلامةُ والصّحةُ والإعلاَلُ. حمداً يزلفنا إلَيهِ يَومَ تُبلى السَّرائر. وتَظهر الضَّمائِر* أمَّا بَعدُ فهذَا مُختصرٌ جَعَلْتهُ كَالبَابِ في قواعِدِ التّصريفِ والإعراب تَستعينُ بهِ الطَّلَبة الأصَاغِر. عَلَى الدّخولِ إلى مجَالِسِ الأكَابِر. وقَد سمّيتهُ فَصلُ الخِطَابْ في أُصُولِ لُغَـةِ الأَعْراب. وقَسَّمتَهُ إلى كِتابينِ يَشتَملاَن عَلَى أبوابٍ وفصولِ. تَتضَمن مَا يَحتمل مِثلهُ منْ هذِهِ الأُصُول. وَاسْتمدُّ اللهَ سُبْحَانهُ المَيْسرَة. وَالتمسُ مِنْ أهلِ النّظر المَعْذرة واللهُ حَسبي ونعمَ الوكيل.

المؤلف



# كِتَابُ التَّصْرِيفِ

## في أبنيَةِ الكَلَامِ وأحْكَامِهَا ويَشْتَمِلُ عَلَى مُقدَّمةٍ وعَشرةِ أبْوابٍ

## مُقَدِّمَة

## في بيان التصريف والمتصرفات وأجزائها وفيها ثلاثة فصول

## الفَصْلُ الأوَّل

## في حَقيقَةِ الصّرفِ ومَوضُوعِهِ

الصَرفُ عِلمٌ بأصول تُعْرَفُ بِهَا أحوالُ أبْنية الكَلِمِ الَّتي لَيْسَت بإعرَاب[١]. ومَوضوعهُ الفِعلُ المُشتَقُّ[٢] والاسْم المُتمكِّن[٣]. وَهوَ يَبْحثُ فِيهمَا عَن صُورةِ البِنَاءِ وتحْويلهَا إلَى هَيئَةٍ أخرى لمعنىً آخَر[٤]. فَلهُ التَقدُّم عَلَى النَّحوِ لأنَّهُ يَبْحَثُ عَن ذَاتِ المُفرَدَاتِ وذَاكَ عَنْ صِفَةِ المَركَباتِ كَما سَتَعْلَم.

---

(١) تُقيَّد أحوال الكلم بكونها ليست بإعراب احترازاً عن نحو قام أبوك ورأيت أباك. فإنهُ من أحوال أبنية الكلم الواردة من قبيل الإعراب فلا تكون من هذا الباب. والإعراب هو تغييرٌ يحدث في الكلم لعاملٍ يدخل عليها كقامَ ورأيت في المثالين.

(٢) الفعل المشتق هو الذي يتحول إلى أمثلةٍ مختلفةٍ كضرب ويضرب واضرب.

(٣) الاسم المتمكن هو الذي يثنى ويجمع ويصغر إلى غير ذلك مما ستعرفهُ.

(٤) تحويل صورة الكلمة إلى هيئة أخرى لمعنى آخر هو تصريف.

# الفَصْلُ الثَّانِي

## في أجْزآءِ الكَلِمِ وأَحْكامِهَا

تَتَركبُ الكِلم منَ الحرُوفِ الْهِجَآئيَّة وَهي أصْواتٌ مُعتمدَة عَلَى مَقَاطِعِ الحلْقِ وَاللسّانِ والشفَتينِ. غيرَ أن مِنْها مَا يَجري مَجرى الْحرَكَة وَهوَ الْوَاو والألفُ والياءُ ويقالُ لهُ حَرفُ العلَّة[1]. وَمنهَا مَا لَيْسَ كَذلِكَ وَهو البَاقي وَيُقالُ لهُ الصَّحيح. وَمنَ الصَّحِيح مَا يَجري مَجرَى حَرف العِلّة وَهوَ الهَمزّة[2]. غير أنّ مِنْها مَا يثبتُ لَفظاً في ابتداءِ الكَلاَم وَيَسقطُ في الدَّرْج ويقَالُ لَهُ هَمزة الوَصل[3] وَمنْها مَا يثبتُ فِيهمَا جَميعاً وَيُقالُ لهُ هَمزة القَطْع[4].

واعلَم أنّ حَرفَ العِلّة إذا كَان سَاكناً فَهوَ حَرف لينٍ. فَإن سُكِّنَ بَعْد حَرَكَةٍ تُجانِسهُ فَهوَ حَرفُ المَدّ[5] وهَمزَة الوَصل[6] تَنحَصرُ مِنْ تَصَاريفِ

---

(١) يجري حرف العلة مجرى الحركة لأنهُ يناسبها في اللفظ وفي الاستعمال كما ستعرف.

(٢) تجري الهمزة مجرى حرف العلة لأنها تناسبهُ في قبول الإعلال كما ستعرف.

(٣) همزة الوصل يلفظ بها في ابتدآء الكلام فيقال إجلس يا رجل ولا يلفظ بها في حشوةٍ فيقال يا رجل اجلس كأنها لم تكن.

(٤) همزة القطع يلفظ بها حيثما وقعت فيقال أكرِم يا رجل ويا رجل أكرِم ملفوظاً بها فيهما جميعاً.

(٥) يعتَبَر في حرف اللين السكون فقط سوآءٌ كان بعد حركةٍ تجانسهُ كعُود وبَاب ونيل أم لا تجانسهُ كثَوب وسيف. وأما حرف المدّ فيختص بالساكن بعد الحركة المجانسةُ لهُ كما في عُود وأخويهِ.

(٦) همزة الوصل في ما ليس من تصاريف الأفعال لم تَرِدْ إلاَّ في أل التعريف وعشرة أسماء وهي اسْم واسْت وابْن وابْنَم واثنان وامْرُءٌ وامْرأة وابنة واثنتان وايْمن في القسم.

وتنقسم الحروف أيضاً إلى شمسية وهي التي تُرغَم فيها لام التعريف وقمرية وهي التي تظهر معها اللام. أما الشمسية فهي ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن فتقول التُراب والثّلج والدّار وهلمَّ جرّاً بإدغام اللام وتشديد الحرف الذي يليها. والبواقي قمرية فتقول الأرض والباب والجبل وهلمَّ جرّاً بإظهار اللام.

الأفعَالِ في أمرِ مَا سِوى الرّبَاعِي وَمَاضِي مَا فَوقهُ وَمَصدَرِهِ مزيدَةً في الأوآئلِ. وَدونَ ذلكَ هَمزة القَطع ذَاهبةً كُلّ مَذهبٍ عَلَى الإطلاَق.

# الفَصْلُ الثَّالِث

## في مَا يَلْحق الحُروف مِن الحَرَكات والضَوابط

الحَرفُ إمَّا مُتَحركٌ أوْ سَاكنٌ. والحَركةُ إمَّا ضَمٌ أو فَتحٌ أو كَسْرٌ. والألفُ قَد تكونُ مَمدُودةً وَغيرهَا قَد يَكونُ مُشدَّداً. والهَمزةُ تُقطَع تَارةً وتُوصلُ اخرْى كَما عَرفتَ. وَلكلٍّ مِن ذلِكَ عَلامَةٌ تُرسَمُ فَوقَ الحَرفِ مَا لَم تكُن كسرَةً أو عَلاَمَة قَطعٍ مَعهَا لِهَمْزةٍ كُتِبَت بِصُورةِ الألفِ فَتُرسَمُ تَحتَهُ. وَقَد اجْتمعَ كَلّ ذلكَ في قَولكَ أخُطُّ الهِجَآءَ. فَإنّ الهَمزة الأُولَى مَقْطوعَةٌ والخَآءَ مَضمُومَةٌ والطَّآءَ مُشَدَّدةٌ والهمزَة بَعدَهَا مَوصولَةٌ واللاَّم سَاكنَةٌ والهَآءَ مَكسُورةٌ والجيمُ مَفتوحَةٌ والألفُ مَمدُودةٌ. وعَلامةُ كُلّ وَاحدٍ مَرسُومةٌ لهُ في مَوضعَها كَما تَرى.

# البَابُ الأَوَّل

# في أَبْنيَةِ الأَفعَالِ وأَحْكَامهَا وفيهِ تِسعَةَ فُصولٍ

## الفَصْلُ الأَوَّل

## في حَقيقَةِ الفِعلِ وأنوَاعِهِ

اَلفعلُ مَا دلَّ عَلَى معنىً في نَفسهِ مُقترن بِأَحَدِ الأَزمنَةِ الثَّلاثَةِ. وهيَ المَاضِي والحَالُ وَالمُستَقْبل[1]. والمتَصرفُ مِنهُ إمَّا مَاض كَضَرَبَ أو مُضَارِعٌ كَيَضْرِبُ أو أَمْرٌ كَاِضْرِبْ. وَسَيأتي بَسْط الكَلام عَلَى كُلّ ذلِكَ بِالتَّفصيلِ.

## الفَصْلُ الثَّاني

## في أَبنيَةِ الفِعْلِ وأحْكَامهِ

يُبنَى الفِعْلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرفٍ إلَى أربَعَةِ. غَيْرَ أنّهُ قَدْ يُزادُ فيهِ فَينتَهي إلَى سِتَّةٍ. فإن خَلاَ مِن زيَادةٍ فَهوَ المُجرَّد. وإلاَّ فَهوَ المَزيد. وكلهُ إن خَلَت أصولهُ مِن حُروفِ العِلَّة وَالهَمزَة والتَّضعِيف فهوَ السَّالم. فَإن خَلَت مِنْ حُروفِ العِلَة فَهوَ الصَّحِيح. وَإنْ لَم تَخلُ مِنهَا فَهوَ المعتَلُّ. وَلِكُلٍّ مِنْ ذلكَ أوزَانٌ وأحكَامٌ ستُذكَر.

---

(١) تُقيَّد دلالة الفعل بكونها على معنىً مقترن بأحد الأزمنة المذكورة احترازاً من نحو أمس واليوم وغدٍ فإن واحد منها يدلُّ على أحد هذه الأزمنة ولكن لا يدلُّ على معنىً مقترن بذلك الزمان فتكون دلالتُه فقط بخلاف نحو قام فإنهُ يدلُّ على معنى وهو القيام وهذا المعنى يدلُّ على زمانٍ وهو الماضي.

# الفصل الثالث

## في مِيزَانِ الأفعَالِ

لَما كَانَت صِيغُ الفِعْلِ تَجْرِي عَلَى مَقَادِيرَ مَعْلُومةٍ جُعِلَ لَهَا مِنْ لَفْظِ الفِعْلِ مِيزَانٌ تُعتَبر بِهِ. فقيلَ إن ضَرَبَ مَثَلاً عَلَى وَزن فَعَل. وَمِنْ ثَمَّ عُبِّرَ عَنِ الضّادِ بالفآءِ وَعنِ الرّآءِ بالعَينِ وعَنِ البآءِ باللام وقِس عَلَيْهِ. وَأمَّا مَا فَوقَ ذلِكَ فإن كَانَ أصْلاً كُرِّرَت الّلام في مِيزَانِهِ فَقِيلَ إن دَحْرَجَ عَلَى وَزْنَ فَعْلَلَ. وَإن كَانَ زَآئِداً فَإنْ كَانَ مِن بنيةِ الموزُون كُرِّر مَا يُقَابلهُ فقيلَ ان قَدَّم عَلَى وَزن فَعَّل واحمَرَّ عَلَى وَزنِ افعَلَّ. وإلاَّ ذُكِرَ بِلَفظِهِ فَقيلَ إن أكْرمَ عَلَى وَزْنِ أفعَل وقَاتَل عَلَى وَزْنِ فَاعَل وَهَلم جرّاً. وَعَلى ذلِكَ يُطلَق اعتبار كُلِّ مَوْزُونٍ[1]. فقس عَلَيهِ بالاستِقرآءِ.

# الفصل الرابع

## في أوْزَانِ الأَفعَالِ المُجَرَّدَة

إذَا كَانَ الفِعلُ المجرَّد ثُلاثيّاً فإمَّا أن تختَلفَ حَرَكة عَينِهِ بينَ المَاضِي والمُضَارع فَيكونُ مَاضِيهِ مَفتُوح العَيْن وَمُضَارعهُ مَكسُورهَا كَضَرَب يَضرِب. أو مَضمُومهَا كنَصَر يَنْصُر. أو يَكونُ مَاضيهِ مكسُور العَيْن وَمضَارعهُ مَفتُوحُهَا كَعَلِم. وإمَّا أن تَتَفِق فيَكُون مَفتُوح العَيْن كَمَنعَ يَمْنَع. أو مَضمُومَها

(١) اي انَّ كل ما يُوزَن مطلقاً يعتبر وزنهُ على هذا الأسلوب وذلك يشمل الأسمآءَ أيضاً فيكون ضارب على وزن فاعِل ومضروب على وزن مفعول وهلمَّ جرّاً.

كَفَضَلَ يَفْضُلُ. أو مَكسُورهَا كَحَسِبَ يَحْسِبُ[1]. وإذَا كَانَ رباعيّاً فَلَيْسَ فيهِ إلاَّ اللاّم الأُولَى في المَاضي وَكسرهَا في المُضَارع كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ وذلِكَ مطَّرِدٌ فِيهِ.

واعْلم أنّ جَميعَ الأفعَالِ الثّلاَثيَة لاَ تَخرُج عَنِ هذِهِ الأوزَانِ السّتَةِ وَلكِنْ لاَ يَجمعهَا كُلّهَا إلاَّ السَّالم. وَالمفتُوح العَيْن فيهمَا لاَ يُبنَى إلاَّ مِما عَينهُ أو لاَمهُ حَرفٌ مِنْ حُروفِ الحَلْق. وَهيَ الهَمْزَة والحَآءُ والخَآءُ والعَينُ والغينُ والهَآءُ كسَأَلَ وَمَنَع ونَحوهما. غَيْر أنْ كَانَ كَذلكَ لاَ يَختصُ بهذَا الوَزن بَل يُبنَى عَلَى غَيرهِ أيضاً كَشَهِدَ وَفَرِحَ وَغَيرهمَا.

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في مَزيدَاتِ الأفعَالِ

إذَا كَانَت الزّيادَة مِنْ بنيَةِ الفعلِ فَلابدَّ أن تكون مِنْ جنسِ العَيْن كالدَّال في قَدَّم أو مِنْ جِنسِ اللاّم كالرَّاءِ في احْمرَّ. وإذَا كَانَت خَارجيَّة فَلابُدَّ ان تَكُون مِنْ حرُوفِ الزّيَادةِ وَهِيَ عَشرَة يَجمَعهَا قَولكَ سَأَلْتُمونيهَا. وَ الفِعْلُ إنْ كَانَ ثُلاثيّاً فَقدْ يُزادُ فيهِ حَرفٌ فَيكُون عَلَى وَزن أفعَلَ كَأكرَم. أو فَعَّلَ كقَدَّم. أو فَاعَلَ كَقَاتَل. وَقد يُزاد فيهِ حَرفَان فَيكُون عَلَى وَزنِ تَفعَّل كَتَقَدَّم.

---

(١) تسمى الثلاثة الأُوَل دعآئِمُ الأبواب لكثرتها في لسان العرب. والمضموم العين في الماضي والمضارع موضوعٌ للصفات كالكرم والحسن ونحوهما والحس ونحوهما ولا يكون إلاّ لازماً. والمكسور العين فيهما يغلب استعماله في المعتل الفآءِ كَوَرث يَرِثُ وَوَلِي يَلِي ونحوهما.

أو تَفَاعَلَ كتَبَاعَد. أو إنْفَعَل كَـإنْطَلَق. أو إفْعَلَّ كَإحْمَرَّ. وَقَد يُزادُ فيهِ ثَلاثَة أحْرُفٍ فَيَكُون على وَزنِ إستَفعَل كَإسْتَغْفَر. أو إفْعَوْعَلَ كَإحْدَوْدَبَ[1]. وإن كَانَ رُباعِيّاً فَقدْ يُزادُ فيهِ حَرفٌ فَيَكون عَلَى وَزنِ تَفعْلَلَ كَتَدحْرَجَ. أو حَرْفانِ فَيكُون عَلى وَزْنِ إفعَلَلَّ كَإقْشَعَرَّ. وَهي أشْهَر المَزيدَات فِيهمَا[2].

---

(١) يكون أفْعَل غالباً للتعدية نحو أجلَست زيداً. وقد يكون للدخول في الشيءِ نحو أصبحَ الراكب أي دخل في الصباح. ولقصد المكان نحو أعرَق أي قصد العراق. وللمبالغة في المعنى نحو أشغَلتهُ. ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما أخِذ منه الفعل نحو أغَدَّ البعير أي صار ذا غدَّةٍ. ولإصابة الشيءِ على صفةٍ نحو أحمدتهُ. وللتحوُّل نحو أقفَرَت الأرض. وفعَّل للتعدية نحو فرَّحتهُ. وللتكثير نحو قَطَّعت الحبل. وقد يكون لاتخاذ الفعل من الاسم نحو خيَّم القوم. وفاعَل للمشاركة بين اثنين فصاعداً نحو ضارَب زيدٌ عمراً. وقد يكون بمعنى المجدَّد نحو سافر زيدٌ. وبمعنى أفعَل نحو عافاك الله أي أعفاك. وتفعَّل لمطاوعة فعَّل نحو قَدَّمتهُ فتقدَّم. وقد يكون للتكلف نحو تشجَّع الجبان. وللاتخاذ نحو توسَّدت التراب أي اتخذتهُ وسادةً. وتفاعَل للمشاركة نحو تَضارَب زيدٌ وعمروٌ. ولمطاوعة فاعَل نحو باعَدتهُ فتباعَد. وللتظاهُر بما ليس في الواقع نحو تمارَض زيدٌ أي تظاهر بالمرض. وإنفعَل لمطاوعة فَعَل نحو قطعتهُ فانقَطَع. وإفتَعَل لمطاوعةِ أيضاً نحو جمعتهُ فاجتَمعَ. وقد يكون للاتخاذ نحو إحتَطَب وللمبالغة نحو إكتَسَب. وإفْعَلَّ للمبالغة وهو يختصُّ بالألوان والعيوب نحو إحْمَرَّ وإعْوَرَّ. وللدخول في الصفة نحو إصْفَرَّ النبات أي دخل في الصفرةِ. وإسْتَفعَل للطلب نحو إسْتَغفَر. ولإصابة الشيء على صفةٍ نحو استَحسَنتهُ. وللتحوُّل نحو إستجمرَ الطين. وإفْعَوْعَل للمبالغة نحو إحدَوْدَب الشيخ. وتَفَعْلَل لمطاوعة فَعْلَل نحو دحرجتهُ فَتَدحْرَج. وإفعَلَلَّ للمبالغة نحو إقْشَعَرَّ. وهي أشهر المعاني وأكثرها دوراناً في الكلام، وقد يوجد من المزيدات أوزان أخَر. وهي إفْعَوَّل نحو إجْلَوَّز. وإفْعالَّ نحو إحْمارَّ. وإفْعَنْلَيَ الكلام. نحو إسْلَنقى. وإفْعَنْلَل نحو إحْرَنجَم. وهي من نوادر الأبنية.

(٢) ويلحق بالرباعي أبنيةٌ من الثلاثي نحو جَلْبَب وحَوْصَل وبَيْطَر ودَهْوَر وقَلْنَس أصلها جَلَب وحَصَل وهلمَّ جرّاً وكلها سماعيةٌ. ويشترط لهذا الإلحاق اتفاق المصدرين نحو جَلَبَب جلببةً وجلباباً. وقد تلحق بمزيدهِ نحو تَجلْبَب وتقَلْنَس. وهذا قياسٌ في مطاوعة ما تعدَّى من ملحق المجرَّد. ولا يجري على الملحقات إدغامٌ ولا إعلالٌ لَئلا يفوت الإلحاق بمخالفة أوزانها للملحق بهِ.

# الفَصْلُ السَّادِس

## في غَيْرِ السَّالِمِ مِنَ الأَفعَالِ

إذَا كَانَ غَير السَّالِم صَحيحاً فإن جَانَست عَينهُ اللام ثُلاثيّاً كمَدَّ أو فَآؤهُ اللام الأُولَى وَعينهُ اللام الأُخرَى رباعيّاً كزَلْزَل فهوَ المُضَاعَف[1]. وإن كَانَ بعضُ أصُولهِ هَمزَة كأَخَذَ وسَأَلَ وقرأ فهوَ المَهمُوز. وإذَا كانَ معتَلاً فإن اعتَلَّت فَآؤُهُ كوَعَد ويَسُر فهوَ المثَال. أو عينهُ كقَالَ وبَاعَ الأجوف. أولاَمهُ كغَزَا وخَشِيَ فهوَ النّاقِص. فإن اعتَلَّ معَ لاَمهِ غَيرهَا كوَفَى وطَوَى فهوَ اللَّفيف غيرَ أنَّهُ إنْ اجتَمعَ منهُ الحَرْفَان قيلَ لهُ المقْرون وإلاَّ فَهوَ المَفروق.

# الفَصْلُ السَّابِع

## في صيغَةِ المَاضِيْ

المَاضي ما دلَّ عَلَى معنىً وُجِدَ في زمَان قبلَ الزّمان الَّذي أنتَ فيه. وَهوَ يُبنَى عَلَى فَتح آخِرهِ مُطْلقاً وَكُلّ ما تَحرَّكَ قَبلَهُ مَا لَمْ يَكُن هَمْزَة وصلٍ فَيُكسَر كَمَا في انطَلَقَ ونحوه أو عَين ثُلاثِي فَيَختَلف كَما عَلمتَ في بَابِهِ[2]. غَيْر أنّ حَرَكةَ آخِره وَمَا اتَّصَلَ بِهِ قَدْ تَكُون لَفظاً بِحَسَبِ الوَضْعِ. وقد يَحولُ

---

(١) عدُّوا مضاعف من هذا الباب مع سلامتهِ من التغيير لما فيه من اجتماع المثلين المقتضي للإدغام. وإنما لم يُدغَم لاعتراض الفاصل بينهما كما يقع في ممدود ونحوهِ من تصاريف الثلاثي ولا يخرج عن بابهِ.

(٢) أي فتختلف حركتهُ لأنهُ يكون تارةً مفتوحاً كما في ضَرَبَ وتارةً مضموماً كما في فضُل وتارةً مفتوحاً كما في حَسِبَ فلا يدخل تحت ضابطٍ.

دُونَهَا مَانِعٌ مِنَ الاعْلالِ أَوْ غَيْرِهِ فَتَكُونُ تَقديراً[١]. وَعَلَى ذلكَ يجْري كُلُّ حُكْمٍ للبنَاءِ في كُلِّ فِعلٍ فَيُقَاس عَلَيهِ بالإجْمَالِ.

# الفَصْلُ الثَّامِنُ

## في صيغَةِ المُضَارِع

المُضَارِع مَا زيدَ في اوَّلِهِ عَلَى صِيغةِ المَاضِي أحَد حُروفِ المُضارعَة وَهيَ أربَعةٌ يَجمعهَا قَولكَ "أنَيْتُ". فَالهمْزَةِ للمُتَكَلّم والنُّون لِلمُتكَلِمينَ والتّآءُ لِكُلِّ مُخَاطَبٍ ولِلغَآئبةِ وَمَثنَّاهَا وَاليآءُ لِمُطلَقِ الغآئِبِ المُذَكَّر والغَآئِبَات. وَكِلّهَا تُفتحُ فيهِ مَا لَمْ يَكُنْ رُباعِيّاً فتُضَمُّ كيُدَحْرِج ويُكرِم وَنَحْوهمَا[٢]. فإن كانَ مَا يَليهَا تآءٌ زَآئِدةٌ لَم تَتَغيَّر صُورَةُ الماضي في مَا دُونَ آخِرهِ بِشيءٍ مِنَ الحرُوفِ وَالحرَكَات كَيَتَقَدَّم وَيَتَدَحْرَج وإلاَّ تَغيَّرتِ بِحَذفِ الهَمْزَةِ الزَّآئِدةِ من أولهِ وَكَسرِ مَا قبل آخِرِهِ. مَا لَم يَكن ثُلاثيّاً فتُسكَّن فَآؤُهُ وتَجري عَينهُ في الحرَكَةِ عَلَى مَا عَلِمتَ. وأمَّا آخِرهُ فَلا يَلزَم حَالَةً وَاحِدةً كَمَا تعلَم. وَالمضَارع يَحتَملُ زَمَان الحَالَ وَالاسْتقبَالِ مَا لَمْ تَدلُّ قَرينَةٌ عَلَى أحَدهمَا فَيَنصَرف إلَيه[٣].

---

(١) تكون حركة الآخر تقديراً في نحو رقى. وحركة ما اتصل به في نحو مدَّ وقام فإن الساكن فيهما من الآخر وما قبله ساكنٌ لفظاً لكنهُ مفتوحٌ تقديراً لأن الأصل رَمَيَ ومَدَدَ وقوَمَ كما سيجيءُ.

(٢) المراد بالرباعيّ ما كان ماضيهِ على أربعة أحرفٍ كدحرج وأكرم ولذلك يدخل فيهِ نحو يُكرِم لأن همزة الماضي قد حُذِفَتْ منهُ لغرضٍ كما سيأتي.

(٣) المضارع في اللغة المشابه قيل لهُ ذلك لأنهُ يشبه اسم الفاعل في ترتيب الساكنة والمتحركة بين يَضْرِب وضارب ويشبه اسم الجنس في الإطلاقِ والتقييد كرجل فإنهُ عامٌّ بدون الألف واللام فإذا دخلتهُ تخصصٌ والمضارع شآئعٌ بين الحال والإستقبال فإذا دخلتهُ السين نحو سيضرب تعيَّن للإستقبال وإذا دخلته لام الإبتدآء نحو إن زيداً ليضرب تعيَّن الحال.

واعْلَم انّ كُـلاًّ مِنَ المَاضي والمضَـارع يُبْنَى لِلفَـاعِل عَلَى الأَصلِ كَما رَأيتَ وَيُقالُ لهُ المَعلوُم. وقَدْ يُبْنَى لِلمَفعولِ كَمَا سَتَرَى وَيُقالُ لهُ المَجهُول[١]. وَهوَ يُصَاغُ مِنَ المَاضِي بكَسرِ مَا قبلَ آخِره وَضَمّ مُتّحرِّك قبلهُ كَضُرِبَ ودُحْرِجَ وأُستُخرِجَ وَمنَ المضَارع بِضَمّ المضَارعَة وَفتح مَا قَبلَ آخِرِهِ كيُضْرَب ويُدَحْرَج وَهَلمَّ جرّاً.

# الفَصْلُ التَّاسِعُ

## في صيغَةِ الأَمْرِ

الأَمْرُ صيغَةٌ يُطلَب بِهَا إنشآءُ الفِعلِ عَنِ الفَاعلِ المخَاطَب[٢] فَلاَ يَكُون إلاَّ مُستَقبلاً مَعلوماً. وَهوَ يَجري عَلَى لَفْظِ المضَارع مَحذوفاً مِنهُ حَرف المضَارَعةِ. غيْرَ ان ما سكنَ أوَّلهُ بَعدَ ذلِكَ إن كَانَ رُبَاعيّاً رُدَّت إليهِ هَمزَة القَطع المَحْذُوفَة مَفتُوحةً عَلَى عَهْدِهَا نَحوَ أَكْرِمْ. وإلاَّ زيد في أوَّلهِ هَمْزَة وَصلٍ مَكسُورةٌ. مَا لَمْ يَكُن ثُلاثيّاً مَضمُوم العَيْن فَتُضَمُّ نَحو اُنْصُرْ. وآخِرهُ يُبْنَى عَلَى السّكُونِ أو مَا يَنوبُ عَنهُ[٣] كَمَا ستَعلَم.

---

(١) الفاعل ما قام به الفعل كقَام زيدٌ ويُسمَّى الفعل المبنيُّ لهُ معلوماً لأن فاعلهُ معلوم. والمفعول ما وقع عليه الفعل كضُرِبَ عمروٌ ويسمَّى الفعل المبنيُّ لهُ مجهولاً لأن فاعلهُ مجهول.

(٢) يختصُّ فعل الأمر بالفاعل المخاطب لأنهُ لا يُبنى للمفعول ولا يؤمَر بهِ غير المخاطب. فإذا أُريد شيءٌ من ذلك زيد على المضارع لامٌ مكسورةٌ نحو لِيُكْرَمْ زيدٌ وليَقُمْ عمروٌ. وذاك يقال له الأمر بالصيغة وهذا الأمر باللام.

(٣) الذي ينوب عن السكون في آخر الأمر هو حذف لام الناقص نحو اغزُ اصلهُ اغزُو واخشَ أصلهُ اخشى وارمِ أصلهُ ارمي. وحذف نون الإعراب في نحو إضربا واضربوا واضربي. وأمّا المتعدّي الذي يُبنى منه المجهول فهو المعتدي بنفسِه كضَرَبَ والمتعدّي بغيرهِ كانطلق به وسلَّم عليه.

واعلَم أنّ الفِعْلَ قَد يستَقرُّ حُدوثهُ في نَفسِ الفَاعِلِ كَقَام زَيدٌ وَيُقَالُ لهُ اللَّازمْ. وقد يَتَجاوَزهُ إلّى مَفعُول بهِ كضَرَب زَيدٌ عمراً وَيُقالُ لَهُ المُتعَدّي. وقَد يَعْرِضُ لِكُلٍّ منهُمَا مَا يخْرِجهُ عَن وَضعهِ فيتعدَّى اللَّازم كَأَجلسْتُ زَيداً وَيلزمُ المُتعدِّي كَانْكسرَ الزُّجاجُ. وكلاَهُمَا يجري في كُلِّ صِيغةٍ مَعلومَةٍ. فإن كانَ الفعل مَجهُولاً اختْصَّ بالمُتعدّي لِاقتضَآئِهِ المَفْعُوليَّة.

والفِعلُ يشتقُ[1] مِن المَصدَر عَلَى الأصَحِّ ويشتَقُ مِنهُ اسمُ الفَاعِلِ والمفعُول والمَكان والزَّمان والآلة وسَيأْتي اسْتيفَآءُ ذلكَ بِالتفصيلِ.

**جدولٌ يتضمن ما ذكرهُ في هذا الباب من أوزان الأفعال معلوماً ومجهولاً**

| أَوْزَانُ المُجرَّد | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ماضي المعلوم | مضارع المعلوم | أمر المعلوم | ماضي المجهول | مضارع المجهول |
| ضَرَبَ | يَضْرِبُ | إضْرِبْ | ضُرِبَ | يُضْرَبُ |
| نَصَرَ | يَنْصُرُ | أنْصُرْ | نُصِرَ | يُنْصَرُ |
| عَلِمَ | يَعْلَمُ | إعْلَمْ | عُلِمَ | يُعْلَمُ |
| مَنَعَ | يَمْنَعُ | إمْنَعْ | مُنِعَ | يُمْنَعُ |
| فَضُلَ | يَفْضُلُ | أفْضُلْ | — | — |
| حَسِبَ | يَحْسِبُ | إحْسِبْ | حُسِبَ | يُحْسَبُ |
| دَحْرَجَ | يُدَحْرِجُ | دَحْرِجْ | دُحْرِجَ | يُدَحْرَجُ |

---

(١) أمّا الاشتقاق فهو أن تجد بين الكلمتين تناسباً في اللفظ والمعنى. وهو ثلاثة أنواع. الأول أن تجد بينهما تناسباً في الحروف والترتيب والمعنى كالتناسب بين ضَرَبَ ويضرِبُ وهذا النوع هو موضوع التصريف ويقالُ لهُ الاشتقاق الصغير. الثاني أن بينهما تناسباً في اللفظ والمعنى دون الترتيب كالتناسب بين جَبَذَ وجَذَبَ ويقال لهُ الاشتقاق الكبير. الثالث أن تجد بينهما تناسباً في المخرج والمعنى كالتناسب بين نَعَقَ ونَهَقَ ويقال الاشتقاق الأكبر. والاشتقاق كما يكون من الأحداث قد يكون من الذوات نحو تحجَّر من الحجر وتَجوْهَر من الجوهر. وذلك نادرٌ في الثلاثي المجرَّد.

| أوْزَانُ المُجرَّد | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ماضي المعلوم | مضارع المعلوم | أمر المعلوم | ماضي المجهول | مضارع المجهول |
| **أوْزَان مَزِيدَات الثّلاثي** | | | | |
| أَكْرَمَ | يُكْرِمُ | أَكْرِمْ | أُكْرِمَ | يُكْرَمُ |
| قَدَّمَ | يُقَدِّمُ | قَدِّمْ | قُدِّمَ | يُقَدَّمُ |
| قَاتَلَ | يُقَاتِلُ | قَاتِلْ | قُوْتِلَ | يُقَاتَلُ |
| تَقَدَّمَ | يَتَقَدَّمُ | تَقَدَّمْ | تُقُدِّمَ | يُتَقَدَّمُ |
| تَبَاعَدَ | يَتَبَاعَدُ | تَبَاعَدْ | تُبُوْعِدَ | يُتَبَاعَدُ |
| إِنْطَلَقَ | يَنْطَلِقُ | إِنْطَلِقْ | أُنْطُلِقَ | يُنْطَلَقُ |
| إِجْتَمَعَ | يَجْتَمِعُ | إِجْتَمِعْ | أُجْتُمِعَ | يُجْتَمَعُ |
| إِحْمَرَّ | يَحْمَرُّ | إِحْمَرَّ | — | — |
| إِسْتَغْفَرَ | يَسْتَغْفِرُ | إِسْتَغْفِرْ | أُسْتُغْفِرَ | يُسْتَغْفَرُ |
| إِحْدَوْدَبَ | يَحْدَوْدِبُ | إِحْدَوْدِبْ | أُحْدُوْدِبَ | يُحْدَوْدَبُ |
| إِحْمَارَّ | يَحْمَارُّ | إِحْمَارَّ | — | — |
| إِجْلَوَّذَ | يَجْلَوِّذُ | إِجْلَوِّذْ | أُجْلُوِّذَ | يُجْلَوَّذُ |
| إِسْلَنْقَى | يَسْلَنْقِي | إِسْلَنْقِ | أُسْلُنْقِيَ | يُسْلَنْقَى |
| **أوْزَان مَزِيدَات الرُّبَاعي** | | | | |
| جَلْبَبَ | يُجَلْبِبُ | جَلْبِبْ | جُلْبِبَ | يُجَلْبَبُ |
| حَوْصَلَ | يَحَوْصِلُ | حَوْصِلْ | حُوْصِلَ | يُحَوْصَلُ |
| بَيْطَرَ | يُبَيْطِرُ | بَيْطِرْ | بُوْطِرَ | يُبَيْطَرُ |
| دَهْوَرَ | يَدَهْوِرُ | دَهْوِرْ | دُهْوِرَ | يُدَهْوَرُ |
| تَجَلْبَبَ | يَتَجَلْبَبُ | تَجَلْبَبْ | تُجُلْبِبَ | يُتَجَلْبَبُ |
| تَحَوْصَلَ | يَتَحَوْصَلُ | تَحَوْصَلْ | تُتَحَوْصِلَ | يُتَحَوْصَلُ |
| تُبَيْطَرَ | يَتَبَيْطَرُ | تَبَيْطَرْ | تُبُوْطِرَ | يُتَبَيْطَرُ |
| تَدَهْوَرَ | يَتَدَهْوَرُ | تَدَهْوَرْ | تُدُهْوِرَ | يُتَدَهْوَرُ |

# البَابُ الثَّانِي

# فِي مَا يُشَارِك الفِعْل فِي الإشتقَاقِ وَفيهِ خَمْسَة فُصول

## الفَصْلُ الأَوَّل

## فِي المصْدَرِ وأَحْكَامِهِ

المصدَرُ هُوَ اسمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ(١). وَهوَ يُبنَى مِن الثَلاثي عَلَى صُوَرٍ شَتَّى لاَ ضَابطَ لَهَا(٢). بِخلاَفِ مَا فَوقهُ فإنّهُ إذَا أُرِيدَ بِنآؤُهُ منهُ فإن

---

(١) المصدر موضوع لمجرَّد معنى الحَدَث دون الزمان والنسبة والذات. ولكنهُ قد يُستعمل صفة نحو رجلٌ عَدْلٌ واسماً لذاتٍ نحو بنآء. وقيل لهُ المصدر لصدور المشتقات منهُ. وهو يُبنَى للمفعول كما يُبنى للفاعل والتمييز بينهما بالقرآئن. وقولنا الجاري على الفعل أي أنهُ تأكيداً للفعل كضربتهُ ضرباً أو بياناً لهُ كضربتهُ ضرب الظالم أو ضربتين.

(٢) أي على وجه الاطراد بالإجمال. لكن قد يتأتى في بعض الصُوَر ما يكون على وجه الغَلَبة. فإن مصدر الفعل المتعدي يجيء غالباً على فَعْل كَضرْب. وفَعَل اللازم على فُعُول كقُعُود. ما لم يدلَّ على امتناعٍ أو نحوه فيجيءُ على فِعال كنِفار أو على حركةٍ فعلى فَعَلان كخَنَقان. أو على مرضٍ فعلى فُعال كسُعال. أو على فَعيل كرَحيل. أو على صوتٍ فعلى فُعال او فعيل كصُراخ وصَهيل. ويجيءُ مصدر فَعُل على فُعُولة كسُهُولة وفَصاحَة. وفَعِل اللازم على فَعَل كفرَح. ويجيءُ المصدر في الصنائع ونحوها على فِعالة ككِتابة. وفي العيوب والحُلَى على فَعَل كَعَرج ووَلَج. وقد ادَّعى بعضهم القياس في كل ذلك.

أما صور المصدر الثلاثي فالمسموع منها فَعْل كَقَتْل. وفِعْلٌ كفِسْق. وفُعْل كشُغْل. وفَعْلة كرَحْمة. وفِعْلة كعِصْمة وفُعْلة كصُفْرة. وفَعْلَى كَدَعْوى. وفِعْلَى كذِكْرَى. وفُعْلَى كبُشْرى. وفَعْلان كلَوْبان. وفِعْلان كحِرْمان. وفُعْلان كغُفْران. وفَعَلان كهَيَجان. وفَعَل كطَلَب. وفِعَل كصِغَر. وفُعَل كهُدَى. وفَعِل ككَذِب. وفعَلَة كَغَلَبة. وفَعِلة كسرِقَة. وفَعال كذَهاب. وفِعال كقِيام. وفُعال كسُؤال. وفَعالة كزَهادة. وفِعالة كعِبادة. وفُعالة كبُغاية. وفَعالِية ككرَاهية. وفَعيل كرَحيل. وفَعيلة كفَضيحة. وفَعُول كقَبُول. وفُعُول كدُخُول. وفَعُولة كضَرُورة. وفُعُولة كسُهُولة. وفاعِلة كعافِية. ومَفعول كمَيسور. وفَعلولة كَينونة. وفَعْلَل كسَوْدَد. وفَعَلوْت كجَبَرُوْت. وتَفعال كتَرداد. وتِفعال كتِبيان. وفِعِّيلَى كقِلّيلَى. وقلَّ ما سوى ذلك. وقيل أن فَعلوت وتَفعال وتِفعال وفعّيلي للمبالغة.

كَانَ أوّل مَاضيهِ تَآءً زآئدَةً ضُمَّ مَا قَبلَ آخِرِهِ كتَدَحْرُج وَتَقَدُّم. وإلاَّ زيدَ بعدهُ أِلف وَكُسِر كُلّ مُتحرّكٍ قَبلهُ كدِحْراج وإنْطلاق. مَا لَم تكُن عَيْنهُ مشدَّدَة كقَدَّم أو مَسبُوقة بألفٍ كَقَاتَل فَالُمستَعمَل في مَصْدر الأول مِنْهمَا تَفعيلٌ أو تَفْعِلَة بَفَتحِ التَآءِ الأُولَى وَكَسرِ العَيْن منهمَا كَتَقْدِيم وتَقْدِمَة. وَفي مَصدَر الثّاني فِعَالٌ بِكَسْرِ الفآءِ وَمُفاعَلَةٌ بِضَمّ المِيم وفَتح العَين كَقِتَال وَمُقَاتَلةِ. وَيَغلب في مُجرَّد الرّبَاعي ان يُقتصَر عَلَى زيَادَةِ التآءِ في آخِرِهِ كَدحْرجَة. وكُلّ ذلك قِياسٌ في الجَميع(١).

وقد يُبنَى المصدَر مُطَّرداً لِكُلِّ فعلٍ بزيَادة ميمٍ مَفتُوحةٍ في الثلاَثي مَضمُومة في غَيرهِ تُجعَل حَرف المضَارَعةِ. فَيُفتَح مَعهَا مَا قَبلَ الآخِرِ(٢) مَا لَم يكن عيناً مَكسُورةً لمجَرَّدٍ مِنَ المِثَالِ الوَاوي فَتبَقَى عَلَى كَسْرها فيهِ ثابت الفآءِ كَالَموعِد. ويُقالُ لهُ المصدَر الميميُّ.

واعْلَم انّ مِنَ المصْدَر مَا يَدلُّ علَى كَميَّةِ الفِعلِ ويُقال لهُ المرَّة. وَمِنهُ مَا يدُلُّ عَلَى كَيْفيَتِهِ ويُقالُ لهُ النَّوع. كركبتَ رِكْبَةَ الأمير. ومِنْ غَير الثلاَثي عَلَى صيغَةِ مَصدرهِ مختُوماً بالتآءِ. غيرَ أنّ المرَّة قَد تَلتبسُ بالمصدر كالرَّحْمَةِ والإجابَةِ فَيجِبُ تَقييدهَا بِمَا يعيّنَها كرَحِمَتهُ رَحْمةً واحدَةً وقِس عَلَى ذلك مَا جَرى مَجْراهُ.

---

(١) الأصل في مصدر نحو قدَّم وقاتلَ فِعَّال وفيعال كقِدَّام وقيتال فينطبق على قياس ما قبلهُ وهو لغة العرب. ولكن المستعمل عند الجمهور ما ذكرناه. وكل هذه المصادر تُستعمَل في الصحيح والمعتلّ إلاَّ التفعيل فلا يُستعمَل في الناقص والمهموز اللام بل يُقتصَر فيهما على التفعلة كالتزكية والتهنئة ونحوهما وكذلك التفعلة في الأجوف فإنه يُقتصر فيه على التفعيل كالتقويم ونحوه.

وقد يجيءُ مصدر فَعّل على وزني فِعَّال وفِعال نحو كِذَّاب وكِذاب. ومصدر تَفَعَّل قد يجيءُ على وزن تِفعَّال نحو تِحمَّال.

(٢) وشذَّ المرجِع والمصير والمحيض والَمجيئ فإنها وردت بكسرهِ.

# الفَصْلُ الثَّانِي

## في اسْمِ الفَاعِلِ ومَا يتَعَلَّق بِهِ

اسمُ الفَاعلِ[1] هوَ ما اشْتقَّ لِمَا قَام بهِ الفِعْلُ عَلَى معنَى الحدُوثِ. وَهوَ يُبنَى مِنَ الثّلاَثي عَلَى وَزنِ فَاعِل كَضَارب وجَالِس. وَمِن غَيرهِ عَلَى وَزن مُضَارعهِ بإبدَالِ حَرف المضَارعَة ميماً مَضمُومةً وَكَسْرِ مَا قبلَ الآخرِ مُطلَقاً كمُكْرِم ومُتَقَدِّم وَمُسْتَخْرِج وَهلمَّ جرّاً[2] فإن اعتُبر في نِسبةِ الحَدَثِ مَعنَى الثّبُوت[3] فذلك الصّفَة المشبَّهة بِاسمِ الفَاعِل. وهيَ تُبنَى مِنَ الثُّلاَثي سمَاعاً

(١) يتضمن اسم الفاعل وسآئر الصفات المشتقة من الفعل ثلاثة معانٍ. وهي الذات والحدث والنسبة كالضارب. فإنهُ يتضمن الحدث وهو الضرب والذات وهي الشخص المتصف بالضرب والنسبة وهي نسبة الضرب إلى هذا الشخص. فيكون معنى الصفة حدثاً منسوباً إلى ذاتٍ على وجهٍ من الوجوه المعتبرة فيه كالحدوث أو الثبوت أو وقوع الفعل عليهِ.

(٢) ومن قبيل اسم الفاعل صيغ المبالغة. وهي فَعَّال كجَبَّار. وفَعَّالة كعلاّمة. وفِعّيل كصِدّيق. ومِفْعال كمِفْصال. ومِفعيل كمِسكين. وكلها تدلُّ على المبالغة في الصفة. وعدُّوا أيضاً من صيغ المبالغة فَعول كجَهُول. وفَعيل كرَجيم. وفُعُل كغُفُل. وفاعِلة كراوية. وفَعولة كفَرُوقة. وفَيْعول كقَيّوم. وفُعَلَة كضُحكة. وفاعول كفاروق. وفَعِل كَحذِر. إلى غير ذلك. وقيل أن كل ما هو معدول عن أصل فهو للمبالغة نحو رَحيم ورَحُوم ورَحْمن المعدولة عن راحم. وأما التآء التي في آخر بعض الصيغ فليست للتأنيث بل للمبالغة.

(٣) المراد بمعنى الحدوث تجدُّد الفعل لصاحب الصفة مقيَّداً ببعض الأزمنة كالضارب. وأما معنى الثبوت فالمراد بهِ نسبة ذلك الوصف إلى صاحبهِ محكوماً لهُ بهِ غير مقيدٍ بزمان نحو هذا المكان ضيقٌ. فإن أريد معنى الحدوث قيل هذا المكان ضآئق بأهلِه. فتأمل. فيكون تقييد الصفة المشبهة بمعنى الثبوت هو لدفع الحدوث في زمانٍ من الأزمنة لا لإتّصافها بالاستمرار في جميع الأزمنة فإنهُ لا يلزمها ذلك .. ولا تُبْنَى الصفة المشبهة من غير بابي عَلِم وفَضُل إلاّ قليلاً. وأما أوزانها فهي بالاستقرآء فَعْل كصَعْب. وفِعْل كمِذْق. وفُعْل كصُلْب. وفَعِل كخَشِن. وفُعُل كجُنُب. وفاعِل كفاضِل. وفَعال كجَبان. وفُعال كشُجاع. وفَيْعِل كَسيِّد. وفَعِيل كسَليم. وفَعول كبَتول. وافعَل كأبلَج. وفَعْلان كغَضْبان. وفُعلان كعُرْيان. ويكثر فَعْلان في ما دلَّ على جوع أو عطش وضدَّ بهما كجوعان وشبعان وما أشبههما.

عَلَى أوْزَان شَتَّى كَفَاضِلٍ وَحَسَن وَعَطْشَان. مَا لَم تكُن مِنَ الألوَان وَالعيُوب وَالحُلَى فَتُبنَى قِياساً عَلَى أفْعَل كَأَسْمَر وَأحْوَل وَأدْعَج. وَأمَّا مِن غَيرِ الثُّلاثي فَعلَى صِيغَةِ اسْمِ الفَاعِل مطَّردة كمُعتَدِل وَمُسْتَقِيم وَنحوهِمَا. فإن أُريدَ الوَصف بِالزّيَادةِ عَلَى الغَيْرِ أيضاً فذلكَ اسْم التَّفضيل. وَهوَ يَلْزَمُ البِنآءَ عَلَى أفْعَل فَيختَصُّ بِالثّلاَثي كَأَفضَل وأعْلَم. غيرَ أنهُ لاَ يُبْنَى مِمّا يدلُّ عَلَى لَونٍ أو عيبٍ وَنَحوهِمَا لئلاَّ يَلتبسُ بِالصّفَةِ المُشبَّهة. فإذا أُريدَ التفضيل مِمَا لاَ يَصحُّ بنآؤُهُ مِنهُ بِمَا يُتَوصَّل بهِ إليهِ مِمّا يَصحُّ فَيُقالُ أكْثَرُ انْطِلاَقاً وأشَدُّ سُمْرةً ونَحو ذلك[1].

وَاعْلَم أنّ الصّفَة المشَبَّهة لاَ تُبنَى إلاَّ مِن اللازم بخلاَفِ اسْمِ الفَاعِلِ وَاسْم التَفْضيل فَإنّهُمَا يُبْنَيان مِنَ الّلازم والمتعَدي كَمَا رَأيْت.

## الفَصْلُ الثَّالِث

## في اسْمِ المَفْعُول

اسْمُ المَفْعُول مَا اشتَقَّ لِمَا وقَعَ عَلَيهِ الفِعل. وَهُوَ يُبنَى مِن الثلاَثي عَلَى وَزن مَفْعُول كَمَضْرُوب ومن غَيرِهِ بِنآءَ اسْم فاعِلِه مَفْتوحَ مَا قَبلَ الآخَر كمُكْرَم وَمُدَحْرَج ومُسْتَخْرَج. وَكلّهُ لاَ يُبْنَى إلاَّ مِنَ المتعَدّي.

---

(١) الأصل في التفضيل أن يكون التفضيل الفاعل. وقد جآءَ لتفضيل المفعول شذوذاً كقولهم العَودُ أحمد. كما جآء من غير الثلاثي في نحو قولهم هو أعطاهم الدينار وهذا الكتاب أخصر من ذاك فإن الأول من الإعطآءِ والثاني من الاختصار. وكل ذلك نادرٌ.

ولا يُبنَى اسم التفضيل من الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها. ولا من غير المتصرفة مثل نعمَ وبئسَ. ولا مما لا يقبل التفاضل مثل فني ومات.

واعلم أن صيغتي فعل التعجب وهما أفْعَلَ وأفْعِلْ تبينان مما يُبنى منهُ اسم التفضيل لا غير. كما سيجيءُ.

وَاعْلَم أنّهُ يَشْتَرِك بينَ اسْم الفَاعِلِ واسْم المَفْعُول صيغتَان إحدَاهُمَا فَعُول والأُخْرَى فَعِيل. فَإنّ كُلاًّ مِنهُمَا يَكُونُ تَارَةً بِمَعنَى الفَاعِلِ كصَبُور ومَرِيض وتَارَةً بِمَعنَى المفعُول كَرَسُول وجَرِيح. وكِلاهُمَا يُؤْخَذُ بالسِّماع غَيرَ أنَ مَا كَانَ مِنْ فَعُولٍ بمَعْنَى الفَعِلِ ومِن فَعيل بمَعنَى المَفْعُول يَستَوي فيهِ المُذَكَّر والمُؤَنَّث مَعَ ذِكرِ الموْصُوف فيُقالُ رَجلٌ صَبُورٌ وَامرأةٌ صَبُورٌ. وكَذلِكَ غُلامٌ جَرِيحٌ وفتَاةٌ جَرِيحٌ فَإن لَم يُذكَر الموصُوف فُرِقَ بَيْنَهُمَا كَسَائِرِ الصّفاتِ.

## الفَصْلُ الرّابِعُ

## في اسْمِ المكَانِ والزَّمَان

اِسْمُ المكَان[1] والزَّمَان مَا اشْتقّ لَما وَقعَ فيهِ الفِعل. وهو يُبنَى مِن كُلِّ فِعْلٍ كَما يُبنَى المصْدَر الميميُّ. لكن تُكسَرُ فيهِ العَين مِنَ الثلاَثي الصَّحيح الفَآءِ وَاللّام إذَا كَان مَكسُورهَا المضَارع وَالمُعْتَلّ الفَآءِ مُطلقاً كَالمَجلِسِ وَالمَبِيت والمَورد والموضِع والمَيسِر. وقس عَلَيْهِ[2].

(١) يتضمن اسم المكان وسآئر الموصوفات المشتقة من الفعل ثلاثة معان وهي الذات والحدث والنسبة كالمقعد، فإنهُ يتضمن الذات التي يُقعَد عليها والحدث وهو القعود والنسبة وهي نسبة القعود إلى الذات وهي المعتبرة فيه. فيكون معنى هذا الموصوف ذاتاً منسوباً إليها حدَثٌ على الوجه المعتبر فيها ككونها مكاناً أو زماناً أو آلة. وأما النسبة المذكورة فتقييدية تجعل المجموع بمنزلة شيءٍ واحد. وتلحق هذا الباب تآءُ التأنيث سماعاً كمنزِلةٍ للمكان وميسرة للزمان. فإن أُريد معنى كثرة الشيءِ في المكان بُنيَ منه مَفْعَلة كمأسَدة لمكانٍ كثير الأسود.

(٢) وجاءَ مَطلِع ومَغرِب ومَشرِق ومَسجِد ومَنسِك ومَجْزِر ومَسْكِن ومَنبِت ومَسقِط ومَفرِق ومَرْفِق بكسر العين مع بنآئها مما هو مَضمومها. لكنها عند البعض أسمآء غير منظورٍ فيها إلى معنى الفعل فتجري الأسمآء الجامدة.

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في اسْمِ الآلَة

اسْمُ الآلَة مَا اشْتقَّ لمَا يُعَالج بهِ الفَاعِلُ المَفعُولَ لِوصُول الأثرِ إليهِ. ولَهُ ثلاثَةُ أوزَان الأول مِفعَل كمِبْضَع والثاني مِفْعال كمِشْرَاط والثالث مفعَلَة كمِحْجَمة بِكَسرِ الميمِ وفَتح العَيْن في الجَميعِ. غَيْرَ أنّهَا سَمَاعيةٌ فيهِ. وَهوَ لاَ يُبنَى إلاَّ مِنَ الثلاثي المتعدّي(١).

واعْلَم أنّ المَاضِي مُشتَقٌ مِن المصْدَر وَالمضَارع مُشتَقٌّ مِنَ المَاضي وَبقيةُ التّصَاريف مُشتَقَّةٌ مِن المُضَارع. غَيرَ أنَّ اسْمَ المَفْعُول مُشتَقٌّ مِن، مَجهُولِهِ وَالبَاقي مِنْ مَعلُومِهِ. وكُلّ ذلكَ يَجري لَفظاً عَلَى أحْكَام الصِّيَغ المَفروضَة لَهُ مَا لَمْ يَتَغيّر بِإدغامٍ كَما سَترى فَيُحكَم بِجَريهِ عَليهَا تقديراً.

**جدول يتضمن ما ذُكر في هذا الباب من قياس ما يشتقُ من المزيدات**

| المصدر | المرة والنوع | اسم الفاعل والصفة المشبهة | اسم المفعول والمصدر الميمي واسما المكان والزمان |
|---|---|---|---|
| إكرام | إكرامة | مُكرِم | مُكرَم |
| تَقديم | تَقديمة | مُقدِّم | مُقدَّم |
| قِتال | قِتالة | مُقاتِل | مُقاتَل |

(١) أما مُفعُل ومُفعُلة كمُسعُط ومُنخُل ومُدُق ومُدْهُن ومُكحُلَة ومُحرضَة فقيل أنها أسماءٌ لهذه الآلات بدون اعتبار معنى فيها. وقيل هي أسماء آلةٍ شَذَّت عن القياس.

ويوجد أيضاً من تصاريف الأفعال صيغٌ مختلفة لذواتٍ نُسِب إليها الحدث إما على معنى المفعولية كتَرِكة. أو على معنى الفضلة كقُصاصَة. أو الحِصَّة. كقِطعَة. أو مِلءِ الشيءِ كمُضغَة. وغير ذلك وأكثرها غالبٌ في الاستعمال.

| المصدر | المرة والنوع | اسم الفاعل والصفة المشبهة | اسم المفعول والمصدر الميمي واسما المكان والزمان |
| --- | --- | --- | --- |
| تَقَدُّم | تَقَدُّمَة | متقدِّم | مُتَقَدَّم |
| تَباعُد | تَباعُدَة | مُتباعِد | مُتَباعَد |
| إنطِلاق | إنطِلاقَة | مُنْطَلِق | مُنْطَلَق |
| إجْتِماع | إجْتِماعَة | مُجْتَمِع | مُجْتَمَع |
| إحْمِرار | إحْمِرارَة | مَحْمَر | مَحمَر |
| إسْتِغْفار | إسْتِغْفارَة | مُسْتَغْفِر | مُسْتَغْفَر |
| إحْدِيْداب | إحْدِيْدابَة | مُحْدَوْدِب | مُحْدَوْدَب |
| تَدَحْرُج | تَدَحْرجَة | مُتَدَحْرِج | مُتَدَحْرَج |
| إقْشِعْرار | إقْشِعْرارَة | مُقشَعِرّ | مُقْشَعَرّ |

# البَابُ الثَّالِثُ

# في الإدغَامِ والإعْلاَلِ وفيهِ أَرْبَعة فُصُول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في حَقيقَةِ الإدغَام وأَحكَامِهِ

الإدغَامُ ادْرَاج أوّل المِثْلَين المُتَّصلَين سَاكناً في الثّاني متَحركاً. غَيرَ إنّ الأوّل قَد يَكُون سُكونُه في الأصْلِ كَالمدِّ فَإنّ أصلُهُ بِدَالين سَاكِنة فَمُتَحركة. وَقَد يَكون في الحَالِ إمّا بِحَذفِ الحرَكَة كَمدَّ أو بِنَقْلهَا كيَمُدُّ فَإنّ أصْلهمَا بِدَالَين مُتَحركتَين فَحُذِفَت حَركَةُ الدّال الأُولَى في الأوّلِ ونُقِلَت إلَى مَا قَبلهَا في الثّاني. وإذَا سكنَ ثَاني المِثْلَين فَإن كَانَ سُكونهُ لاَزماً امْتَنَع الإدغَام كمَدَدْتُ. وإلاَّ جَازَ الإدغَام وعَدَمهُ كمُدّ بِصيغَةِ الأَمْرِ وامدُدْ[1].

وَاعْلَم إنّ المِثْلَين اللَّذَينَ يَقَعُ بَيْنَهُما الإدغَام قَد تكُون المجَانَسَة بَينَهُمَا بِالوَضْعِ كَما رَأَيتَ وقَد تَكُون بِإبدالِ أحَدِ الحَرفَينِ حَتّى يُجَانسَ الآخَر

---

(١) إذا سكن أول المثلين فإن كانت المجانسة بينهما بالوضع وجب الإدغام في كلمتين كما يجب في كلمةٍ نحو سَكَنَّا وقُل لَهُ. وإلاَّ جاز الإدغام وعدمهُ نحو من لَّيلٍ ومنْ لَيلٍ. إلاَّ في لام التعريف مع الحروف الشمسية نحو الرَّجلُ وفي نحو ممَّا وعمَّا وقَعَدْتُ فإنهُ واجبٌ.

وإذا تحرَّك المثلان وجب الإدغام ما لم يكن مانعٌ كفوات الإلحاق في نحو جَلْبَبَ وخوف الالتباس في أوزان سوف تعرفها نحو سُرُر وكون المثلين أوَّلين في نحو تتابَع أو كونهما في كلمتين نحو أسْكنَنَا وضَرَبَ بَكرٌ. وأما ورود نحو اثَّاقَل من وزن تَفاعَل بإدغام التآءِ الزآئدة في فَآءِ الفعل وزيادة همزة الوصل دفعاً للإبتدآء بالساكن وإطَّيَّر مثلهُ من دون تَفَلَّ ومضارعهُ يَطَّيَّر فمن النوادر في السماع.

وإذا سكن ثاني المثلين فقد يُحذَف نحو ظل{تُ أصلُه ظَلِلْتُ وقد يُقْلَب يآءً نحو امْلَيْت أصلهُ امْلَلْت وكلاهما سماعيٌّ.

كَاتَّحَدَ[١] وادَّعى[٢] فإنَّ الوّاو قَـدْ أُبدِلَـت تَـآءً في الأَوّلِ والتّـآءَ دَالاً في الثـاني كَمَا لاَ يَخْفَى.

**جدولٌ يتضمن أوزان المضاعف التي يقع فيها التغيير**

| مضارع المجهول | ماضي المجهول | الأمر | المضارع | الماضي |
|---|---|---|---|---|
| يُمَدُّ | مُدَّ | مُدّ | يَمُدُّ | مَدَّ |
| يُمَدُّ | أُمِدَّ | أَمِدّ | يُمِدُّ | أَمَدَّ |
| يُمادُّ | مُوْدَّ | مادّ | يُمادُّ | مادَّ |
| يُتَمادُّ | تُمُوْدَّ | تَمادّ | يَتَمادُّ | تَمادَّ |
| يُنْمَدُّ | أُنْمُدَّ | إِنْمَدّ | يَنْمَدُّ | إِنْمَدَّ |
| يُمْتَدُّ | أُمْتُدَّ | إِمْتَدّ | يَمْتَدُّ | إِمْتَدَّ |
| يُسْتَمَدُّ | أُسْتُمِدَّ | إِسْتَمِدّ | يَسْتَمِدُّ | إِسْتَمَدَّ |

(١) في اتَّحد من الوحدة واتَّسر من اليسر فإنهُ واجبٌ فيهما. وإنما ذكر مثالَين إشارة إلى قلب الثاني حتى يجانس الأول كما في ادَّعى وقلب الأول حتى يجانس الثاني كما في اتَّحد.

وأما اتَّخذ وإتَّزر فقيل أن الهمزة الأصلية قُلِبَتْ ياءً لسكونها بعد همزةٍ مكسورةٍ ثم عُوْمِلَت معاملة اليآء في اتَّسر. وقيل أيضاً أن إتَّخذ مزيد تخذ بمعنى أخذ وأن إتَّزَر وما أُجري مجراهُ خطأٌ.

(٢) في ادَّعى إشارةٌ إلى مواضع يقع فيها الإدغام من صيغة افتعل إذا جانس التآءَ ما قبلها. وذلك إما وجوباً وهو متى كانت فاءُ افتعل تآءً نحو اتَّجَر أو ثآءً نحو اثّار أو دالاً نحو ادَّعى أو طآءً نحو اطَّرَد. وإما جوازاً وهو متى كانت فآؤُهُ ذالاً نحو ادّكر أو زاياً نحو ازّان أو صاداً نحو اصَّبَّرا أو ضاءاً نحو اضّجَع أو ظاءً نحو اظّلَم فإنهُ يجوز فيها الإدغام كما رأيت ويجوز البيان مع قلب التآءِ دالاً بعد الذال والزاي وطآءً بعد الصاد والضاد والظآءِ فيقال اذدكر وازدان واصطبر واضطجع واظطلم. ويجوز أيضاً أن تدغم الذال في الدال والظآءِ في الطآءِ فيقال ادّكر واطّلَم وهي أشهر المواضع.

وأما إدغام تاءِ افتعل في ما بعدها عند وقوع المجانسة فقد ورد نادراً في المضارع نحو يَقَتِّل أصلهُ يَقْتَتِلُ ويَخَصِّم أصلهُ يَختَصِم.

ومن إدغام المتقاربين إدغام نون انفعل في فآئِه إذا كانت ميماً نحو إمَّحى أصلهُ إنمحَى فإنهُ جآئزٌ.

جدول يتضمن قياس ما يشتقّ من هذه الأوزان

| المصدر | اسم الفاعل | اسم الفعول |
| --- | --- | --- |
| إمْداد | مُمِدّ | مُمَدّ |
| مِداد أو مُمادَّة | مُمادّ | مُمادّ |
| تَمادَ | مُتَمادّ | مُتَمادّ |
| إنْمِداد | مُنْمَدّ | مُنْمَدّ |
| إمْتِداد | مُمْتَدّ | مُمْتَدّ |
| إسْتِمْداد | مُسْتَمِدّ | مُسْتَمَدّ |
| وأما فَعَّل وتَفَعَّل وإفْعَلَّ فليس فيها تغيير | | |

# الفَصْلُ الثَّانِي

## في حَقيقَةِ الاعْلاَلِ ومَواقِعِهِ

الاِعْلاَلُ قَلبُ الحَرفِ أو تَسكينُهُ أو حَذفهُ. وَهوَ يَقعُ في الهَمْزَةِ كَما يَقعُ في حرُوفِ العِلَّة غَيرَ ظظان الهَمْزَة تَقتَصِرُ منهُ عَلَى القَلبِ في المَشْهُور وَحُروفِ العِلَة تَتَناوَلُ الجَميع كَمَا سَيَجيءُ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في إعْلالِ الهَمْزَة

إذَا سَكنَت الهَمْزة في الحَشوِ فَإنْ كَانَ مَا قبلَهَا هَمْزةً قُلِبت حَرفاً يُجَانِسُ حَرَكة تِلكَ الهَمزَة كَآمَن وأُومِن وَإيمَان. فَإنّ اصل كُلٍّ مِنهُنَّ

بِهَمْزَتَينِ مُتَحَرِكَةٍ فَسَاكِنَةٍ. وإن كَانَ مَا قَبْلَهَا غَيرَ الهَمزَة كَلُوّم وَرَاس وَبِئر جَازَ قَلبهَا حَرفاً يُجانسُ حَرَكتهُ وَجَازَ إثبَاتهَا. وإذَا تَحَرّكَتْ فِي الطَّرفِ فَإنْ كَانَ مَا قبلَهَا وَاواً أَو يَآءً سَاكِنَتين كوُضوء وَمَجيء جَازَ قَلبهَا وإدغَام مَا قَبلهَا فِيهَا وَجَازَ إثباتهَا أيضاً. وَيَندرُ قَلبُها دُونَ ذلِكَ[1].

---

(١) إذا كانت أولى الهمزتين المقلوبة ثانيتهما حرف مدٍّ همزة وصل فالثانية تعود همزةً في الدَّرْج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ. نحو فَأْذَنْ فإنَّهُ كان قبل دخول الفآءِ إيذَنْ وكذا نحو قالوا: ائْذَن والذي اؤْتُمِن فإنهُ يقال فيهما بعد حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين قالُؤْذن والذيؤْتمِن ثم يجوز حينئذٍ قلب الهمزة أيضاً حرف مدٍّ لسكونها بعد حرفٍ متحرّك كما هو القياس.

والهمزة المتحركة في الحشو بعد واوٍ أو يآءٍ ساكنتين تُقلَب مثلهما وتُدغَم الواو والياءُ فيها حيثما كانتا زآئدتين لغير معنى الإلحاق. نحو أُفَيِّس أصلهُ أُفَيْئِسْ تصغير أَفْؤُس جمع فأس. ولكن إذا كان الساكن قبل الهمزة المتحركة حرفاً صحيحاً أو واواً أو يآءً أصليتين أو مزيدتين لمعنى الإلحاق فقد تُنقَل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتُقلَب الهمزة حرف لِيّن ثم تُحذف. نحو مَلَك أصلهُ مَلأَك وحَوَبة أصلهُ حَوْأبة وجَيَلَة أصلهُ جَيْألة.

وأمّا الهمزة المتحركة بعد حرفٍ فإن كانت حركتها فتحةً وحركة ما قبلها ضمةً أو كسرةً فقد تُقلَب واواً مع الضمة نحو مُؤَجَّل أصلُه مُؤْجَّل ويآءً مع الكسرة نحو مِيَر أصلهُ مِئَر. وإذا كانت الهمزة المتحركة قبلها همزة متحركةً أو ساكنة فلابدَّ من قلبها ما لم تكن في مواضع العين نحو تراس. فإن كانت حركتها ضمة أو كسرة تُقْلَب حرفاً يجانس حركتها كيفما كانت حركة ما قبلها نحو أوُبٌ وأيمَّة أصلها أأْيُبٌ وأأْمِمَة نُقِلَت الضمة والكسرة فيهما إلى ما قبلها ثم أدغمت اليآءُ والميم. ما لم تكن الهمزة المضمومة طرفاً فتقلب يآءً مطلقاً نحو مَرْأيٌ أو مسبوقة بهمزة المتكلم فيجوز فيها القلب والإثبات نحو أأمُّ وأوُمُّ مضارع أمَّ. وإذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة فتُقلَب واواً نحو أوادِم جمع آدَم اصلُه أادِم ونحو أُوَيْدِم تصغير آدَم أصلهُ أُيْدِم. ما لم تكن الأولى مكسورة فتُقلَب يآءً إيَمّ أصلهُ إأمَم. هذا إذا كانا الهمزتان في كلمةٍ وأما إذا كانتا في كلمتين نحو أنت فحينئذٍ يجوز إثباتهما كما رأيت ويجوز حذف ثانيتهما نحو فقد جآء شْراطها. وقد تُقحَم بينهما مفتوحتين الفٌ نحو آأنت.

وأما أخذَ وأكل وأمر فتُحذَف منها الهمزة الأصلية في صيغة الأمر لكثرة الاستعمال وجوباً من الأولين وجوازاً من الأخير ثم تسقط همزة الوصل للإستغنآءِ عنها بحركة ما بعد الهمزة المحذوفة فيقال خُذْ وكُلْ ومُرْ. ومنهم من يحذف الهمزة إيت امرأتي ثم يستغني عن الوصل ويقولْ تِ وفي الوقف تِه كما في اللفيف المفروق. وأما حذف الهمزة من يَرَى ماضياً أصلهما يَرْأى وأرْأى فهو واجبٌ. وفي سَأَلَ يَسأَل إسْأَلْ يجوز قلب الهمزة الفاً وإجراؤهنَّ مجرى الأجوف سَال يَسال سَلْ.

## جدولٌ يتضمن أوزان الأفعال المهموزة

| الماضي | المضارع | الأمر | ماضي المجهول | مضارع المجهول |
|---|---|---|---|---|
| أَثَرَ | يَأْثِرُ | إِيثِرْ | أُثِرَ | يُؤْثَرُ |
| أَمَلَ | يَأْمُلُ | أُومُلْ | — | — |
| أَثَّرَ | يُؤَثِّرُ | أَثِّرْ | أُثِّرَ | يُؤَثَّرُ |
| آثَرَ | يُؤَاثِرُ | آثِرْ | أُثِرَ | يُؤاثَرُ |
| آثَرَ | يُؤْثِرُ | آثِرْ | أُثِرَ | يُؤْثَرُ |
| تَأَثَّرَ | يَتَأَثَّرُ | تَأَثَّرْ | تُؤُثِّرَ | يُتَأَثَّرُ |
| تَآثَرَ | يَتَآثَرُ | تَآثَرْ | تُؤُوثِرَ | يُتَآثَرُ |
| إِنْأَثَرَ | يَنْأَثِرُ | إِنْأَثِرْ | أُنْأُثِرَ | يُنْأَثَرُ |
| إِيتَثَرَ | يَأْتَثِرُ | إِيتَثِرْ | أُوتُثِرَ | يُؤْتَثَرُ |
| إِسْتَأْثَرَ | يَسْتَأْثِرُ | إِسْتَأْثِرْ | أُسْتُؤْثِرَ | يُسْتَأْثَرُ |
| المَهْمُوز العَين | | | | |
| سَأَلَ | يَسْأَلُ | إِسْأَلْ | سُئِلَ | يُسأَلُ |
| بَؤُسَ | يَبْؤُسُ | أُبْؤُسْ | — | — |
| صَيْبَ | يَصْأَبُ | إِصْأَبْ | — | — |
| سَأَّلَ | يُسَئِّلُ | سَئِّلْ | سُؤِّلَ | يُسأَّلُ |
| سَاءَلَ | يُسَائِلُ | سَائِلْ | سُوئِلَ | يُسَاءَلُ |
| أَسْأَلَ | يُسْئِلُ | أَسْئِلْ | أُسْئِلَ | يُسْأَلُ |
| تَسَأَّلَ | يَتَسَأَّلُ | تَسَأَّلْ | تُسُؤِّلَ | يُتَسَأَّلُ |
| تَسَاءَلَ | يَتَسَاءَلُ | تَسَاءَلْ | تُسُوئِلَ | يُتَسَاءَلُ |
| إِنْسَأَلَ | يَنْسَئِلُ | إِنْسَئِلْ | أُنْسُئِلَ | يُنْسَأَلُ |

| الماضي | المضارع | الأمر | ماضي المجهول | مضارع المجهول |
|---|---|---|---|---|
| إِسْتَأَلَ | يَسْتَئِلُ | إِسْتَئِلْ | أُسْتُئِلَ | يُسْتَأَلُ |
| إِسْتَسْأَلَ | يَسْتَسْئِلُ | إِسْتَسْئِلْ | أُسْتُسْئِلَ | يُسْتَسْأَلُ |
| المَهْمُوز اللَّام | | | | |
| بَرَأَ | يَبْرُؤُ | أُبْرُؤْ | بُرِئَ | يُبْرَأُ |
| هَنَأَ | يَهْنِئُ | إِهْنِئْ | — | — |
| جَرُؤَ | يَجْرُؤُ | أُجْرُؤْ | — | — |
| دَنِئَ | يَدْنَأُ | إِدْنَأْ | — | — |
| بَرَّأَ | يُبَرِّئُ | بَرِّئْ | بُرِّئَ | يُبَرَّأُ |
| بَارَأَ | يُبَارِئُ | بَارِئْ | بُورِئَ | يُبَارَأُ |
| أَبْرَأَ | يُبْرِئُ | أَبْرِئْ | أُبْرِئَ | يُبْرَأُ |
| تَبَرَّأَ | يَتَبَرَّأُ | تَبَرَّأْ | تُبُرِّئَ | يُتَبَرَّأُ |
| تَبَارَأَ | يَتَبَرَأُ | تَبَارَأْ | تُبُرِئَ | يُتَبَرَأُ |
| إِنْبَرَأَ | يَنْبَرِئُ | إِنْبَرِئْ | أُنْبُرِئَ | يُنْبَرَأُ |
| إِبْتَرَأَ | يَبْتَرِئُ | إِبْتَرِئْ | أُبْتُرِئَ | يُبْتَرَأُ |
| اسْتَبْرَأَ | يَسْتَبْرِئُ | إِسْتَبْرِئْ | إِسْتُبْرِئَ | يُسْتَبْرَأُ |
| الرُّبَاعِي المَهْمُوز | | | | |
| لَأْلَأَ | يُلَأْلِئُ | لَأْلِئْ | لُؤْلِئَ | يُلَأْلَأُ |
| تَلَأْلَأَ | يَتَلَأْلَأُ | تَلَأْلَأْ | تُلُؤْلِئَ | يُتَلَأْلَأُ |
| طَمْأَنَ | يُطَمْئِنُ | طَمْئِنْ | طُمْئِنَ | يُطَمْأَنُ |
| إِطْمَأَنَّ | يَطْمَئِنُّ | إِطْمَئِنَّ | أُطْمُئِنَّ | يُطْمَأَنُّ |

## جدولٌ يتضمن قياس ما يشتقُّ من الأفعال المهموزة

### المَهمُوز الفَآء

| المصدر | اسم الفاعل | اسم الفعول |
|---|---|---|
| — | آثِر | مَأْثُور |
| تَأْثِير | مُؤَثِّر | مُؤَثَّر |
| إثَار أو مُؤَاثَرَة | مُؤَاثِر | مُؤَاثَر |
| إيثَار | مُؤْثِر | مُؤْثَر |
| تَأَثُّر | مُتَأَثِّر | مُتَأَثَّر |
| تَآثُر | مُتَآثِر | مُتَآثَر |
| إنْئِثَار | مُنْأَثِر | مُنْأَثَر |
| إئْتِثَار | مُؤْتَثِر | مُؤْتَثَر |
| إسْتِئْثَار | مُسْتَأْثِر | مُسْتَأْثَر |
| **المَهْمُوز العَيِن** | | |
| — | سَائِل | مَسْؤُول |
| تَسْئِيل | مُسَئِّل | مُسَأَّل |
| سِآل أو مُسَآءَلَة | مُسَآئِل | مُسَآءَل |
| إسْآل | مُسْئِل | مُسْأَل |
| تَسأُّل | مُتَسَئِّل | مُتَسأَّل |
| تَساؤُل | مُتَسآئِل | مُتَسآءَل |
| إنْسِئَال | مُنْسَئِل | مُنْسَأَل |
| إسْتِئَال | مُسْتَئِل | مُسْتَأَل |
| إسْتِسْآل | مُسْتَسْئِل | مُسْتَسْأَل |
| **المَهْمُوز اللَّام** | | |
| — | بارِئٌ | مَبْرُؤٌ |
| بَرَآءٌ | مُبَرِّئٌ | مُبَرَّأٌ |

| مُبارًا | مُبارِئٌ | بِرَآءٌ أو مُبَارَأَةٌ |
|---|---|---|
| مُبْرًا | مُبْرِئٌ | إِبْرَآءٌ |
| مُتَبَرًّا | مُتَبَرِّئٌ | تَبَرُّؤٌ |
| مُتَبارًا | مُتَبارِئٌ | تَبارُؤٌ |
| مُنْبَرًا | مُنْبَرِئٌ | إِنْبِراءٌ |
| مُبْتَرًا | مُبْتَرِئٌ | إِبْتِرَاءٌ |
| مُسْتَبْرًا | مُسْتَبْرِئٌ | إِسْتِبْراءٌ |
| الرُّباعِي المَهْمُوز | | |
| مُلأْلأٌ | مُلأْلِئٌ | لِئْلاَءٌ أو لأْلأَةٌ |
| مُتَلأْلأٌ | مُتَلأْلِئٌ | تَلأْلُوءٌ |
| مُطْمَأَنٌّ | مُطْمَئِنٌّ | طِمْآن أو طَمْأَنَة |
| مُطْمَأَنٌّ | مُطْمَئِنٌّ | إِطْمِئْنَانٌ |

# الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في اعْلاَل حرُوف العِلَّة

إذَا سَكنَ حَرف العِلَّة فَإن كَانَ واواً بَعدَ كَسرَةٍ أو ياَءً بَعدَ ضَمَّةٍ أو ألفاً بَعدَ إحداهُمَا قُلِبَ حَرفاً يُجانِسُ حَرَكة مَا قبلَهُ كَمِيْعاد ومُوْسِر وَمَفاتيح وَشُوْهِدَ أَصْلهنَّ بالوَاو واليَاءِ في الأولَين وَالألِف في الأَخيرَين وإن كَانَ بَعدَ حَركةٍ تُجانسهُ فإنْ سَكنَ مَا بَعدهُ حُذِفَ كَقُمْ وخَفْ وَبِعْ أَصْلهنَّ بالوَاو والأَلفِ واليَاءِ. وإذَا تَحركتْ الوَاو واليَآء فَإن كَانَ مَا قَبلهمَا مَفتُوحاً قُلِبَتا ألفاً كَقام وَرَمَى. مَا لَم تَكُنِ الوَاو لاماً فوقَ الثَّالِثَة[1] فإنّهَا تُقْلَبُ يَاءً بَعدهُ[2] كَيْفَمَا كَانَت[3] كَيَرضَيان وَارْضَيْتُ.

---

(١) أي لام فعلٍ كما مثّلنا أو لام اسمٍ كمُعطَى ومُصطَفَى ونحوهما.

(٢) أي بعد المفتوح كما ترى.

(٣) أي متحركة في يرضَيَان أو ساكنة كما في أرضَيْتُ.

فَإنْ كُسِرَ مَا قَبلهَا قُلِبَت يَآءً حَيْثُما وقَعَت[١] كَرضِيٍ وَيَرتَضي أصلُهنَّ بالياَءِ في رَمَى وَالوَاو في البَواقي. وَإن كَانَ مَا قَبلهمَا سَاكِناً نُقِلَتْ حَرَكَتهمَا إلَيهِ كَيَقُوم وَيَبيعُ أصلُهمَا بِضَمِّ الواو وَكسْرِ البَآءِ. فإن كَانَت الحَرَكَة لاَ تُجَانسهمَا قُلِبَتَا حَرفاً يُجانسهَا كَيَخافُ وَيَهَاب أصلُهمَا بِالوَاوِ وَاليَاءِ مَفتُوحَتَينِ. وإذَا اجْتَمَعتِ الوَاو واليَآءُ فَإن سَكَنَت الأُولَى مِنهُما قُلبَت الوَاو حَيثُما كَانَت يَآءً[٢] وأدغِمَت اليآءُ في اليَاءِ[٣] كَطَيٍّ وَسَيِّد أصلُهمَا بِواوٍ قَبلَ آخِرهمَا.

وَعَلى هذَا مَدَارُ الإعْلاَل في الأصْلِ بِطَريق العُمومِ وعَليهِ القيَاس. وأمَّا مَا خَرَجَ عَنْ ذلِكَ أو زَادَ عَلَيهِ لِغَرضٍ أو مَانِعٍ[٤] بِطَريقِ الخُصوصِ[٥] فَسَيَأْتي الكَلاَمُ عَلَى مَا يُذْكَر مِنهُ في مَوَاطِنِه.

---

(١) أي كانت فوق الثالثة كما في يرتضي أو لم تكن فوقها كما في رضي.

(٢) أي كانت قبل اليآءِ كما في طَيّ أو بعدها كما في سَيّد.

(٣) أعني اليآءين الحاصلتين في الحال وإن كان أصل إحداهما واواً كما ترى.

(٤) أمّا ما خرج عنهُ لغرض فنحو سلامة الواو والياَء في مثل الجَولان والهَيَجَان للمطابقة في الحركة بين اللفظ والمعنى. وأما ما خرج لمانعٍ فنحو سلامتهما أيضاً في مثل طوَى واحيى لئلاً يتوالى اعلالان في كلمة. وأما ما زاد عليه لغرضٍ فنحو الحاق التآءِ بمثل إجابة واستقامة للتعويض عن حرف العلّة المحذوف. وأما ما زاد لمانع فنحو إبدال الهمزة من الواو وعكسه في مثل أواصل وأوادم حرف العلّة جمع واصل وآدم لئلاً تُجتمع الأمثال الثقيلة فإن أصلهما وَواصل وأآدِم.

(٥) لان كل ذلك لا يُطَّرَد في كل مثال فلا تبدل الهمزة من الواو في نحو قوول وكذلك البواقي واعلم أن قلب الواو والياء ألفاً إذا كانتا متحركتين بعد فتحة قد شرطو لهُ سبع شرآئط. الأولى أن تكونا في فعلٍ أو في اسم على وزن فعل. الثانية أن تكون حركتهما غير عارضة. الثالثة أن لا تكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون. الرابعة أن لا يكون في معنى الكلمة اضطرابٌ. الخامسة أن لا يجتمع اعلالان في الكلمة. السادسة أن لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع. السابعة ان يُترَك للدلالة على الأصل. فخرج بالأول مثل صَورَى وَحَيَدَى لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التأنيث. وبالثاني مثل دَعَوُا القوم واخشَيِ الله لعروض الحركة

الدافعة التقآء الساكنين. وبالثالث مثل عَوِرَ واجتَوَرَ لإن حركة العين والتآءِ في حكم سكون عين إعْوَرَّ والف تجاورَ. وبالرابع مثل طَوَفان وهَيَجان. وبالخامس مثل واو طَوَى. وبالسادس مثل اليآءِ الأولي في حَيِيَ وبالسابع مثل قَوَد وصيَدَ.

وأما حرف العلة المكسور ما قبلهُ فإذا فُتِح في اسمٍ ليس مشتقاً ولا على وزن فعل فلا إعلال فيه نحو دوَل. وإذا ضمَّ تُنقل حركتهُ إلى ما قبلهُ ثم يحذَف نحو رَضُو أصلُه رَضِيُو. وإذا كُسِر يُحذَف مع حركتهِ نحو ترْمين. أصلهُ تَرْميينَ. والمضموم ما قبلهُ إذا فُتِحَ لا يُعَلُّ نحو لن يغزُوَ وَغُيَبَة ونُوَمَة. وإذا ضُمَّ يسكن نحو يغزُوْ. وإذا كُسِر تُقلَب اليآءُ واواً نحو بُوْعَ. أصلهُ بُيِعَ. أو تُقلَب ضمه ما قبل حرف العلّة كسرةً ثم تُقلَب الواو يآءً نحو قيلَ. أصلهُ قُولَ. وهذه اللغة أفصح من الأولى. ولهذه الصيغة لغةٌ ثالثةٌ وهي أن تنحو بكسرة فآءِ الفعل نحو الضمة فتُميلُ اليآءِ الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً. وهذه اللغة يقال لها الإشمام ومثل قِيلَ إنْقِيدَ وإختيرَ في اللغات الثلث.

وإذا سكن ما قبل حرف العلّة لا يُعَلُّ في مثل أعْيَن وادْوُر خوف الالتباس بمثل أعِيْنُ وأُدُوْرُ من الأفعال. ولا مثل جَدْوَل وعِثْيَر حفظاً للإلحاق. ولا مثل قوّم لئَلاًّ يلزم الإعلال في الإعلال. ولا مثل غَزْوٌ وَرَمْيٌ يلزم السكون في آخر المعرَب من غير ضرورةٍ. ولا مثل تقويم وتبيان وتجوال ومخياط لئَلاً يجتمع ساكنان بتقدير الإعلال. ولا صيغة التعجب وما يجري مجراهُ نحو ما أطوَلَهُ وأحْيَلهُ واسْوَد وابيَض لئَلاً يفوت الوزن. ولا مثل أغْيلَ واستحْوَذَ للدلالة على الأصل.

وإذا وقع حرف العلّة متحركاً بعد فتحةٍ ممدودةٍ بألفٍ حيث يتعذر حذف الألف تُبدَل منهُ الهمزة نحو قآئل وبآئع وصحرآء وكسآء. وربما وقع هذا الإبدال تخفيفاً في مثل أدْؤُر جمع دار لثقل الضمّة على الواو. ومن ذلك ما عرفت في نحو أواصل من اشتقال المِثَلين.

ومما يُحذَف للتخفيف أيضاً واو مضارع المثال الواوي المكسور العين نحو يَعدُ لوقوعها بين اليآء والكسرة وأما يَضَع ويَسَع ويَطَأ ويَقَع ويَدَع ويَذَر المفتوحة العين وكذلك الضعة والسعة ونحوهما فهي واردةٌ مورد الشذوذ. ثم تُحمَل عليهِ بقية التصاريف كفِعل المخاطب والمتكلم نحو تَعِدُ ونَعِدُ والأمر والمصدر كعِدْ وعِدَة. غير أن أصلُه على وزن فِعلة فلا تعويض فيه. ومما يُعوَّض فيهِ بالتآء أيضاً مصدر أفْعَلَ واسْتَفْعَلَ الأجوفين نحو إقامة واستقامة. فإن أصلهما إقوَام واستِقْوام. فقلبت الواو فيهما ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ثم حُذِفَت إحدى الألفين لالتقآءِ الساكنين بينهما وعُوِّض عنهما بالتآءِ.

ومما يحذَف لإلتقآءِ الساكنين أيضاً آخر اسم الفاعل من الناقص مجرداً ومزيداً لإلتقآءِ الساكنين بينهُ وبين التنوين بعد حذف حركتهِ في حالة الرفع والجرّ نحو غازٍ ورامٍ بخلاف حالة النصب فلا حذف فيها. وأما اسم المفعول فيحذَف آخرهُ من مزيد الناقص مع التنوين في كلِ حال نحو مُعطًى ومُشترىً. ومثلهُ سآئر الأسمآء المقصورة نحو عَصاً وفَتًى أصلهما عَصَوٌ وفَتَيٌ.

## جدولٌ يتضمن أوزان المعتلِّ التي يقع فيها التغيير

### المثال

| الماضي | المضارع | الأمر | ماضي المجهول | مضارع المجهول |
|---|---|---|---|---|
| وَعَدَ | يَعِدُ | عِدْ | وُعِدَ | يُوْعَدُ |
| وَرِثَ | يَرِثُ | رِثْ | — | — |
| وَجَلَ | يُوجَلُ | إيجَلْ | — | — |
| يَسَرَ | ييْسِرُ | إيْسِرْ | يُسِرَ | يُوسَرُ |
| يَمُنَ | ييْمُنُ | أُوْمُنْ | — | — |
| أيْسَرَ | يُوسِرُ | أيسِرْ | أُوْسِرَ | يُوسَرُ |
| إتَّسَرَ | يَتَّسِرُ | إتَّسِرْ | أُتُّسِرَ | يُتَّسَرُ |
| إسْتَبْسَرَ | يَسْتَيْسِرُ | إسْتَيْسِرْ | أُسْتُوسِرَ | يُسْتَيْسَرُ |
| **الأَجـــوف** | | | | |
| صانَ | يَصُونُ | صُنْ | صِيْنَ | يُصانُ |

---

وعلى هذا الحكم تحذف عين الأجوف مع ضمير التكلم والخطاب ماضياً ومع ضمير الإناثِ ماضياً ومضارعاً وأمراً. وذلك لالتقاءِ الساكنين بين عينهِ ولامهِ في هذه الصُّور. غير أن ماضي الثلاثي منهُ إن كان من وزن نَصَرَ تُضَمُّ فآؤُهُ نحو قُلْتُ للدلالة على الواو المحذوفة فإن كان من وزن ضرب تُكسَر نحو بِعْتُ للدلالة على اليآءِ فإن كان من وزن عَلِمَ نُقِلَت حركة عينهِ المحذوفة إلى فآئِه فكُسِرَت مطلقاً نحو خِفْتُ وهِبْتُ.

وأما حذف آخر الأمر من الناقص نحو اغزُ واخشَ وارمِ فلأنه جارٍ مجرى المضارع المجزوم في سكونهِ. ولما كان اللفيف المفروق يجري مجرى المثال والناقص جميعاً حُذِفَ حرف العلّة من أول أمرهِ وآخرهِ فبقى على حرفٍ واحدٍ نحو قِ أمر وَقَى. فإذا وُقف عليهِ لحقتهُ هآءُ السكت نحو قِهْ.

وقد نبهنا على كل هذه الأحكام المطَّرَدة في مواضعها لكننا استحسنا أن نذكرها هنا لاستنارة الواقف على هذه الجداول مع أن ما ذكرناهُ لا يخلو من زيادة في الفآئدة.

وأما فَعَّلَ وفَاعَلَ وتَفَعَّلَ وتَفاعلَ والفَعَلَ من المثال فلا إعلال فيها. وكذلك فَعَّل وفَاعَل وافْعَلَّ من الأجوف وأما ما يُعَلُّ من الأجوف والناقص فوق الثلاثي فلا فرق فيه بين الواوي واليآءي. وكذلك المصدر وأسماء الفاعل والمفعول في وزني أفْعَلَ وافتَعَلَ. والمصدر في وزن إسْتَفْعَلَ من المثال. وأما اللفيف فالمقرون منهُ يجري مجرى الناقص بدون إعلال العين والمفروق يجري مجرى المثال والناقص معاً كما رأيت.

| الماضي | المضارع | الأمر | ماضي المجهول | مضارع المجهول |
|---|---|---|---|---|
| خافَ | يَخافُ | خَفْ | — | — |
| باعَ | يَبِيْعُ | بِعْ | — | — |
| أصانَ | يُصِينُ | أصِنْ | أُصِينَ | يُصانُ |
| إنْصانَ | يَنْصانُ | إنْصَنْ | إنْصِينَ | يُنْصَانُ |
| إصْطَانَ | يَصطانُ | إصطَنْ | إصْطِينَ | يُصْطانُ |
| إستَصانَ | يَسْتَصِينُ | إستَصِنْ | إسْتُصِينَ | يُسْتَصانُ |
| **النَاقِــص** | | | | |
| غزا | يَغْزُو | أغْزُ | غُزِيَ | يُغْزَى |
| رَمَى | يَرْمِي | إرْمِ | — | — |
| خَشِيَ | يَخْشَى | إخْشَ | — | — |
| غَزَّى | يُغْزِي | غَزِّ | غُزِّيَ | يُغَزَّى |
| غازَى | يُغازِي | غازِ | غُوْزِيَ | يُغازَى |
| أغْزَى | يُغْزِي | أغزِ | أُغْزِيَ | يَغْزَى |
| تَغَزَّى | يَتَغَزَّى | تَغَزَّ | تُغُزِّيَ | يُتَغَزَّى |
| تَغازَ | يَتَغَازَى | تَغازَ | تُغُوْزِي | يُتَغازَى |
| إنْغزَا | يَنْغَزِي | إنْغَزِ | أُنْغُزِيَ | يُنْغَزَى |
| إغْتَزَى | يَغْتَزِي | إغْتَزِ | أُغْتُزِيَ | يُغْتَزَى |
| إسْتَغْزَى | يَسْتَغْزِي | إسْتَغْزِ | أُسْتُغْزِيَ | يُسْتَغْزَى |
| **اللفيف المفروق** | | | | |
| وَقَى | يَقِي | قِ | وُقِيَ | يُوقَى |
| وَلِيَ | يَلِي | لِ | — | — |
| وَجِيَ | يَوْجَى | إيْجَ | — | — |
| وَقَّى | يُوَقِّي | وَقِّ | وُقِّيَ | يُوَقَّ |
| واقَى | يُواقِي | واقِ | وُوقِيَ | يُواقَى |
| أوْقَى | يُوقِي | أوقِ | أُوْقِيَ | يُواقَى |

| مضارع المجهول | ماضي المجهول | الأمر | المضارع | الماضي |
|---|---|---|---|---|
| يُتَوَقَّى | تُوُقِّيَ | تَوَقَّ | يَتَوَقَّى | تَوَقَّى |
| يُتَوَاقَى | تُوُوقِيَ | تَوَاقَ | يَتَوَاقَى | تَوَاقَى |
| يُنْوَقَى | أُنْوُقِيَ | إِنْوَقِ | يَنْوَقِي | إِنْوَقَى |
| يُتَّقَى | أُتُّقِيَ | إِتَّقِ | يَتَّقِي | إِتَّقَى |
| يُسْتَوْقَى | أُسْتُوْقِيَ | إِسْتَوْقِ | يَسْتَوْقِي | إِسْتَوْقَى |

## المثالُ الوَاوِي

| اسم المفعول | اسم الفاعل | المصدر |
|---|---|---|
| مَوْعُود | وَاعِد | عِدَّة |
| مُوعَد | مَوْعِد | إِيْعاد |
| مُتَّعَد | مُتَّعِد | إِتِّعاد |
| مُسْتَوْعَد | مُسْتَوعِد | إِسْتِيْعاد |
| **المثالُ اليَآءِي** | | |
| مُوسَر | مُوسِر | إِيسار |
| مُتَّسَر | مُتَّسِر | إِتِّسار |
| **الأَجوف** | | |
| مَصُون | صآئِن | — |
| مَبِيع | بآئِع | — |
| مُصَان | مُصِين | إِصانَة |
| مُنصان | مُنْصان | إِنْصيان |
| مُصْطان | مُصْطان | إِصْطِيان |
| مُسْتَصان | مُسْتَصِين | إِسْتِصانَة |
| **النّاقِص** | | |
| مَغْزُوٌّ | غازٍ | — |

| المصدر | اسم الفاعل | اسم المفعول |
|---|---|---|
| — | رامٍ | مَرْمِيٌّ |
| تَغْزِيَة | مُغَزٍّ | مُغْزًّى |
| غِزاء أو مُغازاة | مُغازٍ | مُغازًى |
| إغْزاء | مُغْزٍ | مُغْزًى |
| تَغَزٍّ | مُتَغَزٍّ | مُتَغَزًّى |
| تَغازٍ | مُتغازٍ | مُتَغازًى |
| إنْغِزاء | مُنْغَزٍ | مُنْغَزًى |
| إغْتِزاء | مُغْتَزٍ | مُغْتَزًى |
| إسْتِغْزاء | مُسْتَغْزٍ | مُسْتَغْزًى |
| اللفيفُ المَفْرُوق | | |
| — | واقٍ | مَوْقِيٌّ |
| تَوْقِيَة | مُوَقٍّ | مُوَقًّى |
| وِقاء أو مُواقاة | مُواقٍ | مُواقًى |
| إيقاء | مُوقٍ | مُوقًى |
| تَوَقٍّ | مُتَوَقٍّ | مُتَوَقًّى |
| إنْوِقاء | مُنْوَقٍ | مُنْوَقًى |
| إتِّقاء | مُتَّقٍ | مُتَّقًى |
| إستِيْقاء | مُسْتَوْقٍ | مُسْتَوْقًى |

# البَابُ الرَّابِعُ

## في تَصْرِيفِ الأفْعالِ معَ الضّمائرِ وإعلالِها وتَوكيْدِهَا

### وفيه ستة فصول

# الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في الضّمَائر المتّصلَة بالفِعْل

لاَبدَّ لِلفِعْلِ مِن إسْنادِهِ إلَى اسمٍ لعَدَمِ إفادَتِهِ بِدُونِهِ. غَيْر أنّ مِنَ الإِسْمِ مَا يَكونُ ظَاهِراً مُنْفصلاً عَنهُ كَزيدٍ فَلا يَتأَثّر بإسنَادِهِ إلَيهِ وَهوَ لاَ يقَع تَحتَ الحَصرِ. وَمنهُ مَا يكُون ضميراً متصلاً بهِ وَهوَ التَّاءُ مَضْمُومةً للمُتَّكَلِم مُذكراً أو مُؤنثاً ومفتُوحةً لِلمُخَاطَبِ وَمَكسُورةٌ للمخَاطبةِ فِي المَاضي. فإذا أُريدَ المثنَّى والمَجمُوع مِنْ ذلكَ استُعمِلَت لَهُمَا نَا في التّكلِم والتَّآءُ مَضمُومةً في الخِطَابِ مُلحقةً بالميم مَعَ الألِفِ لِلمُثنَّى وَبدُونها لجمعِ الذّكُور. وَبالنّون مُشدَّدةً لجَمْعِ الإنَاثِ. والألِفِ لمثنَّى الغَآئبِ والغَآئبةِ في المَاضي والمُضَارع وَالمخَاطَب والمخَاطَبة في المُضَارع والأمْر. والوَاو في جَمعِ الغآئبِ في المَاضي والمُضَارع وَجَمعِ المُخَاطَب في المُضَارِع والأمر وكذَا النُّون لِلغَآئِبَاتِ والمُخَاطَبَاتِ واليَآءُ لِمُخَاطَبَة في المُضَارِع والأمْرِ.

وَكُلّ ذلكَ يَتَّحِد بِالفِعْلِ[1] فيسكَن آخِرهُ معَ الصَّحيحِ مِنهُ وَيُجانِس

(١) أي يصير معه كلمةً واحدةً. ولذلك يسكن آخره مع الصحيح منهُ وهو التآءُ والنون مفردةً للنسوة وملحقةً بالألف للمتكلمين ويجانس حركة المعتلّ وهو الواو والألف واليآءُ. اي انهُ يُضَمُّ آخرُه قبل الواو كضربوا ويُفتَح قبل الألف كيضربان ويُكسَر قبل اليآءِ كتضربين. فلا يُراعَى معهُ حقُّ الفعل لأن آخرهُ قد صار بمنزلة حشو الكلمة.

المُعتَلَّ في الحَرَكَة لفظاً وتَقْديـراً[1]. وأمَّـا ضَمـير التّكلُّـم في المضَـارع وخِطَـاب الوَاحِدِ في المضَـارع والأمْرِ وَغَيبة الوَاحدِ والوَاحِـدَة في المـاضي والمُضَـارعِ فَيَستَتِرُ في الفِعلِ إذ لاَ صورَةَ لَـهُ في اللفـظِ. غَيْرَ أنَّ الحـاضِرَ مِنـهُ يلْـزَم فِعلَـهُ الإسْنَادَ إلَيهِ فَيَلْزَمُ الاسْتِتارَ فيهِ والغآئبُ يُسْنَد الفِعلُ تَارةً إليهِ وتَارةً إلى الظَّاهِرِ فَيستَتِرُ فيهِ مَرَةً دُونَ أخرى[2] وَكُلُّهُ لاَ يُغيّر شَيْئاً مِنْ حُكْمِهِ[3].

# الفَصْلُ الثّاني

## في تَصريفِ السَّالمِ والصَّحيحِ والمثَال مَعَ الضَّمآئر

إذَا اتَّصل السَّالِم بالضَّمآئِر اقتَصرَ عَلَى اخْتِلافِ آخِرِه مَعهَا في الحَرَكَة والسّكُونِ[4] كَمَا عَلِمتَ. فَيُقَالُ في تَصْريـفِ المَاضي الثُّلاثي ضَرَبَ ضَرَبَـا ضَرَبُوا ضَرَبَتْ ضَرَبَتَا ضَرَبْنَ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُم ضَرَبْتِ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُنَّ ضَرَبْـتُ ضَرَبْنَـا. وَفي تَصريـفِ المُضـارع يَضْـرِبُ يَضْرِبـانِ يَضْرِبُـونَ تَضْـرِبُ

---

(١) أي أن هذه المجانسة تكون تارةً لفظاً كما رأيت. وتارةً تقديراً كما في نحو غَزَوا وتخشَين من المعتلّ اللام فإن أصلهما غزَوُوا وتخشَيين. فحذفت ضمة الواو وكسرة اليآءِ استثقالاً لهما فالتقى ساكنان فحُذِفَت الواو واليآءُ وبقي ما قبلهما على حركتهِ وهم يعتبرون المحذوف لعلةٍ كالثابتِ فكانت المجانسة مقدَّرة.

(٢) المراد بالحاضر ضمير المتكلم والمخاطَب فإن الفعل المسند إليهِ لا يمكن تحويل إسنادهِ إلى الاسم الظاهر فلا ينفكُّ الضمير عن الإستتار فيه بخلاف الغآئب نحو زيدٌ قام فإنهُ يمكن أن يقال زيدٌ قام غلامُهُ فيتحول إسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيه إلى غلامهِ وحينئذٍ يخلو الفعل من الضمير. ولذلك يقولون أن الأول مستترٌ وجوباً والثاني جوازاً.

(٣) أي أن الضمير المستتر بأسرهِ لا يغير شيئاً من حكم الفعل وإنما التغيير يختص بالضمآئر البارزة لاتصالها بهِ لفظاً. وأما نحو هندٌ أتَتْ فإن الفَه إنما حُذِفَتْ لالتقآء الساكنين بينهما وبين تآءِ التأنيث كما حُذِفَتْ في قولك أتَتْ هندٌ حيث لا ضمير فلا دِخْلَ في ذلك للضمير المستتر فيهِ.

(٤) أي أنهُ لا يزيدُ على ذلك. فيجانس حركة الضمير المعتل ويسكن مع الصحيح. وذلك مع جميع تصاريفهِ ماضياً ومضارعاً وأمراً.

تَضْرِبانِ يَضْرِبْنَ تَضْرِبُ تَضْربانْ تَضْرِبِيْنَ تَضْرِبْنَ أَضْرِبُ نَضْرِبُ. وفي تَصْرِيفِ الأمرِ إضْرِبْ إضْرِبَا إضْرِبُوا إضْرِبي إضْرِبَا إضْرِبْنَ.

وَعَلَى ذلِكَ تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ والمِثَالِ غَيْرَ أن مُضَاعَفَ الثُّلاَثي[1] إذا اتَّصلَ بالضَّميرِ الصَّحيح تَعذَّر سُكُون مَا قَبلَ آخِرِهِ أيضاً فَامْتَنعَ إدْغامهُ[2] كَمَددْتُ وَمَدَدْتُم ويَمدُدْنَ. وَقِسْ على ذلك مَا جَرى مَجراهُ مُجَرداً وَمَزِيداً[3].

واعْلَم أنّ المِثَالَ الوَاويَّ المجَرَّد إذَا كَانَ مَكْسُور العَينِ في المُضَارع تُحذَف فَاؤُهُ مَضَارعاً وأمْراً كَيَعِدُ يَعدانِ يَعْدُونَ. وكَذَا عِدَّ وَعِدا وَهَلُمَّ جرّاً. والنّون اللّاحِقَةِ الأواخِرِ تُكسَرَ مَعَ المُثنَّى وتُفتَح مَعَ غَيْرِهِ كَيفما وقَعَتْ عَلَى الإطْلاقِ[4]. وذلكَ مُطَّردٌ في تَصْرِيفِ الأفعالِ والأسْمَآءِ.

---

(١) المراد بمضاعف الثلاثي المجرَّد منهُ وهو المفهوم عند الإطلاق.

(٢) أي أن الإدغام إنما يكون بين حرفين أولهما ساكنٌ والثاني متحرك. فإذا سكن الثاني وجب تحريك الأول لئلاَّ يلتقي ساكنان فامتنع الإدغام لانتقاض شرطهِ.

(٣) واحترزنا بقولنا ما جرى مجراهُ مجرداً ومزيداً عن نحو مدَّدَ وتَمدَّد فإنهما لا يجريان مجراه لعدم اتصال الحرف المدغم فيهِ بالضمير فلا يفكُّ إدغامها بخلاف امتدَّ واستمدَّ ونحوهما.

(٤) هذا يشمل النون الواقعة مع الأفعال كما رأيت وهي نون المثنى كيضربانِ والجمع المذكر كيضربون والمؤنث كضربتُنَّ ويضربنَ والمفردة المخاطبة كتضربينَ. والواقعة مع الأسمآء بعد الألف في المثنى كقَام الرجلانِ وبعد الواو في الجمع كقام المؤمنون. وبعد اليآءِ فيهما كرأيت الرجلين والمؤمنينَ. وهي في كل ذلك مكسورةٌ مع المثنى ومفتوحةٌ مع غيره بالإجمال.

واعلم أن مضارع تَفَعَّل وتَفاعلَ إذا كان حرف المضارعة فيهِ تاءً جاز أن تُحذَف إحدى التآءَين للتخفيف قياساً فيقال أنتم تَقَدَّمونَ وهي تَباعَدُ أي تتقدَّمون وتتباعدُ وشذَّ حذف اللام من مَسِسْتُ وظَلِلْتُ فيقال فيهما مِسْتُ وظِلْتُ بنقلِ حركة العين إلى الفآء. وتُبدَل يآءً في امللتُ شذوذاً فيقال أمليتُ. وشذَّ في المثال حذف الواو من يَضَع ويَسَع ويَقَع ويَدع ويذر، ويَطأ مع فتح العين كما ترى.

## جَدول يتضمَّن تَصْريف السَّالم والصَّحيح والمثَال ماضياً ومضارعاً وأمراً

### مَاضِي السَّالم

| | المفرد | المثنى | الجمع |
|---|---|---|---|
| الغيبة | ضَرَبَ ، ضَرَبَتْ | ضَرَبَا ، ضَرَبَتَا | ضَرَبُوا ، ضَرَبْنَ |
| الخطاب | ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتِ | ضَرَبْتُما | ضَرَبْتُم ، ضَرَبْتُنَّ |
| التكلم | ضَرَبْتُ | — | ضَرَبْنَا |
| **مُضَارِعـــهُ** | | | |
| الغيبة | يَضْرِبُ ، تَضْرِبُ | يَضْرِبان ، تَضْرِبَان | يَضْرِبونَ ، يَضْرِبْنَ |
| الخطاب | تَضرِبُ ، تَضْرِبينَ | تَضْرِبانِ | تَضْرِبونَ ، تَضْرِبْنَ |
| التكلم | أَضْرِبُ | — | نَضْرِبُ |
| **أَمْـــــرُهُ** | | | |
| | إضْرِبْ ، إضْرِبِي | إضْرِبَا | إضْرِبُوا ، إضْرِبْنَ |
| **مَاضي المُضَاعَف** | | | |
| الغيبة | مَدَّ ، مَدَّتْ | مَدَّا ، مَدَّتا | مُدُّو ، مَدَدْنَ |
| الخطاب | مَدَدْتَ ، مَدَدْتِ | مَدَدْتُما | مَدَدْتُمْ ، مَدَدْتُنَّ |
| التكلم | مَدَدْتُ | — | مَدَدْنَا |
| **مُضَارعــهُ** | | | |
| الغيبة | يَمُدُّ ، تَمُدُّ | يَمُدَّان ، تَمُدَّان | تَمُدُّونَ ، يَمْدُدْنَ |
| الخطاب | تَمُدُّ ، تَمُدِّينَ | تَمُدَّانِ | تَمُدُّونَ ، تَمْدُدْنَ |
| التكلم | أَمُدُّ | — | نَمُدُّ |
| **أَمْـــرُهُ** | | | |
| | مُدّ أو أمْدُدْ ، مُدِّي | مُدَّا ، مُدُّوا | أمْدُدْنَ |

| | المفرد | المثنى | الجمع |
|---|---|---|---|
| مَاضِي المثال/مثل ماضي السَّالم مُضَارِعــهُ | | | |
| الغيبة | يَعِدُ ، تَعِدُ | يَعِدان ، تَعِدَان | يَعِدُون ، يَعِدْنَ |
| الخطاب | تَعِدُ ، تَعِدِيْنَ | تَعِدان | تَعِدُونَ ، تَعِدْنَ |
| التكلم | أعِدُ | – | نَعِدُ |
| أمْــــرهُ | | | |
| | عِدْ ، عِدِي | عِدا | عِدُوا ، عِدْنَ |

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في تَصْرِيفِ الأَجْوف

إذَا اتَّصَلَ الأَجوف الثّلاثي بالضّمآئر فإنْ تَحرَكَت لاَمهُ ثَبُتَت عَيْنهُ وإلاَّ حُذِفَت. فيقال في تَصريفِ المَاضي قَامَ قَامَا قَامُوا قَامَتْ قَامَتَا قُمْنَ قُمْتُ قُمْتُمَا قُمْتُمْ قُمْتِ قُمْتُمَا قُمْتُنَّ قُمْت قُمْنا. وفي تَصريفِ المضَارع يَقُومُ يُقُومَان يَقُومُونَ تَقُومُ تَقُومَان تقُمْنَ تَقُومُ تَقُومَان تَقُومُون تَقُومِيْنَ تَقُومَان تَقُمْنَ أقُومُ نَقُومُ. وفي تصريفِ الأَمْرِ قُمْ قُومَا قُومي قُومَا قُمْنَ. وأمَّا المزيد فإنْ أعِلَّتْ عينهُ كَأَقَامَ واسْتَقَامَ جَرَى كَالثُّلاثي وإن صّحَّتْ كَقَاوَمَ وقَوَّمَ جَرَى كَالصَّحِيح(١).

(١) المراد بالصحيح نقيض المعتلّ. أي انهُ يجري في تصريفهِ كالصحيح في سلامتهِ من الإعلال الذي يلحق بابهُ اتصال الضمآئر بهِ.

واعلَم أنّ مَاضِي الثُّلاثي المَحذُوف العَين[1] إذَا كَانَ مِنْ مَضمُومَها في المُضَارِع[2] كَقَامَ ضَمَّتْ فَآؤُهُ كَقُمْتُ وإلاَّ كُسِرَت مُطلقاً[3] كَخِفْتُ وَبِعتُ بِخلاَفِ المَزِيد فإنّ فآؤُهُ لاَ تحول عَن حُكمهَا كَأَقَمْتُ ونَحوِهِ.

## جدول يتضمن تصريف الأجوف

### مَاضِي المَضْمُوم العَيْن في المُضَارع

| | المفرَد | المُثَنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| الغيبة | قامَ ، قامَتْ | قَامَا ، قَامَتَا | قَامُوا ، قُمْنَا |
| الخطاب | قُمْتَ ، قُمْتِ | قُمْتُمَا | قُمْتُمْ ، قُمْتُنَّ |
| التكلم | قُمْتُ | | قُمْنَا |
| **مُضَارِعُهُ** | | | |
| الغيبة | يَقومُ ، تَقُومُ | يَقُومَان ، تَقُومَان | يَقُومُونَ ، يَقُمْنَ |
| الخطاب | تَقُومُ ، تَقومِيْنَ | تَقُومَانِ | تَقُومون ، تَقُمْنَ |
| التكلم | أَقُومُ | — | تَقُومُ |
| **أَمْرُهُ** | | | |
| | قُمْ ، قُومِي | قُومَا | قُومُوا ، قُمْنَ |
| **ماضِي المَفْتُوح العَيْنِ في المُضَارِع** | | | |
| الغيبة | خَافَ ، خَافَتْ | خَافَا ، خَافَتَا | خَافُوا ، خِفْنَ |
| الخطاب | خِفْتَ ، خِفْتِ | خِفْتُمَا | خِفْتُمْ ، خِفْتُنَّ |
| التكلم | خِفْتُ | — | خِفْنَا |

---

(١) المراد بالمحذوف العين ما تُحذَف عينهُ عند اتصالهِ بالضمير الصحيح لالتقآء الساكنين بينهما وبين لامـهِ كقُمْتُ ونحوهِ.

(٢) أي إذا كان مضموم العين باعتبار أصلهِ لان يَقوم مثلاً أصلهُ يَقْوُمُ فَنُقِلَتْ ضمة الواو إلى ما قبلها كما علمت في باب الإعلال.

(٣) أي سوآءً كان واوياً أم يآئياً مفتوح العين أم مكسورها. ولذلك مثَّلنا لهُ بخفْتُ وبِعْتُ.

| | المفرَد | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| مُضَارِعـــهُ | | | |
| الغيبة | يَخافُ ، تَخافُ | يَخافان ، تَخَافان | يَخافُونَ ، يَخَفْنَ |
| الخطاب | تَخافُ ، تَخافِيْنَ | تَخافَان | تَخافونَ، تَخَفْنَ |
| التكلم | أخَافُ | — | نَخافُ |
| أَمْـــرهُ | | | |
| | خَفْ ، خَافِي | خَافَا | خَافُوا ، خَفْنَ |
| مَاضِي المَكْسُور العَيْن في المُضَارِع | | | |
| الغيبة | بَا عَ ، بَاعَتْ | بَاعا ، بَاعَتا | بَاعُوا ، بِعْنَ |
| الخطاب | بِعْتَ ، بِعْتِ | بِعْتُما | بِعْتُمْ ، بِعْتُنَّ |
| التكلم | بِعْتُ | — | بِعْنَا |
| مُضَارِعـــهُ | | | |
| الغيبة | يَبِيعُ ، تَبِيعُ | يَبِيعَان ، تَبِيعَان | يَبِيعونَ ، تَبِعْنَ |
| الخطاب | تَبِيعُ ، تَبِيْعِيْنَ | تَبِيعان | تَبِيعُونَ ، تَبِعْنَ |
| التكلم | أَبِيعُ | — | نَبِيعُ |
| أَمْـــرهُ | | | |
| | بِعْ ، بِيْعِي | بِيْعَا | بِيعُوا ، بِعْنَ |

# الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في تَصْرِيفِ النَّاقِصْ

إذَا اتَّصلَ النّاقِص بِوَاو الجَمَاعةِ أو يَآءِ المُخَاطَبَةِ حُذِفَتْ لاَمهُ مُطْلَقاً[1]. فَإنْ كَانَت عينهُ مَفتُوحةً بَقِيَت على حُكْمِهَا[2]. وإلاَّ لَزِمَتْ المُجَانَسَةَ لَهُمَا في

---

(١) أي ماضياً ومضارعاً وأمراً نحو غزوا ويغزون واغزوا وكذا تغزين واغزي.

(٢) أي ان كانت عين الفعل المتصل بالواو والياء مفتوحةً بقيت على فتحها كما نحو غَزَوْا وتَخشَيْنَ. وان لم تكن مفتوحةً جانست الضمير في الحركة فيقال رَضُوا وتغزِينَ بضم الضاد وكسر الزاي لمجانسة الواو والياءِ.

الحَرَكَةِ. وإذَا اتَّصلَ بِضَميرِ الغَآئبةِ وَمُثَنَّاهَا فَإِنْ كَانَ مَاضِياً مَفْتُوحَ العَيْنِ حُذِفَت أيضاً. وتُثبت دُونَ ذلِكَ مَعَ الجميع[1] مَا لَم يَكُنْ أمْراً لِمُفْرَدٍ مُذكَّر فإنهُ يُبنَى عَلَى حَذْفِهَا نِيَابَةً عَنِ السكونِ في الصَّحيحِ. غَيرَ أنّ المَقْلُوبَة مِنْهَا أَلِفاً إن كَانَت ثَالِثةً رُدَّت مَعَ الضَميرِ البَارز إلَى أصْلِهَا[2]. وَإلاَّ قُلِبَتْ مَعَهُ يَآءً عَلَى الإطْلاَق.

فَيُقَالُ في تَصْرِيفِ المَاضِي غَزَا غَزَوَا غَزَوْا غَزَوتِ غَزَوتُمَا غَزَوتُنَّ غَزَوتُ غَزَونَا. وفي تَصْرِيفِ المُضَارع يَغْزُوا يَغْزُوان يَغْزُونَ تَغْزُوا تَغْزُوان يَغْزونَ تَغْزُوا تَغْزُوان تَغْزُون تَغْزِيْنَ تَغْزُوان تَغْزُونَ أغْزُو نَغْزُ. وَفي تَصْرِيفِ الأمْرِ أغْزُ أغْزُوَا أغْزُوا أغْزوْا أغْزِي أغْزُوَا أغزُونَ وَكَذا رَمَى رَمَيَا رَمَواوَرَضِيتَ رَضِيَتا رَضِيْن وَهلُمَّ جَرّاً عَلَى مَا عَلِمتَ مِنْ حُكمِهِ. وَقِسْ عَلَيهِ مُجرَّداً وَمَزِيداً.

واعْلَم انّ اللفيفَ يَجري آخِرُهُ مُطْلقاً عَلَى النَّاقِصِ وَأوَّل المَفْرُوق مِنْهُ عَلَى المِثَالِ[3] فَيُقَاسُ في تَصرِيفِهِ عَلَيْهما.

---

(١) أي إن الفعل الناقص إذا لم يتصل بالواو كغزوا او باليآءِ كتغزينَ أو بضمير الغآئبة ومثناهما كغَزَت وغزَتَا تثبت لامهُ فلا تُحذَف إلاَّ في أمر المفرد المذكور. نحو اغزُ كما ترى في تصريفه.

(٢) أي أن لام الناقص التي تثبت مع الضمير البارز إذا كانت ألفاً ثالثة تُرَدُّ إلى أصلها. وذلك خاصٌّ بالماضي مع التآء ونا وألف المثنى ونون الإناث فيقال غزوت ورَمَيْنا وكذا غَزَوَا ورمين بردّ ألف غزا إلى الواو المقلوبة عنها وألف رمى إلى اليآءِ. فإن لم تكن ثالثة قُلِبَتْ يآءً على الإطلاق أي سوآءً كانت مقلوبةً عن الواو أم عن اليآءِ فيقال أغزيت وأجريت واستدعيت وهلمّ جرّاً وكذلك يرضيان ويخشيان ونحوهما.

(٣) أي أن لام اللفيف بأسرهِ من المقرون والمفروق تجري مع الضمير على أحكام الناقص في الحذف والإثبات وغيرهما. وفآءَ المفروق منه تجرى على أحكام المثال في حذفها وإثباتها كما علمت.

## جدول يتضمن تصريف الناقص واللفيف

### ماضِي النَّاقِصْ الوَاوِيّ المَفتُوحِ العَين

| | المفرَد | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| الغيبة | غزَا ، غزَتْ | غزَوَا ، غزَتا | غزَوْا ، غزَوْنَ |
| الخطاب | غَزَوْتَ ، غزَوْتِ | غزَوْتُما | غَزَوْتُمْ ، غزَوْتُنَّ |
| التكلم | غَزَوْتُ | — | غَزَوْنَا |
| **المُضَارِعُ المضمُوم العَيْن** | | | |
| الغيبة | يَغزُو ، تَغْزُوْ | يَغْزوان ، تَغْزُوَان | يَغْزُوْنَ ، يَغْزُوْنَ |
| الخطاب | تَغزُو ، تَغْزيْنَ | تَغْزُوَانِ | تَغْزُونَ ، تَغْزُون |
| التكلم | أغزُ | — | نَغْزُوْ |
| **أَمْــــرهُ** | | | |
| | أغْزُ ، أغْزي | أغْزُوَا | أغزُوا ، أغْزُوْنَ |
| **مَاضِي الوَاوِي المَضمُوم العَيْن** | | | |
| الغيبة | سَرُوَ ، سَرُوَتْ | سَرُوَا ، سَرُتَا | سَرُوْا ، سَرُونَ |
| الخطاب | سَرُوتَ ، سَرُوتِ | سَرُوْتُما | سَرُوتُمْ ، سَرُوتُنَّ |
| التكلم | سَرُوتُ | — | سَرُونا |
| **مَاضِي اليآءِ المفتُوح العَيْن** | | | |
| الغيبة | رَمَى ، رَمَتْ | رَمَيا رَمَتا | رَمَوْا ، رَمَيْنَ |
| الخطاب | رَمَيْتَ ، رَمَيْتِ | رَمَيْتُما | رَمَيْتُم ، رَمَيْتُنَّ |
| التكلم | رَمَيتُ | — | رَمَيْنا |
| **المضَارِعُ المكسُور العَيْن** | | | |
| الغيبة | يَرْمِي ، تَرْمِي | يَرْميان ، تَرْمِيَان | يَرْمُونَ ، يَرمِيْنَ |
| الخطاب | تَرْمِي ، تَرْمِيْنَ | تَرْمِيَانِ | تَرْمُونَ ، تَرْمِيْنَ |
| التكلم | أرمِي | — | نَرْمِي |
| **أمْــــرهُ** | | | |
| | إرْمِ ، إرْمِي | إرمِيَا | إرْمُوا ، إرْمِيْنَ |

| | المفرَد | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| | **مَاضِي اليَآء المكْسُور العَيْن** | | |
| الغيبة | خَشِيَ ، خَشِيَتْ | خَشيا ، خَشِيَتَا | خَشُوا ، خَشِيْنَ |
| الخطاب | خَشِيْتَ ، خَشِيْتِ | خَشِيْتُمَا | خَشَيْتُم ، خَشِيْتُنَّ |
| التكلم | خَشِيْتُ | — | خَشِيْنَا |
| | **المضَارِعُ المَفتُوح العَيْن** | | |
| الغيبة | يَخْشَى ، تَخْشَى | يَخْشَيَان ، تَخْشَيَان | يَخْشَونَ ، يَخْشَيْنَ |
| الخطاب | تَخْشَى ، تَخْشَيْنَ | تَخْشَيَانِ | تَخْشَوْنَ ، تَخْشَيْنَ |
| التكلم | أخْشَى | — | نَخْشَى |
| | **أَمْــــرُهُ** | | |
| | إخْشَ ، إخْشَيْ | إخْشَيَا | إخْشَوْا ، إخْشَيْنَ |
| | **ماضِي اللَّفيفُ المَفْرُوق** | | |
| الغيبة | وقَى ، وَقَتُ | وَقَيَا ، وَقَتَا | وَقَوْا ، وقَيْنَ |
| الخطاب | وَقَيْتَ ، وقَيْتِ | وَقَيْتُما | وَقَيْتُمْ ، وَقَيْتُنَّ |
| التكلم | وَقَيْتُ | — | وَقَيْنَا |
| | **مُضارِعــهُ** | | |
| الغيبة | يَقِي ، تَقِي | يَقِيان ، تَقِيان | يَقُونَ ، يَقِيْنَ |
| الخطاب | تَقِي ، تَقِيْنَ | تَقِيانِ | تَقُوْنَ ، تَقِيْنَ |
| التكلم | أقِي | — | تَقِي |
| | **أَمْــــرُهُ** | | |
| | ق ، قِي | قِيَا | قُوا ، قِينَ |

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في تَصْرِيفِ المَجْهُول

إذَا صُرِّفَ المَجهُول جَرَى عَلَى تَصْرِيفِ المَعْلُوم(١) غَيْرَ أن مُضَارِع المُعتَلّ الفآءِ تُثبت فِيهِ فَآؤُهُ مُطْلَقاً كيُوْعَد ويُوْفَى. وَمَاضي الأَجْوَف ثُلاثياً وَخُماسِيّاً تُنقَلُ كسرَة عَينِه إلَى مَا قَبْلهَا مَسْلُوبَ الحَرَكَةِ فتُقلَب الواو بَعْدهُ يآءً وتُكسَر هَمْزة الوَصْلِ الَّتي تَقَعُ قبلَهُ كَقِيْلَ وإنْقِيدَ وَإعتيدَ. غَيْرَ أنَّ الثُّلاثي إذَا حُذِفَتْ عَيْنهُ معَ الضمَآئر تَجْري فَآؤه عَلَى حُكمِهَا مَعَ المَعْلُوم مَا لَم يَقَع إلتبَاس فَتَجْري عَلَى عَكسِهِ(٢). وَجميعُ الأفعالِ في بَقيةِ أعْلالِها تَجري عَلَى قياسِ الاعْلاَل المَذْكور في بَابهِ(٣).

(١) أي أن الصحيح اللام منهُ يسكن آخرهُ مع الضمير الصحيح ويجانس المعتلّ كما في المعلوم. والمعتلّ اللام يجري منهُ رُمي على تصريف خَشِي ونحو يُرمَى على تصريف يَخشَى وقس عليهِ. وأما المعتل الفآء فلا خلاف في ماضيهِ وإنما الخلاف في مضارعه فإن فاءهُ تثبت بخلاف المعلوم لفقد كسرة العين المعاضدة لحذفها في معلومهِ. وأما المعتل العين فلا خلاف في مضارعه وإنما الخلاف في ماضيهِ من الثلاثي والخماسي فإن كسرة عينهِ تُنقل إلى الحرف الذي قبلها وهو فآءُ فِعل وانفُعِلَ وتآءُ افتُعِلَ وذلك بعد سلب حركتهِ فتسكن عينهُ بعدها وحيئذٍ تُقلبُ الواو منها يآءً لسكونها وانكسار ما قبلها وتُكسَر همزة الوصل في الخماسي اتباعاً لكسر ما قبل عينه كما ضُمَّتْ اتباعاً في الصحيح العين.

(٢) أي أن فآءهُ تُضَمُّ إذا كان من باب نَصَرَ وإلاَّ فتُكْسَر كما في المعلوم. إلا إذا وقع التباس بين المعلوم والمجهول فيُضَمُّ ما كان يُكسَر معلوماً ويَكسَر ما كان يُضَمُّ فيقال صِنتُ بكسر الصاد وبُعت بضم اليآء تنبيهاً على المجهولية بمخالفتهِ للمعلوم.

(٣) أي أن الأفعال بجملتها معلومةً ومجهولةً تجري على بقية طرق الإعلال التي لم تُذكَر في تصريفها على قياس الإعلال العام المذكور في باب إعلال حروف العلة فيرجع حكمها إليه، واعلم أن الأمر لا يأتي من المجهول لإن الأمر إنما هو طلب إنشآء الفعل عن الفاعل ولا فاعل في الأفعال المجهولة.

## جدولٌ يتضمن تصريف المجهول

### مَاضي السَّالم

| | المفرَد | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| الغيبة | ضُرِبَ ، ضُرِبَتْ | ضُرِبَا ، ضُرِبتَا | ضُرِبُوا ، ضُرِبْنَ |
| الخطاب | ضُرِبْتَ ، ضُرِبْتِ | ضُرِبْتُمَا | ضُرِبْتُمْ ، ضُرِبْتُنَّ |
| التكلم | ضُرِبْتُ | — | نُضرَبُ |
| **مُضَارِعــهُ** | | | |
| الغيبة | يُضْرَبُ ، تُضْرَبُ | يُضْرَبان ، تُضْرَبان | يُضْرَبُونَ ، يُضْرَبْنَ |
| الخطاب | تُضْرَبُ ، تُضْرَبِينَ | تُضْرَبَانِ | تُضْرَبونَ ، تُضْرَبْنَ |
| التكلم | أُضرَبُ | — | نُضرَبُ |
| **مَاضي المضاعَفْ** | | | |
| الغيبة | مُدَّ ، مُدَّتْ | مُدَّا ، مُدَّتا | مُدُّوا ، مُدِدْنَ |
| الخطاب | مُدِدْتَ ، مُدِدْتِ | مُدِدْتُما | مُدِدْتُمْ ، مُدِدْتُنَّ |
| التكلم | مُدِدْتُ | — | مُدِدْنا |
| **مُضَارِعــهُ** | | | |
| الغيبة | يُمَدُّ ، تُمَدُّ | يُمَدَّان ، تُمَدَّان | يُمَدُّونَ ، يُمْدَدْنَ |
| الخطاب | تُمَدُّ ، تُمَدِّينَ | تُمَدَّانِ | تُمَدُّونَ ، تُمدَدْنَ |
| التكلم | أُمَدُّ | — | نُمَدُّ |
| **مَاضِي المَهْمُوز الفَآء مثل السالم** | | | |
| **مُضَارِعــهُ** | | | |
| الغيبة | يُؤْخَذُ ، تُؤْخَذُ | يُؤْخَذان ، تُؤخَذان | يُؤْخَذُونَ ، يُؤْخَذْنَ |
| الخطاب | تُؤْخَذُ ، تُؤْخَذِيْنَ | تُؤخَذَانِ | تُؤْخَذونَ ، تُؤْخَذْنَ |
| التكلم | أُؤْخَذُ | — | نُؤْخَذُ |
| **مَاضِي المَهْمُوز العِين** | | | |
| الغيبة | سُئِلَ ، سُئِلَتْ | سُئِلا ، سُئِلَتَا | سُئِلُوا ، سُئِلْنَ |

| | المفرَد | المُثنّى | الجمَع |
|---|---|---|---|
| الخطاب | سُئِلْتَ ، سُئِلْتِ | سُئِلْتُمَا | سُئِلتُم ، سُئِلْتُنَّ |
| التكلم | سُئِلْتُ | — | سُئِلْنَا |
| مُضَارعهُ مثل السَّالم | | | |
| مَاضي المهْمُوز اللَّام | | | |
| الغيبة | بُرِئَ ، بُرِئَتْ | بُرِئا ، بُرِئَتَا | بُرِئُوا ، بُرِئْنَ |
| الخطاب | بُرِئْتَ ، بُرِئْتِ | بُرِئْتُمَا | بُرِئْتُمْ ، بُرِئْتُنَّ |
| التكلم | بُرِئْتُ | — | بُرِئْنا |
| مُضَارعهُ مثل السّالم | | | |
| مَاضِي المثَال الْوَاوِيْ مثل السالم | | | |
| مُضَارعــهُ | | | |
| الغيبة | يُوعَدُ ، تُوعَدُ | يُوعَدان ، تُوعَدانِ | يُوعَدُونَ ، يُوعَدْنَ |
| الخطاب | تُوعَدُ ، تُوعَدِيْنَ | تُوعَدانِ | تُوعَدُونَ ، تُوعَدْنَ |
| التكلم | أُوعَدُ | — | نُوعَدُ |
| مَاضي المِثَال اليَآءِي مثل السَّالم | | | |
| مُضَارعــهُ | | | |
| الغيبة | يُوسَرُ ، تُوسَرُ | يُوسَرَان ، تُوسَرَانِ | يُوسَرُونَ ، يُوسَرْنَ |
| الخطاب | تُوسَرُ ، تُوسَرِيْنَ | تُوسَرَانِ | تُوسَرُونَ ، تُوسَرْنَ |
| التكلم | أُوسَرُ | — | نُوسَرُ |
| مَاضي الأَجْوَف المَضْمُوم العَيْن في المضَارِع | | | |
| الغيبة | صِيْنَ ، صِيْنَتْ | صِينَا ، صِيْنَتَا | صِينُوا، صُنَّ أو صِنَّ |
| الخطاب | صِنْتَ ، صِنْتِ | صُنْتُمَا | صِنْتُمْ ، صِنْتُنَّ |
| التكلم | صِنْتُ | | صِنَّا |
| مُضَارعــهُ | | | |
| الغيبة | يُصَانُ ، تُصانُ | يُصَانان ، تُصانَانِ | يُصانُونَ ، يُصَنَّ |
| الخطاب | تُصانُ ، تُصانِيْنَ | تُصَانَانِ | تُصانُونَ ، تُصَنَّ |

| | المفرَد | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| التكلم | أصانُ | – | نُصانُ |
| مَاضِي الأَجْوف المَضمُوم العَيْن في المضَارع | | | |
| الغيبة | بِيْعَ ، بِيْعَتْ | بِيعَا ، بِيْعَتَا | بِيْعُوا ، بِعْنَ أو بُعْنَ |
| الخطاب | بُِعْتَ ، بُِعْتِ | بُِعْتُما | بُِعْتُمْ ، بُِعْتُنَّ |
| التكلم | بُِعْتُ | – | بُِعْنا |
| مُضَارعهُ مِثل مُضَارعِ المضموم العَيْن | | | |
| مَاضِي النَّاقِص الوَاوي | | | |
| الغيبة | غُزِي ، غُزِيَتْ | غُزِيَا ، غُزِيَتا | غُزُوا ، غُزِينَ |
| الخطاب | غُزِيتَ ، غُزِيتِ | غُزِيْتُمَا | غُزِيتُمْ ، غُزِيتُنَّ |
| التكلم | غُزِيتُ | – | غُزِينا |
| مُضَارعــهُ | | | |
| الغيبة | يُغْزَى ، تُغْزَى | يُغْزَيان ، تُغْزيان | يُغْزَوْنَ ، يُغْزَيْنَ |
| الخطاب | تُغْزَى ، تُغْزَيْنَ | تُغْزَيانِ | تُغْزَوْنَ ، تُغْزَيْنَ |
| التكلم | أُغزَى | – | نُغْزَى |
| ماضي النَّاقِص اليَآءِي مثل الواوي | | | |
| مُضَارعــهُ | | | |
| الغيبة | يُرْمَى ، تُرْمَى | يُرميان ، تُرْمَيان | يُرْمَوْنَ ، يُرْمَيْنَ |
| الخطاب | تُرمَى ، تُرْمَيْنَ | تُرْمَيَانِ | تُرْمَوْنَ ، تُرْمَيْنَ |
| التكلم | أُرْمَى | – | نُرْمَى |

# الفَصْلُ السَّادِسُ

## في أَحْكَامِ الفِعْلِ مَعَ نُونِ التَّوكِيدِ

يُلْحَقُ آخِرَ الفِعْلِ المُسْتَقْبل نُـونٌ مُشَـدَّدَةٌ مَفْتُوحَـةٌ أو خَفِيفَـةٌ سَـاكِنَةٌ لِلتَأْكِيدِ. وَهِـيَ تَخْتَصُّ بـالأمرِ والمضَـارعِ الوَاقِـعِ في سِـيَاقِ قَسَـمٍ أو طَلَـبٍ

كَالِاسْتِفهامِ والنهي وَنَحوهما[١]. والفِعل إمّا أن يَكُون آخِرهُ مُتَّصلاً بِالنُّون فَيُبْنَى مَعهَا عَلَى الفَتْحِ كَاضْرِبَنَّ وَلاَ تَضربَنْ. فَإن كَانَ قَد حُذِفَ مِنهُ شيءٌ بِسَبَبِ السّكون[٢] رُدَّ إليْه كَقومَّن وارمَينَّ. وإمَّا أن يَكون مُنفَصلاً عَنْها وَهُو امَّا أنْ يُفْصَل بِنُون الإناثِ فيُفصَل بَيْنَ النُّونَين بألفٍ. أو بِغَيرِها[٣] فَيُحذَف الفَّاصِل مَا لَم يَكُنْ ألِفاً وَتَستَمرُّ لاَمُ الفِعْلِ على حَرَكتِهَا. غَيْرَ أنَّ النُّونَ لاَ تَقَع بَعْد الأَلِفِ مُطْلقاً إلاَّ مُشدَّدةً. وهي تُكسَر هناك[٤] تَشْبِيهاً لَهَا بِنُون التَّثْنِيَةِ. فَيقالُ لاَ تَضربنَانِّ لِلإناثِ. واضرِبُنَّ بِضَمّ الَّلام لِلذّكور وبِكَسْرِها لِلأُنثى وَعَلى هذا يَجْري التَّوكيد في جَميع الأَفعال. غَيرَ أنَّ النَّاقِص إذَا كَانَ مَفْتُوحَ العَيْنِ تثبتُ أيضاً مَعهُ وَاوْ الجمعِ مَضْمومَةً كَاخشَوُنَّ. وَيَاءُ المُخاطَبة مَكسُورةً كَارضَينَّ. ولاَ خِلافَ في غَيرِ ذلِك.

---

(١) أما في القَسَم فالغالب أن يكون مثبتاً مؤكّداً باللام غير منفصل عنها نحو والله لافعلنّ. والنون لازمةٌ لهُ في هذه الصورة. وإذا لم يكن كذلك فإن كان منفيّاً قلَّ تأكيدهُ وإن كان منفصلاً عن اللام امتنع. وأما في الطلب فإنه جنسٌ يشمل التمني أيضاً نحو ليتك تفعلنَّ. والترجي نحو لعلك تفعلنَّ. والعرض والتخفيض نحو ألاّ تفعلنَّ. وهلاّ تفعلنَّ. وقلَّ توكيد المنفي نحوَ قولكَ لا يبخلنَّ.

(٢) هذا يشمل نحو قمْ فإن الواو حُذِفَتْ فيهِ لسكون الميم بعدها. ونحو ارمِ فإن يآءهُ حُذِفَتْ أيضاً لنيابتها عن السكون كما علمت. فإذا اتصلت بهما نون التوكيد رُدَّت الواو لتحرك ما بعدها واليَآءِ لبناءِ الفعل على الفتح.

(٣) أي بغير النون تريد واو الجمع وألف الاثنين ويَآءَ المخاطبة. فإن الواو واليآءَ تُحذَفان لالتقاء الساكنين بين إحداهما ونون التوكيد سوآءٌ كانت خفيفة أم مشددة باعتبار النون المدغمة فيها. فيقال اضربُنَّ يا رجال بضم البَآءِ ولا تضربنَّ يا هند بكسرها. لأن الأصل اضربونَّ واضربينَّ فلما حُذِفَت الواو واليآءُ بقيت اليآءُ على ضمها في الأول وكسرها في الثاني. وإلى ذلك أشرنا بقولنا وتستمرُّ لام الفعل على حركتها. وأما ألف المثنى فلا تُحذَف لأن ما قبلها مفتوحٌ فإذا حُذِفَت التبس فعل الاثنين بفعل الواحد لفتح النون بدونها ولذلك يقال اضربانِّ بإثبات الألف.

(٤) أي تُكسَر بعد الألف مطلقاً سوآءٌ كانت للفصل بين نون الإناث ونون التوكيد أم كانت ضمير المثنى.

## جدولٌ يتضمن تصريف الفعل مع نون التوكيد المشدَّدة

### مُضَارِع السَّالم

| | المفرَد | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| الغيبة | يَضْرِبَنَّ ، تَضْرِبَنَّ | يَضْربان ، تَضْربان | يَضْرِبُنَّ ، يَضْرِبْنانِّ |
| الخطاب | تَضْرِبَنَّ ، تَضْرِبِنَّ | تَضْرِبانِّ | تَضْرِبُنَّ ، تَضْرِبنانِّ |
| التكلم | أضْرِبَنَّ | — | نَضْرِبَنَّ |
| | **أمــــرهُ** | | |
| | إضْرِبَنَّ ، إضْرِبِنَّ | إضْرِبانِّ | إضرِبُنَّ ، إضْرِبْنَان |
| | **مُضَارِع الأَجْوَف** | | |
| الغيبة | يَقُومَنَّ ، تَقُومَنَّ | يَقُومَانِّ ، تَقُومَانِّ | يَقُومُنَّ ، يَقُمْنانِّ |
| الخطاب | تَقُومَنَّ ، تُقومِنَّ | تُقومانِّ | تَقُومُنَّ ، تَقُمْنَانِّ |
| التكلم | أقُومَنَّ | — | تَقُومَنَّ |
| | **أمْــــرهُ** | | |
| | قُومَنَّ ، قُومِنَّ | قُومانِّ | قُومُنَّ ، قُمْنَانِّ |
| | **مُضَارِع النَّاقص المضموم العَيْن** | | |
| الغيبة | يَغْزُوَنَّ ، تَغْزُوَنَّ | يَغْزُوانِّ ، تَغْزُوانِّ | يَغْزُنَّ ، يَغْزُونانِّ |
| الخطاب | تَغْزُوَنَّ ، تَغْزِنَّ | تَغْزُوانِّ | تَغْزُنَّ ، تَغْزُونانِّ |
| التكلم | أغْزُوَنَّ | — | نَغْزُوَنَّ |
| | **أمْــــرهُ** | | |
| | أغْزُوَنَّ ، أغْزِنَّ | أغْزُوَانِّ | أغْزُنَّ ، أغْزُنانِّ |
| | **مُضَارِع النَّاقِص المَفتوح العَيْن** | | |
| الغيبة | يَخْشَيَنَّ ، تَخْشَيِنَّ | يَخْشَيانِّ ، تَخْشَيانِّ | يَخْشَوُنَّ ، يَخْشَيْنانِّ |
| الخطاب | تَخْشَيَنَّ ، تَخْشَيِنَّ | تَخْشَيانِّ | تَخْشَوُنَّ ، تَخشَيْنانِّ |
| التكلم | أخْشَيَنَّ | — | نَخْشَيَنَّ |

| المفرَد | | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| أَمْــــرُهُ | | | |
| | إخْشيَنَّ ، إخْشِينَّ | إخْشيَانِّ | إخْشَوُنَّ، إخْشَيْنانِّ |
| مُضَارِع النّاقص المَكْسُور العَيْن | | | |
| الغيبة | يَرْمِيَنَّ ، تَرْمِينَّ | يَرْمِيانِّ ، تَرْمِيانِّ | يَرْمُنَّ ، يَرْمينانِّ |
| الخطاب | تَرْمِيَنَّ ، تَرْمِنَّ | تَرْمِيانِّ | تَرْمُنَّ ، تَرْمِينانِّ |
| التكلم | أرْمِيَنَّ | — | نَرْمِيَنَّ |
| أَمْــــرُهُ | | | |
| | إرْمِيَنَّ ، إرْمِنَّ | إرْميانِّ | إرْمُنَّ ، إرْمِيْنانِّ |

## تَصْرِيف الفِعْلِ مَع النُونِ الخَفِيفة

### مُضَارِع السَّالم

| المفرَد | | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| الغيبة | يَضْرِبَنْ ، تَضْرِبَنْ | — | يَضْرِبُنْ |
| الخطاب | تَضْرِبَنْ ، تَضْرِبِنْ | — | تَضْرِبُنْ |
| التكلم | أضْرِبِنْ | — | نَضْرِبَنْ |
| أَمْــــرُه | | | |
| | إضْرِبَنْ ، إضْرِبِنْ | — | إضْرِبُنْ |
| مُضَارِع الأَجْوَف | | | |
| الغيبة | يَقُومَنْ ، تَقُومَنْ | — | يَقُومُنْ |
| الخطاب | تَقُومَنْ ، تُقُومِنْ | — | تَقُومُنْ |
| التكلم | أقُومَنْ | — | نَقُومَنْ |
| أَمْــــرُهُ | | | |
| | قُومَنْ ، قُومِنْ | — | قُومُنْ |

| | المفرَد | المُثنَّى | الجَمع |
|---|---|---|---|
| مُضَارِع النّاقص المضموم العَيْن | | | |
| الغيبة | يَغْزُوَنْ ، تَغزُوَنْ | – | يَغْزُنْ |
| الخطاب | تَغْزُوَنْ ، تَغزُوَنْ | – | يَغْزُنْ |
| التكلم | أغْزُوَنْ | – | نَغزُوَنْ |
| أمْـــرُهُ | | | |
| | أغْزُونْ ، أغْزنْ | – | أغْزُنْ |
| مُضَارِع النَّاقِص المَفتوح العَيْن | | | |
| الغيبة | يَخْشَيَنْ ، تَخْشَيَنْ | – | يَخْشَوُنْ |
| الخطاب | تَخْشَيَنْ ، تَخْشِينْ | – | تَخْشَوُنَ |
| التكلم | أخْشَيَنْ ، إخْشِينْ | – | نَخْشَيَنْ |
| أمْـــرُهُ | | | |
| | إخْشَيَنْ ، إخْشِينْ | – | إخْشَوُنْ |
| مُضَارِع النّاقص المَكْسُور العَيْن | | | |
| الغيبة | يَرْمِيَنْ ، تَرمِينْ | – | يَرْمُنْ |
| الخطاب | تَرْمِيَنْ ، تَرْمِنْ | – | تَرْمُنْ |
| التكلم | أرْمِيَنْ | – | نَرْمِيَنْ |
| أمْـــرُهُ | | | |
| | إرْمِيَنْ ، إرْمِنْ | – | إرْمُنْ |

# البَابُ الخَامِسُ

# في تَصْرِيف الأسماء المشَاركةِ للفعلِ وَإعلالِهَا
# وفيهِ ثَلاثَة فُصُول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في أَحْكَامِ هذهِ الأسْماء فِي التَّصرُفِ

تَتَصرف الأسْمَاءُ المُشَاركَة لِلفعْلِ[1] في التَّثنيَةِ والجَمعِ وَغيرهمَا كَما يتَصرفُ سَائر الأسْماءِ. غَيْرَ أنّ المصْدَر لاَ يُثنَّى ولاَ يُجمَع مَا لَمْ يَدلَّ عَلى عَددٍ أو نَوعٍ كَضَربتهُ ضَربتَيْنِ وَقلتُ في المسْأَلَةِ أقوالاً. وافْعَل التَّفضيل فَيَلزَمُ الأفراد والتّذكير مَا لَمْ يُضفْ إلى مَعْرفَةٍ أو يُعَرَّف بأَل فَيَجوز تَصرُّفهُ في الأول كَهِندٌ فَضلَى النّساءِ وَيجب في الثّاني كَرأيتُ الرَّجلينِ الأفضَلَين وقِسْ عَليه[2]. وَأمَّا إعْلالهَا فسَيأتي الكلاَمُ عليهِ.

---

(١) هذا يشمل ما كان مشتقاً من الفعل وما كان الفعل مشتقاً منهُ. فيعمُّ المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرهما من المشتقات. وقولنا قلت في المسئلة أقوالاً متنوعة باعتبار تفاوتها في الأحكام لا باعتبار تكرُّرها في الحدوث.

(٢) أي أن افعل التفضيل إذا كان مجرداً من الإضافة والْ يكون مفرداً مذكراً من الجميع نحو زيدٌ أفضل من الغلامين والحُرَّتان أفضل من الأمتين، والعلماء أفضل من الجهلاء والمؤمنات افضل من الكافرات فلا يُؤنث ولا يثنّى ولا يُجمَع. فإن أضيف إلى معرفةٍ جاز تصرُّفهُ على قلَّة وضعف حملاً على المعرَّف بألْ فيقال هما أفضلا القوم وهم أفضلوهم وهلمَّ جرّاً وإنما قيَّدنا الإضافة بكونها إلى معرفةٍ لإن المضاف إلى نكرةٍ يلزم الأفراد والتذكير كالمجرد نحو أنت أفضل رجلٍ وهما أفضل رجلين وهي أفضل امراةٍ وهلمَّ جراً. وأما المعرَّف بأل فلابدَّ فيهِ من التصرف نحو الرجل الأفضل والمرأة الفُضلى وكذا الأفضلان والفضليان والأفضلون والفُضليات وقس على كل ما ذُكر.

## الفَصْلُ الثَّانِي

## فِي إعْلالِ المَصْدَرِ

إذَا كانَ المَصدرُ مَكسُور الفاءِ مِنَ المثَال المَحذُوفة فَاؤُهُ في المضَارع أوْ كَانَ مِنَ الأجْوفِ المعتلَّة عَيْنهُ رُباعيّاً وسدَا سيّاً تُلقى حَركة فَاءِ المِثَالِ عَلَى عَيْنِهِ وتُقلَبُ عَيْن الأجوف ألفاً فَتُحذف الوَاو وإحدَى الألفَيْنِ ويُعوَّض عَنْهمَا بالتّاءِ في آخِرِه كالعِدَة والإقَامةِ والاستِقَامَة[١]. وإن كَانَ مِنَ النّاقصِ فإن وَقَعَتْ لامهُ طرفاً[٢] بعْدَ ألفٍ قُلِبتْ هَمْزةً كالرَّجاءِ والاستقْصَاءِ. وَإنْ وقَعتْ بَعْدَ ضمَّةٍ قُلِبَتْ الضمةُ كَسرَةً والوَاو ياءً كَالتَرجّي والتَراضي[٣]. ويَجري في غَيْرِ ذلكَ عَلى طرقِ الإعلال المَعلومَة.

---

(١) أي أن المصدر المكسور الفاء من المثال الواوي المكسور العين في المضارع تُنقَل حركة فائه إلى عينه فتسكن الفاءُ. ومن ثمَّ تحذف لامتناع الإبتدآء بالساكن ويعوَّض عنها بالتاءِ في آخرهِ فيقال في مصدر وَعدَ عِدَة أصلها وعْدٌ فأُعلَّتْ الاعلال المذكور.

مصدر الأجوف المذكور تُقلَب عينهُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتلتقي مع ألف المصدر. ومن ثمَّ تحذف إحداهما دفعاً لإلتقاء الساكنين ويعوَّض عنها بالتاءِ في آخره. فيقال في مصدر أقام واستقام إقامة واستقامة أصلهما أقوامٌ وإستقوام فجرى عليهما الإعلال المذكور. وقيَّدنا الأجوف بالمعتلّ العين أي الذي تُعَلُّ عينهُ احترازاً عما تصحُّ عينهُ كقاوَمَ ونحوه فإن مصدره لا يجري عليه الاعلال.

(٢) وقيدنا لام الناقص بوقوعها طرفاً احترازاً عن نحو غباوة ودراية فإن لامهما لا تُقلَب لوقوعها حشواً.

(٣) أي أن لام الناقص في التَفعُّل والتفاعل لابدَّ من قلب الضمة التي قبلها كسرةً فإن كانت واواً قُلِبَتْ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وإن كانت ياءً بقيت على حالها. وذلك لان ليس في الأسماء المعربة بالحركة ما آخرهُ واوٌ قبلها ضمةٌ فلو بقيت الضمة قبلها ثبتت الواو ولزم قلب الياء واواً أيضاً لسكونها وانضمام ما قبلها وذلك ممتنعٌ كما مرَّ. وقيل بل قلب الواو ياءً سابقٌ في الواوي ثم تُقلَب الضمة كسرةً لتسلم الياءُ عن الواو. ولذلك تُقلب أيضاً في اليائي. ولعلَّ الأول أولى لأنه أكثر مطابقة لحكم الاعلال.

وَاعْلَم أن مَا ذُكِر مِنَ حُكمِ النّاقِص مطّردٌ في جَميعِ الأسماءِ المتصَرفة[1] فقِس عَلَيْهِ بِالاسْتِقراءِ.

# الفَصْلُ الثّالِث

## في إعلالِ بَقيّة التّصاريفْ

إذَا كـانَ اسْـم الفَـاعل ثُلاثيّـاً مِن الأجْوَفِ قُلِبَـتْ عَينـهُ هَمْـزةً كَقَـائِل وَبَائِع[2]. وإلاَّ جَرى عَلى اعلالِ مَا يُجاريهِ مِنَ الأفعـال[3]. وكذلِـكَ يَجْري أفعَل التَّفضيل مَا لَمْ يَكُن مِنَ الأَجوفِ فَلاَ يُعَلُّ كَـأَطوَل وأطيَب[4]. وبينـهما الصّفَة المُشبّهة[5]. فإنَّها تَجْري عَلَى حُكم ما يُجاريهَا مِنهُمَا. وَإذَا كَانَ اسْم المَفعُول ثلاثَياً تُحذَف وَاوهُ من الأجْوفِ سَاكِنَ العَيْن مُطلقاً مَضْمومَ الفاءِ في

---

(١) أي أن قلب اللام همزة والضمة كسرة والواو ياءً مطّردٌ في غير المصادر أيضاً ككساءٍ ورداءٍ وأدْلٍ جمع دلو على مثال أفْعل. وهو القياس في هذه النظائر.

(٢) ذكرنا هنا الحاصل من الاعلال. وإما طريق التحصيل فيه فإن أصلهما قاول وبايع بالواو والياءِ بعد الألف وهم لا يعتدّون بالألف لكونها حاجزاً غير حصين فكأنها لا حاجز. ومن ثمَّ قُلِبَتْ العين فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان. وحينئذٍ وجب تحريك هذه الألف دون إسقاط إحدى الألفين لئَلاَّ يلتبس بالماضي. وإذا تحركت الألف صارت همزة لأنها أقرب الحروف إليها.

(٣) أي إذا لم يكن ثلاثياً من الأجوف بأن يكون من مزيد الأجوف أو من الناقص مطلقاً جرى على اعلال الفعل الذي ينطبق على حكمه. فيجري مختار مثلاً على إعلال يختار ومستقيم على إعلال يستقيم والمرتضى على إعلال يرتضي. وأما نحو الداعي فيجري على اعلال رَضي مثلاً ولذلك قلنا يجري على اعلال ما يجاريهِ ولم نقل على إعلال فعله لعدم المطابقة بينهما.

(٤) أي أن افعل التفضيل إذا كان من الناقص أو اللفيف يجري كذلك. فيُعلُّ أنقَى بإعلال يَنقى وأوفى بإعلال أوحى وهلمَّ جرّاً. وأما الأجوف فلا يعلُّ لئلاً تفوت الصيغة المشعرة بالتفضيل.

(٥) أي أنها تتناول حكم اسم الفاعل وأفعل التفضيل. فيعلُّ الشجي كالمرتضى والأحوى كالأقوى ولا يُعلُّ الأسودَ والأبيض كما لا يُعلُّ الأطول والأطيب.

الوَاويّ كمَصُون ومَكسُورهَا في الياءِيّ كَمبيع[١]. وتُقلَب ياءً في النّاقصِ غَيْر مَضْمُوم العَيْن فَتُدغَم في لامِهِ مَكسُوراً مَا قَبْلهَا كَمَرْضِيّ ومَرْمِيّ[٢]. وإنْ كانَ مِنْ غَيْرِ الثلاثي جَرَى حُكم الاعلالِ كَالمَضيقِ والمرْمَى والمِيزَان مَا لَمْ تَكُن الآلَة مِن الأجْوف فلا تُعَلّ كَمِقْوَد ومِروَحَة ونَحوهمَا. وسَائِر الأبواب في جَميعِ الأبْنيَة يَجري حُكمُهُ المفْروض لَهُ في الاعْلالِ وغَيرهِ مُطْلَقاً[٣].

واعْلَم أنّ مـا يُعَلّ مِن جَمعِ هـذهِ الأَسْمَاءِ يَترتَّب اعلالُهُ عَلَى اعْلالِ فِعْلِه. فَلاَ يُعَلّ مَا لَمْ يَقع الاعْلالِ في فِعلهِ كالجوَار والمبايعَة والجَاور والمُتَضَايق. وقِس عَلَيْهِ.

---

(١) ذكرنا هنا حاصل الاعلال أيضاً. وأما طريق التحصيل فإن الأصل في مَصُون ومبيع مَصْوُون ومَبْيُوع. فنُقِلَتْ ضمة العين فيهما إلى الفاءِ وحُذِفَتْ واو مفعول لالتقآءِ الساكنين ثم كسِرَت فاءُ الياءِي لتسلم ياؤُهُ كما كُسِرَت في بيض ونحوهِ. وشذّ مقوول ومدوون ومقوود ومخيوط ومديون بتصحيح العين.

(٢) أي أن واو اسم المفعول تقلب ياءً في الناقص الذي ليس مضموم العين في المضارع فتُدغَم في لامهِ على قانون الاعلال عند اجتماع الواو والياء كما في سيّد ونحوه. وقد مرَّ الكلام عليه في باب الاعلال. ثم تُكسَر عينهُ زيادة على ما عرفت هناك لتسلم الياءُ. ولهذا أعدنا الكلام على اعلالهِ هنا. فيقال مَرْضيّ ومَرْميّ في مَرْضُوي ومَرْمُوي. وأما المضموم العين فليس فيهِ غير الإدغام كَمدْعوّ. وأما المزيد فيجري على إعلال فعلهِ وهو المضارع المجهول من جميع الأبواب وهو المراد بقولنا مطلقاً فيجري مُقام على اعلال يُقام ومُعطى على اعلال يُعطى وهلمّ جرّا.

(٣) أي أن بقية أبواب الأفعال من المضاعف والمهموز والمثال واللفيف في جميع أبنية الأسماء من اسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة تجري على الحكم المفروض لها في الإدغام والإعلال الذي يقع على الهمزة وحروف العلة كما عرفت ذلك في مواطنه.

# البَابُ السَّادِسُ

# في الاسْمِ وأَحْكامهِ وفيه أرْبعة فصُول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في حَقيقَة الاسْمِ وبَيَان مَا يتَصرَّفُ مِنْهُ

الإسْمُ مَا دلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسهِ غَيْرَ مُقْتَرن بأَحَدِ الأَزمنَـةِ. والمتَّصَرف مِنهُ إمّا مُشتَقٌّ كمَا عَلمتَ. أو اسْم جنسٍ كَرَجُلٍ. أو عَلَمٌ كَزيدٌ. وسَيَأتي اسْتيفاءُ ذلكَ[1].

## الفَصْلُ الثَّاني

## في حُكمِ أبْنيَةِ الأَسْماء

أَقلُّ مَا يُوضَع عَليْهِ الاسْم المُتمكّن[2] ثلاثة أحرفٍ وأكْثرهُ خَمْسةٌ. ومَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذلكَ فَمَحذُوف مِنهُ أو مَزيدٌ فيهِ كَما سَتَرى. والمَحذُوف مِنهُ أَقلُّ مَا يَبْقَى عَلَى حَرفَين كَدَم. والمَزيد فيهِ أكثَر ما يَنْتَهي إلَى سَبْعةٍ

---

(١) أي بحسب وضعه. فلا يشكل بنحو ضارب لأنه قد تضمن الزمان اشتقاقهِ من الفعل فلا ينقض بهِ التعريف لتطفُل الزمان عليه بعارضٍ كما لا يشكل بنحو ليس لأنها قد انسلخت عن الزمان بعارض الجمود فلم ينتقض بها تعريف الفعل.

(٢) قولنا الاسم المتمكن احترازٌ عن الأسماء غير المتصرفة. فإنها توضع على حرفٍ واحدٍ كتاءِ الضمير أو على حرفين كمن الموصولة. واعلم أن الحرف المحذوف يكون في الغالب واواً كما في آب وأخ وحم وهن وغد ودم وابن واسم. وقد يكون ياءً كما في يد وثُبة وعِزَة وهما بمعنى جماعة وقُلَة وهي اسم لعبةٍ. وقد يكون هاءً كما في فم واست فإن أصلهما فوهٌ وستَهٌ. وأما شفَة وسَنَة وعِضَة بمعنى فرقة فقيل المحذوف منهن الواو وقيل الهاءُ. وكذلك الخلاف في دم بين الواو والياء.

كَحَنْدَقُوْقَى. غَيْرَ أَنّ المَحذُوف قَد يَستَمرُّ عَلَى حذفهِ كَما رأيْت. وقَد يُعوَّضُ عَنْهُ بِهَمزةِ وَصْل في الأوَّلِ كَابن. أو بِتَاءٍ في الآخِرِ كَشَفَة. وَكلّ ذلكَ في هذِهِ الأَسْمَاءِ[1] مَقصُورٌ عَلَى السّمَاعِ.

## الفَصْلُ الثَّالِثُ
## في أَوْزَانِ الأَسْمَاءِ المجرَّدَةِ

إذَا كَانَ الاِسْمِ المجرَّد ثُلاَثِيّاً فَإمَّا أن يَكونَ مَفتُوحَ الأوّل والثّاني كَفَرَس، أوْ مَضمُومهما كَعُنُق. أوْ مَكسُورهمَا كَإبِل. أو مَضْمُوم الثّاني أو مَكسُورهُ معَ فَتْح الأول كَرَجُل وَكَبِد. أو مَفْتُوحهُ معَ ضَمّ الأول أو كَسرِهِ كَصُرَد وَعِنَب. أو سَاكنهُ معَ الجَميع كَقَلْب وقُفْل وحِمْل. وإنْ كانَ رُباعيّاً فَإمَّا أنْ يَكونَ مَفتوحَ الأول والثّالث كجَعْفَر. أو مَضمُومهمَا كَعُصْفُر. أو مَكسُورهمَا كَقِرْمِز. أو مَفتُوح الثاني معَ كَسرِ الأول كَدِمَقْس. أو الثّالِث كدِرهَمْ. وإن كَانَ خُماسيّاً فإمَّا أن يَكونَ مفتوح الأول والثّاني والرَّابع كسَفَرْجَل. أو مَضمُوم الأول مَفتُوح الثاني مكسُور الرَّابع كقُذَعْمِل. أو مَكسُور الأول مَفتوح الثَّالث كَزِنْجَفْر. وغير ذلك نادِرٌ[2].

---

(١) أشرنا بقولنا هذه الأسماءِ إلى مالا يشارك الفعل. فإن الزيادة والحذف والتعويض في الأسماء المشاركة للفعل قياسٌ فيها كما علمت في ما مضى.

(٢) الإشارة بقولنا غير ذلك إلى جميع هذا الباب كَدُئِل في الثلاثي بضم فكسر اسماً لدُوَيبَّةٍ وعُلَبِط في الرباعي بضم ففتح فكسر للقطيع من الغنم. وَجَحْمَرِش في الخماسي بفتح الأول والثالث وكسر الرابع للعجوز الكبيرة. وكل ذلك من نوادر الأسماء.

# الفَصْلُ الرَّابِعُ

# في تَذْكيرِ الأسْمَاءِ وتَأنيثِهَا

الأصلُ في الاسْمِ التذكير فَهوَ يَستَغْني عَنِ العَلامَةِ. فَإن كَانَ مُؤَنَّثاً لَزمتهُ علاَمَةُ التّأنيث. وَهي إمّا التَّاءُ كَفَاطِمَة. وإمَّا الألِف مَقصُورةٌ كَسُلْمى. أو مَمْدُودةٌ كَخَنْسآءَ. غَيْر انَّ التَّاءَ قَد تَكُون ظَاهِرةٌ كَمَا رَأَيْت فَيُبنَى آخِرهُ قَبْلَهَا عَلَى الفَتْحِ[1].وقَد تَكُون مقدَّرةٌ كهِنْد فَيَستمرُّ عَلَى حكمِهِ[2]. ويُقال لِلْمؤنّثِ معَ العَلامَة الظّاهِرَةِ لَفظيٌّ وَمعَ المقدَّرة مَعْنَويٌّ.

واعلَم أنّ المؤَنّث إن كانَ بإزائِهِ مُذكَّرٌ كَالمَرأةِ معَ الرّجل فَهوَ حَقيقيٌّ وإلاَّ فَمجازيٌّ كَالخيمَةِ والدَّار.

---

(١) أي أن ما قبلها منهُ يلزم الفتح لان الإعراب ينتقل إليها كما ينتقل إلى ياءِ النسبة في الأسماء المنسوبة. غير أن الفتح قد يكون لفظاً كما في فاطمة وقد يكون تقديراً في فتاةٍ لأن أصلها فتيَةَ فَقُلِبَتْ الياءُ الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٢) أي أن التاءَ إذا لم تكن ملفوظةً فلابدَّ أن تكون مقدَّرة لضرورة العلامة كما في هند فإن التاء مقدَّرةٌ فيها ولذلك تظهر في تصغيرها فيقال هُنَيدة لإن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها.وإذا كانت هذه التآءُ غير ظاهرة في اللفظ لم يُبنَ عليها حكمٌ لفظيٌّ فيستمرُّ آخر الاسم على حكمه الذي يقتضيه في الاعراب والبناء. فيُعرَب نحو هند منصرفاً أو غير منصرفٍ ويبنى على الكسر نحو حذامِ ولا عبرةَ بالتاءِ المقدَّرة.

# البَابُ السَّابِعُ

# في التثْنيَة والجَمْع وأحكَامهمَا وفيهِ ثَلاثَةِ فصُول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في حَقيقَةِ التثْنيَةِ وأَحكَامهَا

التَّثْنِيَةُ ضَمُّ مُفردٍ إلَى مِثلِهِ[1] لَفظاً[2] بزيَادةٍ في آخِرهِ كَالرَّجُلَينِ. وهيَ تَجْري في جَميعِ الأَسماءِ عَلَى سَنَنٍ وَاحدٍ[3]. غَيْرَ أنّ المَقْصوُر إذَا كَانَت أَلِفهُ ثَالِثَةً مَقْلوبةً عَنِ الوَاوِ رُدَّتْ إلَى أَصْلهَا فيُقَال في العَصَا عَصَوان. وإلاَّ قُلِبَت يَاءً عَلَى الإطْلاقِ[4]. والمَمْدُود إذَا كَانَتْ هَمزتُهُ لِلتَّأْنيثِ قُلِبَتْ وَاواً في الأشهرِ[5] فيُقَال في الصَّحراءِ صَحْراوَان.وقَلَّ مَا سِوَى ذلكَ[6].

---

(١) احترزنا بقولنا ضمُّ مفرد إلى مثله عن نحو اثنين مما لا مفردٍ لهُ.

(٢) وبقولنا لفظاً عن نحو القمرين للشمس والقمر فإن ضمَّ المفرد فيهما ليس إلى مثلهِ لفظاً لأنهما شمس وقمر بخلاف الرجلين فإنهما رجل ورجل.

(٣) أي أن جميع الأسماء بأوزانها وأنواعها من الجامد والمشتق والمذكر والمؤنث تجري في التثنية على طريقةٍ واحدة إلا ما استثنيناهُ بقولنا غير أن المقصور إلى آخرهِ وهو ظاهرٌ.

(٤) أي ان لم تكن كذلك ياءً سواءً كانت مقلوبة عن الواو كملهًى أم عن الياءِ كمرمًى أم غير مقلوبةٍ كحُبْلَى.

(٥) قولنا في الأشهر لأنهم أجازوا إثباتها أيضاً وقلبها ياءً فيقال صحرآءان وصحرايان.

(٦) أي قلَّ التغيير الذي يقع فيهما غير ما ذُكِرَ كحذف الألف الخامسة من المقصور في قولهم خَوْزَلاَن مثنى خَوْزَلَى والتي فوقها الممدود كقولهم قاصعان مثنَّى قاصعاءَ. وكذلك رَدُّ الهمزة المبدلة من أصلٍ إلى أصلها كقولهم كساوان وروايان. وقلبها واواً مطلقاً فيقال رداوان أو ياءً فيقال كسايان. وكل ذلك قليلٌ وبعضه شاذ.

# الفَصْلُ الثَّانِي

## في حَقيقَةِ الجمْع وأحْكامِهِ

الجمعُ ضمٌّ مُفرَدٍ إلى أكْثَرِ مِنْ مثلِهِ لفظاً بزيَادةٍ في آخِرِهِ أو تَغييرٍ في بِنَائِهِ[١]. فَيَسلَم تَارةً فيهِ بنَاءُ المفْرَد كالزَّيدينَ والهنْدات ويُقال لهُ السَّالِم. وَيَتكسرُ أخرى كَالزّيُودِ والهُنودِ ويقَالُ لهُ المكسَّر. والجَمعُ قَدْ يَدلُّ عَلَى قلَّة فَيتَناوَلُ مِنْ ثلاثةٍ إلَى عشرةٍ. وهوَ السَّالِمُ كلّهُ[٢]. ومَا بنيّ مِنَ المكسَّرِ عَلَى فِعْلة بِكَسرِ فسكون كَفِتْيةٍ. أو أفعِلةٍ كَأنصِبَة. أو أفعُل. كَأَضْلُع. أو فعَال كأَظفَار. بِفَتح الهمْزَة في الثلاثة وَكسرِ العَيْن في الأوَّل وضمّها في الثَّاني. ويُقالُ لَهُ جَمعُ القِلّة. وقَد يدلُّ عَلَى كثرةٍ فيتَناولُ مَا فَوقَ ذلكَ إلَى مَالاَ نهَاية لَهُ وهو مَا بقيَ مِنْ أمثلةِ الجمُوع المكسَّرة. ويُقالُ لَهُ جَمعُ الكَثرةِ. غيَر أنّ السَّالمَ لمذَكَّرٍ يَختَصُّ بِمَنْ يَعْقل[٣] وغَيرهُ يَشتَرِكُ بينَ الجَميع.

---

(١) احترزنا بضم المفرد إلى أكثر من مثله عن اسم الجمع كالقوم مما لا مفرد له. وشمل قولنا أكثر من مثله الاثنين فصاعدا فيكون المجموع ثلاثة فما فوق. واحترزنا بقولنا لفظا عن نحو عشرين فإن مفردها ليس عشرا. وقولنا بزيادة في آخره إشارة إلى جميع السلامة. وأشرنا بالتغيير في بنائه إلى جمع التكسير وهو يشمل ما كان التغيير فيه ظاهرا كرجال أو مقدرا كفلك فإنه يستوي فيه لفظ الجمع والمفرد إلا أنهم يقدرون ضمة الفاء في الجمع غير الضمة التي كانت في المفرد كما تقدر كسرة اللام في علم مجهولا غير الكسرة التي كانت في المعلوم.

(٢) أي المذكر والمؤنث. وقيل هو مشترك بين القلة والكثرة.

(٣) يشترط في جمع المذكر السالم أن يكون مفرده لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث. فإن كان جامدا فشرطه أن يكون علما خاليا من التركيب. وإن كان صفة فشرطه أن لا يكون من باب أفعل فعلاء كأحمر ولا فعلان فعلى كسكران ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح. ولذلك عدوا العلمين والأهلين والأرضين والعشرين وأخواتها إلى التسعين ملحقة بهذا الجمع لا منه لأنها لا تنطبق على شرطه.

واعْلَم أنّ الأخيرَينِ مِن جُموع القلّةِ قد يُجمَعان أيضًا كأضَالِع وأظَافير فَيَرتقيَانِ إلى الكَثرةِ ويُقالُ لَهُما مُنْتَهى الجموع. وأقلُّ مَا يُطلَق جَمع الجَمْع عَلَى تِسعَةٍ. لأنَّهُ أقلُّ مَا يُطلَق عَلَى ثلاثةٍ مِنْ جموعِ المفرَد الَّتي أقلُّ ما يُطلَق الواحد مِنها عَلَى ثلاثة آحَادٍ. وكلّ جمعٍ إذَا لَم يَكُن لَهُ إلاَّ بناءٌ واحدٌ شَاعَ بَيْنَ القلّةِ والكَثرةِ بالضَّرُورَةِ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في أحْكَامِ المَجمُوعِ

إذَا كَانَ المجمُوع سَالِماً جَرى معَ عَلامَةِ الجَمعِ مَجرى مِثلهِ مِنَ الفعلِ معَ مثلهَا مِن الضَّمآئِر المعتلَّة في المجَانَسَةِ وغَيرهَا[١] غَيْرَ إنّ المؤَنَّث مِنْهُ إنْ كانَ بالتَّاءِ حُذِفَت. أو بالألفِ جَرتْ مَجرَاهَا في التَّثْنيةِ[٢] وَكلّ ذلكَ لاَ يَخلُّ

وأما جمع المؤنث السالم فيصلح لهُ كل ما فيهِ تاءُ التأنيث لمؤنثٍ كظبية أو لمذكر كطلحة اسم رجل وعَلَم المؤنث لفظاً كفاطمة أو معنًى كزينب وصفة المذكر الذي لا يعتل كصاهل. فيُجمَع كل ذلك هذا الجمع قياساً كظَبيَات وطَلَحات وهلمَّ جراً.

واعلم أن اسم الجمع ما دل على كثرة معنًى دون لفظٍ ولم يُفرَق واحدُ بالتاءِ كقوم ورهط. فإن كان يُفرَق بها كشجر وشجرة فهو شبه الجمع. والتاءُ فيه للوحدة لا للتأنيث.

(١) المراد بعلامة الجمع الواو والنون أو الياء والنون في المذكر والألف والتاءَ في المؤنث أي أن الصحيح الآخر منهُ يانس الواو والياءَ والألف في الحركة والمعتل الآخر يُحذَف آخرهُ مع الواو والياءِ ويثبت مع الألف مصَّححاً أو مقلوباً. فيقال جاءَ الفازُون والمُصطَفون والراميات والمُصطَفَيات كما يقال يرتَضُون ويخشَون ويرميان وتخشَيان. ورأيت الفازين والمُصطَفين كترتضين وتخشَيْن وقس عليه.

(٢) أي أن المفرد المؤنث إن كان مؤنثاً بالتاءِ وجب حذفها منهُ. فيقال في جمع مسلمة مسلمات. وإن كان مؤنثاً بالألف جرت الألف معهُ كما تجري مع التثنية. فتقلب المقصورة ياءً وهمزة الممدودة واواً غالباً تثبت قليلاً فيقال جَلَيَات كما يقال جَلَيات وحمراوات وحمراءَات كما يقال حمراوان وحمراءَان وقد مرَّ استيفاءُ ذلك في التثنية.

بِسَلاَمَتِهِ[١] لأَنَّهُ خارجيٌّ لاَ تعلُّق لهُ بالدلاَلَةِ عَلَى الجَمعِ. وإذَا كانَ مكسَّراً فَقَد يُزادُ في حُروفِه كَرِجال. وقَدْ يُحذَف مِنهَا كرُسُل. وَقَدْ يُقتَصر علَى تَبديلِ حَركاتهِ كأُسُد. غَيْر انهُ إنْ كانَ ثُلاثياً جرى أكْثَرُهُ عَلَى السّماعِ[٢]. وإلاَّ فعلَى القِياسِ كدَرَاهِم في الربَاعيّ وسفَارج في الخَماسيّ جَارياً عَلَيهِ بِحَذفِ الّلامِ خِلافاً لِلسّالم فإنّه يُقاسُ بأسْرِه.

واعْلَم أنّ الثّلاثي إذَا جُمِعَ سَالِماً لِمُؤَنثٍ فإن كَانَ مَوْصُوفاً سَالِم العَيْنِ[٣] أتبعَ السّاكِن مِنْهَا فَاءهُ وُجوباً في الفَتْحِ كفَضَلات. وَجوازاً في غَيْرهِ كَظُلُماتِ وَهِنِدات. وإذَا كُسِّر عَلَى مثَال الرُّباعي فإن كَانَ ثالثهُ حَرف مَدٍّ زَائِداً قُلِبَ هَمْزَةً كصَحَائف وعَجائِز[٤]. وإلاَّ جَرى عَلَى

---

(١) أي أن هذا التغيير الذي يرد عليهِ من الحذف والقلب لا يُعدُّ تكسيراً لبنائه لأنه أمر خارجيٌّ قد حدث بمصاحبة الجمع غير مُفتَقَرٍ إليه في الدلالة على الجمعية.

(٢) المراد من الثلاثي ما يُجمَع قياساً كعُنُق على أعناق وأسمر على سُمْر وقائمة على قوائِم. غير أن أكثرهُ يُجمَع سماعاً فلا يصحُّ ضبطهُ إلاّ على طريق الغلبة بخلاف الرباعي فإنهُ يقاس جميعهُ كدراهم وقنافذ ونحوهما. وأما الخماسي فإذا أريد جمعهُ يُحذَف منهُ الحرف الخامس ويُجمَع على مثال الرباعي فيقال في سفرجل سفارج.

(٣) احترزنا بالموصوف عن الصفة كصَخْمَة. وبسالم العين عن معتلّها كجوزة. فإن العين فيهما تبقى على حكمها. ودخل في قيدهِ معتلُّ الفاءِ واللام كوجنة وظبية فإنه يجري مجرى السالم في الاتباع كظُلُمات بضمتين وهندات بكسرتين ويجوز فيه تسكين العين على حكمها وفتحها للتخفيف ما لم يكن معتلَّ اللام كذِروة ورُقيه فيتعين السكون أو الفتح في عينهِ ويمتنع الاتباع. ولا فرق في ذلك بين أن تكون التاء ظاهرةً أو مقدَّرةً ولذلك مثّلنا بهندات.

(٤) المراد بمثال الراعي ما كان بعد ألف جمعهِ حرفان كما في دراهم ونحوهِ. فيدخل تحتهُ فعائل ومفاعل وفواعل وما يجري مجراها.
وخرج بقولنا حرف مدٍّ ما كان متحركاً كجَدْوَل وعِثْير. وبغير الزيادة ما كان أصلياً كمثوبة ومعيشة.

حُكْمِهِ كَقَوائِم بالهَمْزِ وَمعَايش بِدُونهِ(١). وَمَا خَرَجَ عَنْ ذلِكَ فَنَادِرٌ أو مَحفُوظٌ(٢).

# البَابُ الثَّامِنُ
# في التَّصْغيرِ وَفيهِ ثَلاثَة فصُول
## الفَصْلُ الأَوّلُ
## في حقيقةِ التَّصْغيرِ وأحْكامِهِ

التَّصْغيرُ أنْ يُزاد ثاني الاسْمِ ياءٌ سَاكِنَة لِلدَّلاَلةِ عَلَى التَّقليلِ. وَحكمةُ أنْ يُضمَّ فيهِ أوَّلَ الاسْمِ ويُفتَح ثانيهِ مُطلقاً. وأمَّا مَا بَعْدَ الياءِ فإن كَانَ طَرَفاً أو مُتَّصلاً بِعَلامةِ التَّأنيثِ أو أَلِفِ الجَمْع أو الأَلفِ والنُّونِ الزائِدتَّينِ في عَلَم أو صِفَةٍ لَم يَتغيَّر عَنْ حُكْمِهِ كَعُبَيْدٍ ومُهَيْرَةٍ وَسُلَيمَى وَسُوَيْدَآءَ وأُصَيحابٍ وسُلَيْمَان وَسُكَيران(٣). وإلاَّ كُسِرَ بالإجمال(٤).

---

(١) أي أن ما كان قد قُلب همزةً في المفرد كقائمة يبقى على همزة كقائم وما ليس كذلك يستمرُّ على حكمهِ كَجَداول ومعايش ونحوهما. ودخل تحت قولنا على حكمهِ ما كان بالألف كمَفَازة فإن حكمها إن تُرَدَّ إلى أصلها فيقال مفاوز كما في نحو باب وأبواب على ما سيجيءُ.

(٢) زيد بالنادر نحو نيائف جمع نَيِّف وأوائل جمع أوَّل ونظائرهما مما وقعت فيه ألف الجمع بين حرفَيْ لين فإن الثاني منهما يُقلَب همزةً. وبالمحفوظ نحو مصائب ومنآئر مما سُمِع همزُهُ شذوذاً مع أصالة حرف المد فيه.

(٣) أي أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير ان كان أحد هذه المذكورات يبقى على حكمهِ قبلها. فيبقى في نحو عُبَيد تحت مواقع الإعراب وفي ما يليهِ على فتحهِ كما كان قبل التصغير. ودخل تحت علامة التأنيث. التاءُ والألف المقصورة والممدودة. وخرج بقيد العلم والصفة نحو سرحان اسماً للذئب فإنهُ لا يبقى على حكمه كما ستعلم.

(٤) أي أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا لم يكن كذلك كُسِرَ مطلقاً كدُرَيْهِم وأُبَيْرِق وَمُسَيْجد وكُثَيِّر وزُعَيفِران. فإن كان ألفاً أو واواً قُلِبَ ياءً كسُرَيْحين وعُصَيفير.

# الفَصْلُ الثّانِي

## في أَحْكَامِ الأَسْمَاءِ المُصَغَّرَة

إذَا صُغِّرَ الثُّلاثي المُجرَّد أتَى عَلَى فُعَيل مُطَّرداً كَرُجَيْلٍ. وأمَّا غَيْرُهُ فإذا أُرِيدَ تَصْغيرهُ قُدِّرَ جَمعهُ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الجَمْع[1]. فيَأتي عَلَى فُعَيْعِل كَطُوَيْلِع وَدُرَيْهِم. أو عَلَى فُعَيْعِيل كَمُفَيْتِيح وَعُصيفير. وإذَا أريدَ تَصْغيرُ الجَمع فَإن كَانَ لِقِلَّةٍ[2] صُغِّر عَلَى بِنَائِه كالمُفردِ. فيُقال في أضلُع أُضَيْلِع. وإنْ كَانَ لِكَثْرةٍ رُدَّ إلَى مُفرَدِهِ فَصُغِّرَ مَجْمُوعاً جمعَ السّلامةِ للمُنَافَاةِ بَيْنَ الكَثْرةِ

---

وأما ما قبل الياءِ من حروف العلة فإن كان ألفاً زائدةً أو مبدلةً من همزةٍ أو مجهولةِ الأصل قُلب واواً كَضُوَيْرِب وأُوَيْجِز وعُوَيْج تصغير ضارب وآخر وعاج. وإلاَّ استمرَّ على حكمهِ ما لم يكن مقلوباً كما سيأتي.

واعلم أن التصغير خاصٌّ بالأسماء المتصرفة غير أنهم صغَّروا على طريق الشذوذ أفعل التعجب فقالوا ما أُحَيسِنَ زيداً وصغَّروا أيضاً بعض أسماءِ الإشارات والموصولات فقالوا ذَيّاً وتَيّاً وذَيّاك وتَيّاكَ واللَّذَيّا واللَّتيّا واللَّذَيَّان واللَّتيان واللَّذَيُّون واللَّتيَّات ولكنهم تركوا أوائلها مفتوحة بخلاف الأسماء المتصرفة تنبيهاً على أن تصغيرها بخلاف الأصل. ومن التصغير ما يقال لهُ تصغير الترخيم، وهو أن يُصَغَّر الاسم بعد تجريدهُ من الزوائد فيقال في تصغير أخضر خُضَير وفي تصغير عصفور عُصَيفر وقس عليه.

(١) أي أن ما كان ليس بثلاثي مجرد وهو يشمل الثلاثي المزيد وما فوقهُ مجرداً ومزيداً يقدَّر جمعهُ على صيغة منتهى الجموع بحسب لفظهِ. فإن كان على أربعة أحرف كضارب ودرهم قُدِّر جمعه على ضوارب ودراهم. وإن كان على خمسةٍ فإن كان مجرداً كسفرجل قُدِّر جمعهُ على سفارج كما علمت. وإن كان قد زيدَ فيه حتى انتهى إلى خمسة كمفتاح وعصفور قدّر جمعه على مفاتيح وعصافير. ثم تُجعَل ياءُ التصغير مكان الف الجمع فيقال ضُوَيرب ودُرَيهم وهلمَّ جرّاً. وإنما قلنا قدِّر جمعه لأن منه مالا يجمع هذا الجمع تحقيقاً كضارب لأنهُ خاصٌّ بالمؤنَّث.

(٢) قولنا إن كان لقلةٍ نريد بهِ الأربعة المكسرة كما مرَّ وجمعَي السلامة فيقال أُعَيْمِدَة وأُضَيْلِع وَغُلَيْمة وأُصيحاب ومُسَيْلِمون ومُسَيْلِمات في تصغير أعمدَة وأضلع وغِلْمة وأصحاب ومسلمين ومسلمات كما يقال في تصغير نظائرها من المفردات.

والتَّصغيرِ(١). غيْر انّه إن كَانَ لِمُذكَّر عَاقلٍ جُمِعَ جَمعَ الذّكور فيُقَالُ في شُعراَءَ شَوَيْعِرُون. وإلاَّ فَجَمْعَ الإنَاثِ مُطْلقاً كَنُوَيقات وجُمَيلات في نِيَاقٍ وَجِمَال.

واعلَم أنّ المؤَنّث المَعنويَّ إنْ كَانَ ثُلاثيّاً لَحِقَتهُ التّاءُ في تَصْغيرِهِ كَشُمَيسَة وإلاَّ استَغْنَى عَنْهَا كَعُقَيْرِب(٢). وقِس عَلَى ذلك مَا جَرى مَجْراهُ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في تَصغيرِ المقْلوب والمَحذُوف

إذَا صُغِّرَ مَا تَغيّر بالقَلبِ رُدَّ المَقْلُوب إلَى أصْلهِ فيُقَال في بَابٍ ونَابٍ بُوَيْبٍ ونُيَيْبٌ. وإذا صُغّر مَا تَغيَّر بالحَذفِ رُدَّ المَحْذوف. وإذَا كَانَ قَدْ عُوِّض عَنْهُ حُذِف العوَض مَا لَمْ يَكُن تَاءَ تَأنيثٍ. فيُقَال في دمٍ دُمَيٌّ وفي ابنٍ بُنَيٌّ وفي عِدَة وُعَيدَة(٣).

---

(١) أي أن التصغير يقتضي القلة لأن المراد برُجيل رجلٌ صغير فلا يناسب معنى الكثرة. ولذلك يُعدَّل بهِ إلى جمع السلامة لمناسبته لهُ في معنى القلة ولو على سبيل اشتراكهِ كما مرَّ.

(٢) أي أن الثلاثي تُرَدُّ إليهِ التاءُ لإن التصغير يردُّ الأشياءَ إلى أصولها. فإن كان فوق الثلاثي لم تُرَدَّ لإن الحرف الرابع يقوم عندهم مقام التاءِ وهذا هو المراد بقولنا استغنى عنها. وشذَّ حُرَيب وقُوَيس وعُرَيب ودُرَيع ونُعَيل وذوَيد لما بين الثلاثة والعشرة من إناث الإبل فإنها ثلاثية صغروها ولم يردُّوا إليها التاءَ. واعلم أن هذه التاءَ يجب تركها بخلاف القياس عند خوف اللبس فلا يقال خُميسَة في تصغير خمس مراداً المعدود المؤنث لئلاً يلتبس بتصغير خمسة للمعدود المذكر.

(٣) لأن أصل باب وناب بَوَبٌ ونَيَبٌ قلِبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. فلمَّا لزمت عينهما الحركة قضاءَ لحق مثال التصغير والألفُ لا يمكن تحريكها رُدَّت إلى أصلها الذي يمكن تحريكهُ. وكذا يقال في تصغير قيمة ومُوسر وميزان قُوَيمة ومُيَيسر ومُوَيزن بردّ كل مقلوب إلى أصله لزوال القلب. وشذَّ عُبَيد تصغير عبد وهو واويٌّ كما شذَّ تصغير ليلة على لُوَيلة وهي يآتية.

واعلَم أنّ جمعَ التكْسير يَجْري هذا المَجْرى في رَدِّ المَقلوب والمَحذوف كأبْواب وأنياب ودِماء وأبْناء. وَقِسْ عَلَى ذلكَ.

# البَابُ التَّاسِعُ
# في النّسْبَةِ وَفيهِ فَصْلان

## الفَصْلُ الأوّلُ
## في حَقيقَة النّسْبَةِ وأَحْكَامهَا

النّسبةُ إلحَاقُ آخِرِ الاسْمِ يَاءً مُشَدَّدَةً للدّلالَةِ انْتِساب إلَى المجرَّد مِنْهَا[1]. وَحكمهَا أن يُجرَّد المَنسُوب إليهِ مِنْ تَاءِ التأنيث. وعَلامَة التَثْنيَةِ والجمع[2]. ويُكسَر ما اتَّصلَ مِنهُ بالياءِ مُطلقاً. فيقال في النّسبةِ إلَى مَكَّة والحَرَمين والمسلمينَ مَكّيٌّ وَحَرَميٌّ وَمُسلميٌّ. غيرَ أنّ لَهُ معهَا في غَيرِ ذلك أحْكاماً شَتَّى سَيَأتي الكَلامُ علَيْها بالتَّفصيلِ.

---

(١) أي من يآء النسبة نريد به المنسوب إليه قبل إلحاق اليآء بهِ كالهند مثلاً فإن إلحاق هذه اليآء بآخرها يدلُّ على انتساب شيء إليها حيث يقال فيه الهنديُّ.

(٢) هذه قاعدةٌ كلية في جميع هذه الباب. لا فرق في الجمع بين أن يكون سالماً أو مكسَّراً فإن كلاًّ منهما يُرَدُّ إلى مفرده فيُنتسَب إليهِ. ما لم يكن عَلَماً كأنمار أو جارياً مجرى العَلَم كالأنصار فيُنسَب إليهِ على لفظهِ كفاطمة الأنماريَّة وهشام الأنصاري.

# الفَصْلُ الثَّانِي
## في أَحْكَامِ المَنْسُوبِ

إذَا كَانَ مَا اتَّصل بِيآءِ النّسبَةِ هَمزةٌ فَإن كَانَت لِلتَّأنيثِ قُلِبَتْ وَاواً كخَضراويّ. وإنْ كَانَتْ بَدَلاً مِنْ حَرفِ عِلَّةٍ جَازَ قَلبهَا وإثبَاتهَا كَسَمَوايّ وَكسَاعِيّ. وإن كَانَ ألِفاً أو يَآءً إلَى الرَّابعِ[1] كالفَتَى والشَجي وَالمعْنَى والقَاضي قُلِبَ وَاواً مُطْلقاً في الأشْهر مَا لَم تكُن اليَآءُ بَعدَ ساكنٍ صَحيحٍ كَظَبْيٍ فَلاَ تُقْلَبُ. وَإن كَانَ فوقَ ذلكَ كالحُبارَى والمُسْتقصي حُذِفَ. غَيْرَ أنّ مَا قَبلَ المُتَّصل بِاليآء إن كَانَ يآءً ثالثَةً[2] في معتلٍّ لاَمٍ كَعليّ أو سَالم عَيْنٍ مِنْ

---

(١) احترزنا بالرابع عما كان خامساً فأكثر لأن لهُ حكماً آخر سيجيء. وقولنا في الأشهر لأن الرابع من ذلك يتأتّى فيهِ الحذف أيضاً. ويدخل تحت الألف ألف التأنيث وهي تجري على ذلك. وقد تزاد ألفٌ قبل الواو المنقلبة عنها فيقال في النسبة إلى حبلى حبلاويٌّ. وإذا كان ما قبلها متحركاً كَبَرَدَى وجب حذفها فيقال بَرَدِيٌّ. وقولنا بعد ساكنٍ صحيحٍ احترازٌ من نحو حيّ فإن ياءَهُ المُدغَم فيها تُقلَب واواً وإن كانت المدغمة مقلوبة عن الواو كطَيّ رُدَّت إلى أصلها فيقال حَيَوٌّ وطَوويٌّ. واختلفوا في الواقعة بعد حرف صحيح في المؤنث كقرية. فقيل لا تغيير فيها وقيل تُقلَب واواً ويُفتَح ما قبلها وهو الأشهر. وأما نحو عروة فمنهم من ينسب إليه بلا تغييرٍ ومنهم من يفتح ما قبل الواو حملاً على اليائيّ.

(٢) احترزنا بالثالثة عن الثانية في نحو حيّ وقد مرَّ حكمها. وعن الرابعة في نحو مَرْميّ فإن منهم من يحذفها مع الياء المدغمة فيها ويجعل ياءَ النسبة مكانهما فلا يزال اللفظ على صورته قبل النسبة. ومنهم من يقلبها واواً كَمرْمويّ تفرقةً بين المنسوب وغيرهِ. وعن الخامسة في نحوِ المستحيي فإنها لا تُحذف. وقيَّدنا ما هي فيهِ بمعتلِّ اللام احترازاً عن نحو زَبيد وتميم. واحترزنا بسالم العين عن نحو طويلة. وبالمؤنث عن نحو سويق. وقيدنا التأنيث بالتاءِ احترازاً عن نحو سُلَيمى وسُوَيداء فإن كل ذلك لا يدخل تحت هذا الحكم. ولا فرق في هذه الياء بين ان يكون قبلها كسرةٌ كما مثّلنا أو فتحةٌ كقُصَيّ وجُهَينَة فإنه يقال في النسبة إليهما قُصَويٌّ وَجُهَنيٌّ.

مُؤَنَّث التَّاء كَحنيفَة حُذِفَت. وعَلَى كُلِّ حَال(١) إنْ وقعَ مَا هُنَاكَ مَكسُوراً بَعدَ حرفٍ واحدٍ أو قبلَ حرفٍ قَدْ قُلِبَت وَاواً. فيُقَال كَبَدِيٌّ وقَاضَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ وحَنَفِيٌّ وقِسْ عَلَيهِ. وغَير مَا ذُكِرَ لاَ يزيْد التَّغيير عَلَى كَسرِ آخِرِهِ إلاَّ نادِراً(٢) أو عَلَى خِلاف.

# البَابُ العَاشِرُ

## في أَحْكَامٍ أُخر للكلم وأجزائها وفيهِ خمسة فصول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

### في المقْصُور والمَمْدُود

إذَا خُتِمَ اسْمٌ مُتَمكنٌ بِألفٍ لاَزمةٍ كَالْقنَا فَهْوَ المَقْصُور(٣). وَهوَ يُقَاسُ مِنْ كُلِّ نَاقصٍ يَطَّرِد الفَتح قَبْلَ آخِرِه كَالمَرْمَى والمُصطَفَى. وكلّ أُنثَى لأفعَل

(١) أي في الصُوَر المذكورة وغيرها مما لم يُذكر. وقولنا إن وقع ما هناك أي أن وقع قبل الحرف المتصل بياءِ النسبة. وقولنا بعد حرفٍ واحد احترازٌ عما وقع بعد حرفين كتغلبيّ وهاشميّ أو ثلاثة كقذعْمِليّ فإن الأول يجوز فيهِ الوجهان ويختار الكسر والثاني والثالث يتعين الكسر فيهما. وقد اجتمع كل ذلك في تمثيلنا بالنسبة إلى الكَبد والقاضي وعَليّ وحَنيفة، ولم نمثّل الشجي لأنهُ قد دخل باعتبار عينه تحت الكَبد وباعتبار لامهِ تحت القاضي وأيُّهما شئْت يقتضي الفتح فيقال في النسبة إليه شَجَويٌّ. وكذلك عليٌّ فإنهُ بعد حذفِ الياءِ المدغَمة منه يصير كالشجيّ.

(٢) المراد بالنادر نحو كميَّة بتشديد الميم نسبةً إلى كم العدديَّة. وبالخلافِ نحو عدُويّ نسبة إلى عَدُوَّة فإن فيهِ اختلافاً بين ترك الواو المشدَّدة على حكمها وحذف إحدى الواوين وفتح الدال وقد مرَّ لكل ذلك نظآئر في ما ذكرناهُ. وشذَّ بَصريٌّ ودُهريٌّ وهاجريٌّ وطائِيٌّ وصَنعانيٌّ ورَوحانيٌّ وبهرانيٌّ وقُرشيٌّ وهُذَليٌّ وثقَفيٌّ وبَحرانيٌّ وبَدويٌّ ويمانيٌّ نسبةً إلى البُصرة والدَّهر وهَجر وطيِّءٍ وصنعاءَ ورَوحاءَ وبهراءَ وقُريش، وهُذَيل وثقيف والبَحْرين والبادية واليَمن. واعلم أنه مما يجري مجرى النسبة فيستغنَى به عنها أن يُبنى الاسم على مثال فاعل أو فَعّال كتامر ولابن وعطّار وخمّار لبائع التمر واللبن والعطر والخمر. وهو كثير في الاستعمال.

(٣) قيّدنا هذا الباب بالاسم احترازاً عن الفعل كنرضَى ونشاء فلا يقالُ لهُ مقصورٌ أو ممدودٌ. وقيّدنا الاسم بالمتمكن احترازاً عن نحو هُنَا ومَتَى. وقيّدنا الألف باللازمة احترازاً عن نحو رأيت أخاك وقام أبوك فإن الألف فيهما غير لازمةٍ لانقلابها بحسب مقتضى الإعراب.

تَفضيل كصُغْرَى وطُولَى[1]. وإذَا بِهمْزَةٍ بَعْدَ ألفٍ زآئِدَةٍ كالسَّماءِ فَهوَ المَمدُود[2]. وَهوَ يُقاسُ مِنْ كلِّ نَاقص[3] تَطَّرد زيادَة الألف قبلَ آخِرِهِ كَالإعْطاءِ والاسْتقصَاءِ. وكلّ أنْثَى لأَفْعل لونٍ ونَحوهِ كَزَرقَاءَ وحَوْلاءَ. وغَيْرَ ذلكَ مِنْهُمَا سمَاعِيٌّ لاَ ضَابطَ لَهُ.

## الفَصْلُ الثّانِي

## في أَحْكَام حُروف العِلَّة

لاَ تَكُون ألفٌ أصْليَّةٌ في الأَسْمآءِ المُتمكّنَة[4] والأَفعَال مُطلقاً[5]. وإنَّما تَكون زَائِدةً كَأَلِف ضَارب وَكَتَّاب.او مَقْلُوبة كأَلِف قالَ وَغزَا بِخلاَفِ

---

(١) يدخل تحت هذا التعميم المصدر الميميُّ واسم المكان والزمان وقد اجتمعت في تمثيلنا بالمَرْمَى. وكذلك اسم المفعول كالمُصطفى. والمصدر غير الميمي كالرضي وصيغة التفضيل كالأعلى والأعْمَى والألْمى. وجمع فُعِله بالضم والكسر كالرُقَى والذِرَى. وكلها مبنيَّةٌ على فتح ما قبل أواخرها لأنه يقضي بقلب لاماتها ألفاً مقصورةً.

(٢) قيَّدنا ألف الممدود بالزائدة احترازاً عن نحو ماءٍ فإن ألفهُ منقلبة عن أصلٍ.

(٣) يدخل تحتهُ مصدر المشاركة كالرِماء. والمزيد في أولهِ همزة قطعٍ كالإعطاءِ أو همزة وصلٍ كالاقتفاء والإستيفاءِ أو تاءٌ كالتلقاءِ. وما كان من أمثلة المبالغة على فَعَّال أو مِفعال كبَكاءٍ ومعطاءٍ ونحو ذلك مما يجري هذا المجرى. وكل ذلك مبنيٌّ على وقوع حرف العلَّة طرفاً بعد الألف لأن ذلك يقضي بقلبهِ همزةً على الوجه الذي قُلِبَت فيه عن اسم الفاعل من الأجوف كقآئل وبائع. وقولنا كل انثى في كل من المقصور والممدود أي من الناقص وغيره من سائر الأبواب. وقيَّدناها في المقصور بكونها لأفعل التفضيل وفي الممدود لأفعَل اللون ونحوه لأن الأولى قياسها القصر والثانية قياسها المدُّ. فاحترزنا كلٌّ منهما عن الأخرى. والمراد بنحو اللون العيب كَعَرْجاءَ والحِلْيَة كوطفاءَ. وأمّا السماعي فنحو الفتَى والدعوَى والخَيْزُلي والكسآءِ والصحرآء والقاصعآءِ وغير ذلك مما لا يُحصى.

(٤) قيَّدنا الأسماءَ بالمتمكنة احترازاً عن نحو ذا وإذا فإن الألف أصليةٌ فيهما.

(٥) أي المشتقة والجامدة كعَسَى وسآء للذم.

الوَاو واليآءِ فإنّهمَا تَقعَان كُلّ مَوقعٍ[1] عَلَى الإطلاق.

واعْلَم أنّ حرفَ العلَّة إذَا وقَعَ معَ أكْثَر مِنْ حَرفَيْن[2] مِن أصُول الكَلمةِ فهوَ زَائدٌ. وإلاَّ فهوَ أصْلٌ كَثَوب. أو مَقلُوبٌ عَن أصلٍ كَبَاب.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في أَحْكَامِ الحَرَكة والسُّكُون

لا يَجْتَمعُ أرْبَع حرَكَاتٍ مُتواليةٍ[3] في كَلمةٍ وَاحِدةٍ أو مَا هوَ كَالكَلمَةِ الوَاحِدةِ. فإن عَرض اجتماعهَا اُعتُرِضَ دُونهُ بالسّكُون كَما في يَضْرِبُ وضُرِبْتُ ونَحوهمَا[4]. ولاَ يُبتَدأُ بالسّاكِنِ. فَإن عرضَ الابتدَاءُ بهِ جيءَ قبلهُ بِهَمْزةِ الوَصلِ كَما في إضْربْ ونَحوهِ[5]. ولاَ يَلْتقي سَاكِنَانِ في أثناءِ الكَلاَمِ[6] ما لَم يَكُن أولهمَا حَرف لينٍ والثَّاني مُدغَماً في كلمةٍ

---

(١) أي أن كل واحدةٍ منهما تقع أصلاً كنُور وميل. ومقلوبةً عن أصل كمُسِير وميزان. وزائدةً كصبور وكريم.

(٢) أي وإن لم يكن مع ثلاثة أحرفٍ فصاعداً من أصول الكلمة حكم بأصالتِه. لأن وضع الكلمة لا يكون على أقلَّ من ثلاثة احرف حرفٌ يُبتَدأ بهِ وحرف يُوقَف عليهِ وحرف يتوسط بينهما. فلو قدَّرنا حرف العلة زائداً في ما كان على ثلاثة أحرف لزم أن يكون موضوعاً على حرفين بخلاف الوضع المفروض.

(٣) أي من غير فاصل بينهما،

(٤) أي إذا عرض اجتماع الحركات الأربع متواليةً اعتُرض دون اجتماعهما بالسكون. وذلك إما في كلمةٍ واحدةٍ كيَضْرِبُ أو في ما هو كالكلمة الواحدةِ كَضَرَبْتُ فإن أصلهما بفتح الضاد في الأول والباء في الثاني كما علمت في ما مرَّ. فالتُزم السكون فيهما فراراً من توالي الحركات الأربع.

(٥) المراد بنحو اضرب ماضي ما فوق الثلاثي وأمرهُ ومصدرهُ نحو اجتمع اجتماعاً واستخرج استخراجاً بصيغة الماضي والأمر فإن همزة الوصل تزاد في أوَّلها للتوصل إلى النطق باساكن. ومن ثمَّ تُحذَف في المضارع ولا تزاد في الأمر المُصدَّر بمتحركٍ وسافرْ ونحوهما.

(٦) أي في الوصل احترازاً عن الوقف فإن ذلك سائغٌ فيهِ. وقد علمت أن حرف اللين يشمل ما كان قبله حركة تجانسه وقد مثّلنا لهُ بمادَّة. وما لا تجانسهُ حركة ما قبلهُ وقد مثَّلنا لهُ بدُوَيبَّة تصغير دابَّة.

واحدَةٍ[1] كمادَّة ودُوَيبَّةٍ. فإنْ عرضَ التقَاؤهمَا في غَيْرِ ذلك فَإنْ كَانَ الأولُ صَحِيحاً حُرِّكَ بالكَسْرِ كاضْرِبِ العَبْدَ[2] مَا لَم يَكُن مُدغماً فيُحرَّك الثَّاني[3]. فإن كَانَ مَا قَبلهمَا مضْموماً كَمُدَّ جَازَتْ فِيهِ الحرَكَاتُ الثَّلاث[4]. وإلاَّ فَالْفَتحُ والكَسْر. وإن كَانَ معتلاً فَإنْ دَلَّت عَلَيْهِ حَرَكة مَا قَبلَهُ حُذِف كقُلْ[5]. وإلاَّ بِمَا يُجَانسهُ كَاخَشُونَّ. وَعلَى ذلكَ يَجْري القِياسُ إلاَّ في مَا نَدرَ لِعَارِضٍ كالالْتبَاسِ بِالْمُفْرَدِ في نَحْوِ اضْرِبَانٍّ[6].

واعلَم أنَّ تَوالي الحرَكَاتِ الأربَع لاَ يُعتَبر في نَحوِ ضَرَبَكَ لأنّ ضَمير

---

(١) احترازٌ عن نحو اضربُونَّ موكداً بالنون وهي كلمةٌ أخرى فيجب فيهِ حذف الواو فراراً من التقاء الساكنين.

(٢) بصيغة الأمر فإنه يُعتَبَر فيهِ الباءُ واللام ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في اللفظ.

(٣) أي يُحرَّك الأول الصحيح بالكسر إلاَّ إذا كان مُدغماً فسيبقى علَى سكونهِ محافظةً على الإدغام ويُحرَّك الثاني دفعاً للسكونين.

(٤) أي إذا كان ما قبل الساكنين مضموماً كمُدّ بلفظ الأمر ولم يَمُدّ جاز في الثاني الضمُّ اتباعاً لما قبلهما. والفتح طلباً للتخفيف والكسر على أصل تحريكِ الساكن. فإن كان ما قبلهما مفتوحاً كعَضَّ أو مكسوراً كفِرّ جاز الفتح والكسر على ما مرَّ في المضموم وامتنع الضم لفقد الاتباع.

(٥) أي إن كان الساكن الأول معتلاً فإن كان قبلهُ حركةٌ تُجانسه حذف اعتماداً على دلالة تلك الحركة عليهِ نحو قُلْ وخَفْ وَرِعْ. وإن كانت الحركة التي قبله لا تجانسهُ لم يُحذَف لأن الحذف لا يكون بلا دليلٍ فيُحرَّك بالحركة المجانسة لهُ كاخْشَوُنَّ للجماعة بضم الواو واخشَيِنَّ للمؤنثة بكسر الياءِ.

(٦) أي لا يُخالف القياس في حذف المعتلّ الذي تدل عليهِ حركة ما قبلهُ إلاَّ في نحو اضربانٍّ أمراً للإثنين موكداً بالنون. فإنهُ لو حُذِفت منه الألف على القياس عادت النون إلى فتحها لسقوط الألف التي كان الكسر بمصاحبتها فالتبس حينئذٍ بأمر المفرد لاستوائهما في اللفظ. ولذلك يثبتون فيهِ الألف بخلاف القياس وهو نادرٌ لا يُبنَى عليهِ حكمٌ. ومن هذا القبيل فعل جماعة الإناث الموكد بالنون نحو لا تضربْنانٍّ فإنهم يزيدون فيه الألف لتحسين اللفظ وأن أدّى ذلك إلى مخالفة القياس.

المفْعُول لا يَتَّحد بالفِعلِ كَضَميرِ الفَاعلِ فَهُوَ في حُكمِ المُنْفَصِل[1]. والحركَةُ العَارضَة لاَ تُعْتَبَر مُطلقاً فلاَ يُرَدُّ معَهَا المَحذُوف لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ في نَحو قُلِ الحَقّ لِعَدَمِ الاعْتِداد بِهَا فَهِيَ في حُكمِ السّكُونِ. وقِس عَلَى كُلِّ ذلكَ مَا جَرَى مَجْراهُ.

## الفَصْلُ الرَّابِع

## في مَا يَتفِق لَفظاً ويَختَلِفْ خَطّاً

إذّا كَانَت الألِف المُتَطرِفَة[2] ثالِثَةً مَقلوبةً عَن الواو كُتِبَت ألِفاً كَالعَصَا وغَزَا. وإلاَّ كُتِبَتْ ياءً كالفَتَى وَرَمَى والحُبْلَى وَيَرضَى مَا لَم يَكُن قَبلهَا يآءٌ فَتكتَب ألفاً كَالدُّنيَا. وإذَا كَانَت الهَمْزَة مُتَحركةً فَإنْ وَقَعَتْ أوَّلاً بِصورَةِ الألِفِ كَأنمُلٍ وإصبَعٍ. وإن توسَّطَت فإن كَانَ بَعْدهَا أَلِفٌ كُتِبَتِ بِحَرفِ حركةِ مَا قَبْلهَا كسُؤَالٍ وضِئَال. وإلاَّ فَبِحرفِ حَرَكتهَا كَلؤُم ويَسأَل. وإنْ تَطَرفَت فإن كَانَ مَا قَبلهَا مُتحركاً كُتِبت بِحَرفِ حركتهِ كَقَرأ وظَمِئَ. وإلاَّ

---

(١) قيَّدنا الحركة بالعارضة احترازاً عن نحو قوموا فإن الحركة كالوضعيَّة في بنائِه بخلاف قُلِ الحقَّ فإنها قد عرضت لالتقاء الساكنين فكأنها لا حركة. ومن ثمَّ لم تُرَدّ الألف المحذوفة من رَمَتْ في قولك المرأتان رَمَتَا لأن حركة التاءِ قد عرضت لالتقاءِ الساكنين أيضاً فلم يُعتدَّ بها ولذلك تكون في حكم السكون.

(٢) قيَّدنا الألف بالمتطرفة احترازاً من نحو فتاك ورماهُ. وبكونها ثالثةً لأنها إذا كانت فوق الثالثة لم تُكتَب بالألف ولو كان أصلها الواو إلا في ما استثنيناهُ. ودخل تحت قولنا وإلاَّ كُتِبَت إلى آخرِه الألف المقلوبة عن الياءِ كالفتَى ورمَى وعن الواو كيرضَى والزائدة كالحُبلَى وأما إذا وقع قبلها يآءٌ فيكتبونها ألفاً كراهة اجتماع ياءَين في الخطِّ. واستثني بعضهم من ذلك ما كان علماً كيحيى فيُكتَب باليآءِ تمييزاً للعلميَّة عن غيرها.

كُتِبَت بصُورةِ علامَة القَطعِ[1] كجُزءٍ وَضَوءٍ وشيءٍ. فإن كانَت سَاكِنة كُتِبَت بَحَرفِ مَا قَبلها مُطْلَقاً كبُؤْس وَرَأس وذِئْب. وإذَا ألحِقَت تَاءُ التأنيث آخِرِ الفِعْلِ كُتِبَت بصُورتها كقامَتْ ويُقالُ لَهَا المبْسُوطَة. وإذَا لحِقَت آخِرِ الاسْمِ فإن كانَ مُفرداً كُتِبَت هَاءً مَنْقوطةً كقائِمة ويُقالُ لَهَا المَربُوطَة. وإن كَانَ جَمعاً فَإن كَانَ سَالماً كُتِبَت مَبْسُوطةً كقَائِمات. أو مُكسَّراً فَمَربُوطَةً كَقُضَاة.

واعلَم أنّ الألفِ والهَمْزَة مَتَى كُتِبَتَا بصُورةِ الياءِ لاَ تُنقَّطانِ باعْتِبَار لَفظهمَا كما أنَّ التّاءَ مَتَى كُتِبَتْ بِصُورةِ الهاءِ تُنقَّط باعْتيارِ لَفظهَا.

## الفَصْلُ الخَامِسُ

## في مَا يُكتَب ولاَ يُقرأ ومَا يُقْرأُ ولاَ يُكتَب

تُكتَب الألِف ولاَ تُقرأ واو الجَمع المُتَطرّفة[2] لاَزمةً في الفِعلِ كَضَرَبُوا وجَائِزَة في الاسْمِ المشتَقّ منهُ كجَاءَ ضَاربُوا زَيدٍ. وبعدَ تَنوين فَتحٍ[3] في غيرِ مَمدودٍ ولاَ مُؤَنَّثٍ بالتّاءِ كَرَأيت زَيداً وهذِه عَصَا وَرحًى وعَلَى ذلكَ هَمزة

(١) أي علامة قطع الهمزة المرسومة في أول الكتاب على أول حرفٍ من قولنا أخطُّ الهجآءَ. وفي رسم الهمزة تفاصيل شتَّى لا موضع لاستيفائها هنا ومعظمها يرجع إلى ما ذكرناهُ.

(٢) قيَّدنا واو الجمع بالمتطرفة احترازاً من نحو ضربوهُ ويضربون وجاءَ الضاربون وضاربوهم. وهي إنما تلحق الفعل والأسماء المشاركة لهُ حملاً كما رأيت في التمثيل. فلا تُكتَب في نحو جاءَ بنو تميم.

(٣) يشمل تنوين الفتح ما كان فتحهُ اعرابيّاً كرأيت زيداً أو بنائيّاً نحو إيِّها وعصاً وفتًى. واحترزنا بغير الممدود والمؤنث بالتاءِ عن نحو لبستُ رداءً واشتريت جبَّة فلا تُكتَب الألف فيهما.

الوَصلِ في الدَرْجِ كَما عَلمت[١]. وتُقرأ الألِف ولاَ تُكتَب وجُوباً بَعدَ هَمزَةٍ بصُورتها[٢] في الكلمةِ كمآرب. والوَاو وجَوازاً في مثْلِ ذلكَ كرؤُس[٣].

واعْلَم أنّ مِنْ هـذَا القبيلِ مَا يُقَاس كَمَا رَأيت وَهوَ المرادُ في هذِه الرسّالَة. ومنهُ مَا يُحفَظ كَزيادَةِ الوَاو في عمروٍ وغَيْر منصُوب[٤] وَحُذفَ الألِفُ مِنْ اسْمِ الجَلالَة واجْتماعِ الأمرين في أُولئكَ[٥]. وهوَ مِمَّا يَطولُ استيفاؤُهُ لِعَدَمِ الضَّابطِ فَلا يُطَابقُ مَا نَحنُ عَلَيْهِ[٦].

---

(١) أي أنها تُكتَب أيضاً ولا تُقرأ في الدَرْج وهو خلاف الابتدآء كما نبّهنا على ذلك في أول الكتاب. ولا تُحذف في الخط أيضاً إلا في نحو قلت للرجل لئلاً تلتبس اللام الأولى معها بلا النافية.

(٢) أي بعد همزةٍ مرسومةٍ بصورةِ الألف كمآرب ومآل وتسآل. وقيّدنا ذلك بكونها في الكلمة احترازاً عن نحو الرجلان قرأ بإثبات الألف خطاً بعد الهمزة لأنها كلمةٍ أخرى.

(٣) أي فيما إذا وقعت بعد همزة مرسومةٍ بصورة الواو في الكلمة أيضاً كما في نحو رؤُس ومفؤُد بخلاف نحو الرجال قَمُؤُا أي صفروا وذلوا فإن واو الجماعة فيه من كلمةٍ أخرى.

(٤) أي إذا كان مرفوعاً أو مجروراً نحو جاء عمروٌ ومررت بعمروٍ. فإن كان منصوباً لم تُكتَب نحو رأيت عمراً.

(٥) لأن فيها واواً تُكتَب ولا تُقرأ والفاً تُقرأ ولا تُكتَب.

(٦) لأن ذلك كثيرٌ في الاستعمال. وأكثره بإسقاط الألف خطاً كالرحمن والملئكة والسموات وهرون واسحق واسمعيل وثلثة وثلثين وهذا وهذه وهذان وهؤلآءِ وذلك ولكن وغيرهما مما ينقاد إليهِ ولا يُقاس عليهِ لأنهُ اصطلاحٌ لا ضابط لهُ.

# كِتَابُ النَّحْوِ

## في إِعْرَابِ الكَلَامِ وأحْكَامهِ وَفيهِ عَشرة أبوَاب وَخَاتِمة

## البَابُ الأوَّل

## في حقيقة النَّحو وأجْزَاءِ الكَلام وفيهِ فصْلَان

### الفَصْلُ الأوَّل

### في حَقيقَةِ النَّحوِ ومَوضُوعهِ ومَا يَتَركَّبْ مِنهُ

النَّحوُ عِلمٌ بِأصولٍ تُعْرَف بِها أحوَالُ أواخِر الكَلِم إعراباً وبناءً. ومَوضُوعهُ مَا تركَّب مِن مُفردَاتهَا[1]. وهي تَنقسِمُ إلَى مَا يَدلُّ علَى معنًى في نَفسهِ وهوَ الاسْم والفِعْل[2] كَمَا عَلِمتَ. وَمَا يَدلُّ عَلَى مَعنًى في غَيْرِهِ وهوَ الحرف كَما ستَعْلم. وفي كلٍّ مِن ذلكَ كلامٌ ستَقفُ عَلَيهِ بالتَّفصيلِ.

(١) لأن الكلم المفردة لاحظٌ لها من الأعراب قبل التركيب لفقد العامل المقتضي لهُ.

(٢) أي ما يدل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار أمرٍ خارجٍ. فتكون دلالته مُستقلة من غير حاجةٍ إلى انضمام كلمةٍ أخرى إليهِ. ومن ثمَّ قيل إن الحرف يدلُّ على معنى في غيرهِ أي باعتبار متعلقة لا باعتباره في نفسه لعدم استقلالهِ بالمفهومية.

واعْلَـم أنّ المركَّـبَ إذَا أفَـادَ فَـائدَةً يَصِـحُّ السّـكُوتَ عَلَيـهَا فَـهوَ الكَـلاَم. وعَلَيهِ مدَار هذهِ الصّنَاعَة.

## الفَصْلُ الثَّانِي

## في أَحْكَامِ التَّركيبْ

التركيبُ المُفيـد إنَّمَـا هـوَ التَّركيب الإسْنَاديّ. وهـوَ مـا دَلَّ عَلَـى نِسبَةٍ تَامَّةٍ[١] بيْنَ الجُزعَيْن. وأركَانهُ الأسمَاءُ والأفعال دون الحُروف. غـيْرَ أنّ الاسْـم يُسْنَد ويُسْنَد إلَيهِ كقَامَ زَيدٌ. وأمَّا الحَرف فَلا يُسنَد إلَيهِ لكـنْ يُؤْتَـى بـهِ مَعَـهُمَا لمعنًى المصَاحَبة في نَحوِ خَرَجَ زَيدٌ بِأَهلهِ[٢].

---

(١) يخرج سائر المركبات غير الإسنادية كالمركب الإضافي نحو عبدالله والمزجيّ كمَعْدي كَرِب والتقييدي كالحيوان الناطق. فإن كل هذه المركبات في حكم المفردات لعدم إفادتها بدون انضمام غيرها إليها كقـام عبـدالله ونحو ذلك فتكون النسبة فيها ناقصة.

(٢) أي أن الحرف إنما يؤْتى بهِ مع الاسم والفعل لمعنًى كمعنى المصاحبة المستفاد من الباءِ في قولك خرج زيدٌ بأهلهِ أي خرج مصاحباً لهم فلا يكون ركناً للإسناد.

# البَابُ الثَّانِي

# في الإعراب والبناء وما يتعلق بهما وفيه ستة فصول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في حَقيقَةِ الإعْرابِ والبنآءِ وأحْكَامهمَا

الإعْرابُ تَغييرُ أحْوَالِ أوَاخِرِ الكَلِم لاختِلاَفِ العَوامِل الدَّاخِلَة عَليهَا. غَيرَ أنّه قَد يَكُون ظَاهراً كقَام زَيدٌ. ورَأيت زَيْداً وَمَررتُ بِزَيدٍ.

وَقَد يَكونُ مقدَّراً كَقَامَ الفَتَى. ورَأيتُ الفَتَى. ومَررتُ بِالفَتَى. ونقيضهُ البنآءُ وَهوَ لزُوم آخِرِ الكَلِمَة حَركةً أو سُكوناً لِغيرِ عَامِلٍ أوْ اعتِلالٍ[1] كَلُزومِ حيثُ لِضمّ ولدُنْ لِلسكُون.

واعلَم أنّ العَاملَ المقتضي لِلإعرابِ لابُدَّ منهُ عَلَى كلِّ حَال[2]. فَإنْ لَمْ يَكُن، لَفظاً كَالفِعلِ فهوَ معنًى كالأبتداءِ لأبُدَّ لهُ مِنْ أثر. فإنْ تَعذر تأثيرهُ في لَفْظِ المَعْمُول ولَو تَقديراً كَمَا في المَبنيّ أثّر في مَحلِّهِ.

---

(١) احترزنا بكون اللزوم الذي ذكرناهُ لغير اعتلال من نحو الفتى فإن آخرهُ يلزم السكون ولكن لاعتلالهِ بقلبهِ ألفاً وهي لا تقبل الحركة فليس ذلك من قبيل البنآءِ

(٢) أي أن العامل الذي يقتضي هذا التغيير لابدَّ منهُ سواءً كان التغيير ظاهراً أم مقدَّراً وكان المعمول معرباً أم مبنياً. فإن لم يكن العامل لفظاً كالفعل في نحو قام زيدٌ فلابدَّ أن يكون معنى كالإبتداءِ في نحو زيدٌ قائمٌ. وكل واحدٍ منهما لابدَّ أن يكون لهُ أثرٌ في معمولهِ ظاهراً كما في قام زيدٌ أو مقدَّراً كما في قام الفتى. فإن تعذَّر تأثيره على كلا الوجهين كما يتعذَّر ذلك في المبني نحو جئتُ من لَدُنْ زيدٍ أثر في محلهِ فيقال إن لَدُنْ في محل الجرّ لدخول عامل الجرّ عليها.

# الفَصْلُ الثَّانِي

## في أوجهِ الإعراب والبناء ومُتعلّقاتِهما

الإِعرَابُ رَفعٌ ونَصبٌ وخَفضٌ وَجَزمٌ. وَهوَ يَجري عَلَى الأسماءِ والأفعَالِ دُونَ الحُروفِ. غَيرَ أنّ الأولَين منْهُ يَشْتركَان بينَ القَبيلَتين[1]. والخَفضُ يَختَصُّ بالأسْماءِ. والجَزم يَختصُّ بالأفعالِ. والبناءُ ضَمٌّ وفَتْحٌ وكَسرٌ وسُكون. وهوَ يَجري عَلَى الكَلِم الثَّلاث[2]. غيرَ أنّ الضمَّ والكَسر يَختصَّان بالأسماءِ والحُروفِ. وَغَيرهمَا يَشترك بَينَ الجَميعِ.

واعلَم أنَّ الضمَّ والكَسر في نَحوِ ضَرَبُوا واضربِي كالوَاقِعيْن حَشواً لاتِّحادِ الضميرِ بالفِعلِ كَما عَلمت فَلا يَنقضَان حُكْم البِناءِ[3]. فإن اتَّصلَت

---

(١) نريد بالأولَين الرفع والنصب. وبالقبيلتَين الأسماءَ والأفعال. أي أن الرفع والنصب يدخلان الإسم والفعل مشتركين بينهما نحو زيدٌ يريدُ أن يضربَ عمراً. وهذه الأربعة التي ذكرناها هي ألقاب الإعراب. وأما في البناء فالضمُّ يستعمل بإزاء الرفع وكذلك الفتح بإزاءِ النصب وهلمَّ جرّاً.

(٢) أردنا بالكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف فإن البناءَ يكون في كلٍّ منها غير أن الضمَّ والكسر يختصان بالاسم كحيثُ وامسِ وبالحرف كمنذُ وجيرِ. والفتح والسكون يشتركان في الجميع. فيكونان في الاسم كأينَ ولدُنْ. وفي الفعل كقامَ وقمْ. وفي الحرف كرُبَّ وهَلْ.

(٣) استدراكٌ على قولنا أن الضم والكسر يختصان بالاسم والحرف. فنقول إن ضمَّ الفعل في نحو ضربوا وكسرهُ في نحو اضربي لا ينقض هذا الاختصاص. لأن المعتبر إنما هو بناءُ آخرِ الفعل المجرد بنفسهِ وهو قد صار فيهما بمنزلة الحشو لاتحادهما بالضمير كالكلمة الواحدة فضُمَّ الأول لمناسبة الواو وكُسِر الثاني لمناسبة الياءِ. ثم استدركنا على ذلك في عدم التزام المناسبة مطلقاً بقولنا فإن اتصلت بالفعل ياءُ المتكلم إلى آخرهِ. أي أن الياءَ لا تتحد بالفعل لكونها لا تقع فاعلاً فلا يصحُّ معها ما صحَّ مع ياءِ المخاطبة من الاعتبار. ولذلك يُفصَل بينهما وبين الفعل بالنون لئلا يلزم كسر آخرهِ حيث يُعتبر آخراً بالحقيقة.

واعلم أن هذه النون يفصل بها أيضاً بين الياءِ وبعض الحروف المتصلة بها نحو منّي وعنّي. وإنّني كأنّني ولكنّني وليتني ولعلّني. غير أنها لازمةٌ مع من وعن وغالبةٌ مع ليت وقليلةٌ مع لعلَّ ومخيَّرٌ فيها مع البواقي. وتلحق من الأسماءِ لَدُن وقَدْ وقطّ وهما بمعنى حسْبَ فيقال لَدُنّي وقَدْني وقَطْني. غير أنها غالبةٌ مع لدُن وقليلةٌ مع ما يليها. وجاز تركها مع الأفعال الخمسة المرفوعة نحو يضرباني ويضربوني. فإن كانت منصوبة أو مجزومة وجبت النون كلن يضرباني ولم يضربوني.

بالفِعلِ ياءُ المتكلِم فُصِلَ بَيْنَهما بنُونٍ تقي أخِرهُ مِن الكَسرِ لعَدمِ الاتّحادِ كَضَرَبَني ويَضربني. ولذلكَ يُقالُ لَهَا نون الوقَايةِ.

## الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في أحْكَامِ الاسْمِ في الإعْرَاب والبنَاء

الأصْلُ في الاسْمِ أن يَكُونَ مُعْرباً[1] لكنَّهُ قَد يُبنَى علَى خِلاَفِ الأصلِ[2].والبنَاءُ فيهِ قَد يَكونُ لاَزماً في كُلِّ حَال كبِنآءِ الضمَائِر فإنَّها لاَ تَنفكُّ عنهُ مُطلقاً. وقَد يَكُون عَارضاً في بَعضِ الصُوَر كَبِنَآءِ المُنَادَى. فَإنهُ إذا فَارقَ النداَءَ عَادَ إلَى الإعرَاب.

## الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في أَحْكَامِ الفعل في البنآءِ والإعرَاب

الأصْلُ في الفِعلِ أن يَكونَ مَبنياً لكنهُ قَدْ يُعرَبُ عَلَى خِلافِ الأَصْلِ. والإعْرَابُ فيهِ إنَّمَا يَكُون في المضَارِع. غَيْرَ أنهُ إذا اتَّصلَتْ نُون الإنَاثِ أو نَون التَّوكِيد عَرَض عَليهِ البنآءُ مَعهُمَا. فإذَا فَارَقَهُمَا عَادَ إلى الإعرَابِ. وأمَّا الماضي

---

(١) لأنهُ لا يزال متردداً بين المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وغيرهما فاحتاج إلى الإعراب لبيان هذه المعاني بخلاف الفعل والحرف لأنهما يلزمان موقعاً واحداً فلا يفتقران إلى الإعراب.

(٢) إنما يكون ذلك إذا أشبه الحرف أما في الوضع كالموضوع منهُ على حرفٍ أو حرفين مثل التاءِ والياءِ وهو وهي في الضمائر. أو في المعنى كالمتضمن منهُ معنًى من معاني الحروف المستعملة مثل أسماء الاستفهام نحو مَن واين. أو من المعاني التي كان حقها أن تؤدَّى بالحرف كأسماءِ الإشارة نحو هذا وهؤلآء. أو في عدم الاستقلال كاللازم الافتقار إلى غيره مثل الأسماء الموصولة نحو الذي والتي. أو غير ذلك مما لا موضع لاستيفائه في هذه الرسالة. غير أن هذه المشابهة قد تكون لازمةً لهُ كما في الأسماء المذكورة فيكون البناءُ لازماً. وقد تكون عارضةً عليه كتضمُّن المنادَى معنى حرف الخطاب فيكون البناءُ عارضاً.

والأمر فَالبنآءُ لازَمٌ فِيهمَا عَلَى الإطْلاَقِ. غيرَ أنّ صُورَةَ البناءِ قَدْ يُعرَض عَليهَا الاختِلاف[1] كَما عَلِمتَ في تَصريفهمَا.

واعلَم أنَّ المُضَارع إذَا فُصِلَ بَيْنَهُ وبينَ نُون التَّوكيد وَاو تَقْديراً كَما في نَحوِ هَلْ تَضربنَّ للمُخَاطَبَةِ امتَنع بِنَاؤُهُ[2]. وإنَّما تُحذَفُ نُون الإعرابِ في مثلِ ذلك كَرَاهةً لِتَوالي الأمْثالِ.

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في التنْوينِ وأَحْكَامِهِ

مِنَ الأسْمَاءِ مَا يلحقهُ التَّنوين[3] بَعدَ الحَرَكةِ وَهوَ نُونٌ سَاكِنةٌ تُزادُ في آخِرهِ لَفظاً لاَ خَطّاً فَيُعَبَّر عَنهَا بِتكرَار رَسمِ الحَرَكةِ المُقتَرنةِ بِهَا. والتَّنوين

---

(١) أي أن بنآء الماضي يتحول عن الفتح تارةً إلى الضم كضَرَبُوا وتارةً إلى السكون كضَرَبْتُ. وبناءَ الأمر يتحول أيضاً عن السكون تارةً إلى الضم كاضربوا وتارة إلى الفتح كاضربا وتارةً إلى الكسرِ كاضربي. وهما في ذلك يخرجان عن صورةٍ بنائيةٍ إلى أخرى.

(٢) أي أن المضارع المؤكَّد بالنون لا يُبنى إلا عند اتصاله بها. فإن فُصل بينهما لفظاً نحو هل تضربانِّ أو تقديراً نحو هل تضربنَّ امتنع بناؤُهُ فكان معرباً. والوجه في الفاصل المقدَّر أن الأصل هل تضربينَ فلما لحقته النون صار هل تضربينّنَّ. فاجتمع فيه ثلاث نونات إحداها نون الإعراب والثانية والثالثة النون المدغمة والنون المُدغَم فيها من نون التوكيد المشدَّدة. فحُذِفت نون الإعراب استثقالاً لتوالي النونات التي عبّرنا عنها بالأمثال فصار هل تضربيْنَّ بتشديد النون. وحينئذٍ التقى ساكنان بين ياءِ المخاطبة والنون المدغمة فَحُذِفَتْ الياءُ فصار هل تضربنَّ. فكانت الياءُ محذوفةً لفظاً لكنها ثابتةٌ تقديراً لأنها ضمير الفاعل. ولذلك امتنع بناء الفعل. وعليه يُقاس هل تضربُنَّ للجماعة. وأما هل تضربان فقد عرفت الوجهَ في إثبات ألفهِ ما مرَّ في أحكام الحركة والسكون. والوجهَ في حذف نون الإعراب منهُ مما ذكرناهُ هنا في مسئلة هل تضربنَّ. والفعل في كل هذه الصور معربٌ لا بناءَ فيهِ.

(٣) لأن منها مالا ينوَّن كالأسماءِ المبنية وغير المتصرفة. وأردنا بالإسم الامكن المعرب المنصرف كما ستعلم. وقولنا رفعاً وجرّاً كجوارٍ لأنه إذا كان منصوباً تثبت ياؤُهُ مفتوحةً غير منوَّنة كرايت جواري.

أقسامٌ أشهرهَا تنوين التّمكين. وهـوَ يَلحقُ الاسـم الأمكَن مُفرداً كَرَجل. أو جَمْعَ تكْسيرٍ كَرِجال. دَلاَلَةً عَلَى أمكنيَّتِهِ كَما ستَعلم. وتَنوينِ المقَابلَة. وهـوَ يلحقُ جَمعَ المؤنّث السَّالِم كَمُؤمنَاتٍ مُقابلَةً لِنون مُذكّرهِ كَمُؤمنين. وتَنوين العِوَضْ. وهوَ يَلحقُ صيغَة مُنْتَهى الجُموع المَنقُوصَة رَفعاً وجرّاً كَجوارٍ عِوَضاً عَنِ اليآءِ المَحذوفَة مِنها. وَمَا سَوى ذلكَ مَحفُوظٌ أو نَادِرٌ[١].

واعْلَم أن هـذِه الصِّيغَة تُحـذَف مِنْهَا اليـآءُ لِلتَّخْفيف[٢] فَيُعوَّض عَنـهَا بالتَّنوينِ وأمَّا غَيْرهَا مِنْ مُعتلّ الآخرِ فإذا نُوِّن يُحذَفُ حَرْف العِلَّةِ السَّاكِن مِنْ آخِرهِ لاِلتقآءِ السّاكِنينَ بَينهُ وبَيْنَ التَّنْوينِ[٣] كَقَاضٍ وفتًى. غيرَ أنّ الياءَ تُحذَف لفظاً وخطاً بِخلافِ الألفِ فإنَّها تُحذَف لفظاً لاَ خطّاً كَمَا عَلِمتَ.

## الفَصْلُ السَّادِسُ

## في أَحوَالِ الاِسْمِ مِنْ جِهَةِ الإعرَابِ والبنَاءِ

الاِسمُ إمَّا مُتَمكّنٌ في الِسْميَّة وهوَ المُعرَب. وإمَّا غيرَ مُتَمكّنٍ فيهَا وهوَ المبنيُّ[٤]. والمُتمكّنِ إمَّا أمكَنُ وهوَ مَا يَجري عَلَيهِ جَميعِ حَرَكَاتِ الاِعرَاب

---

(١) أردنا بالمحفوظ نحو تنوينِ كلٌّ وبعضٍ عوضاً عن المضاف إليه نحو كلٌّ يموت أي كل واحدٍ وتنوين بعض أسماءِ الأفعال نحو صَهٍ ومَهٍ فإن كل ذلك يُحفَظ ولا يُقاس عليهِ وأردنا بالنادر نحو تنوين غير المتصرف للتناسب أو لضرورة الشعر فإنهُ لا يستعمل إلاَّ في ندور.

(٢) هو مذهب الجمهور وإنما عُوِّض عن يائِهِ المحذوفة بالتنوين جبراً لما فاتهُ من صيغة الجمع بحذفها.

(٣) أي أن المعتل الآخر من غير هذه الصيغة كالقاضي والفتى يُحذَف منهُ عند تنوينهِ حرف العلة الذي لزمهُ السكون لاستثقال الضمة أو الكسرة عليهِ كياءِ القاضي أو لتعذُّر الحركة عليه كألف الفتى فراراً من التقاء الساكنين بينهُ وبين التنوين. فيقال جاءَ قاضٍ وفتًى بتنوين الضاد والتاءِ. وقولنا كما علمت إشارةٌ إلى ما مرَّ في آخر كتاب التصريف من قولنا إن الألف تكتب ولا تُقرأ في نحو هذه عصاً وفتًى فليُرجع إليهِ.

(٤) لأن المبني قد ضعف فيه جانب الاسميَّة لمشابهته الحرف كما مرَّ فلم يبق لهُ تمكنٌ فيها.

منوَّناً عَلَى الأصلِ كَما رَأيْت ويُقال لهُ المُنصَرِف. وإمَّا غَيْرَ أمْكَن. وهوَ ما يَلحَقهُ الكَسرُ والتَّنوينُ[1] بِخلاَفِ الأصلِ كَما سَتَرى. ويُقالُ لهُ غَيْر المُنصَرِف.

واعْلَم أنّ التَّنوين المُعتَبَرَ هُنا إنَّما هوَ تَنْوين التمكين[2]. وهوَ الَّذي به يَكُون الاِسمُ مُنْصرفاً. بِخلاَفِ غَيْرِه فَإنَّهُ لا يَمتَنعُ في هذا البَاب.

(١) أي أنهُ يُقتصَر فيهِ على الضمّ والفتح غير مُنوَّنٍ فلا يُكسَر ولا ينوَّن كبقية الأسماءِ المعربة.

(٢) أي أن التنوين الذي لا يلحق الاسم غير المنصرف إنما هو تنوين التمكين لأنهُ يكون علامة الامكنية له في الاسمية. بخلاف تنوين العوض في نحو جوارٍ وتنوين المقابلة في نحو عرفاتٍ فإنهُ يلحق الاسم غير المنصرف إذ لا تعلق له بالأمكنيّة.

# البَابُ الثَّالِثُ

# في الاِسْم الذَّي لا يَنْصرف وفيهِ أربعة فُصُول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في مَوانِع الصَّرف

يَمتَنعُ الإسْمُ مِن الصَّرفِ بالوَصفيَّةِ أو العَلَميَّة إذا صَحِب إحداهُمَا العَدلُ أو وَزنِ الفِعلِ أو زيادَة الأَلِف والنُّون. أوْ صَحِب العَلَميَّة التَّركيبُ أو العُجمَة أو التَّأنيثُ بالتّاءِ. فإن كَانَ مُؤَنَّثاً بالأَلِفِ أو مَجْمُوعاً عَلَى صِيغَةِ مُنتَهى الجُموع امْتَنعَ بِكُلٍّ منْهمَا وَحدَهُ[١].

## الفَصْلُ الثَّانِي

## في مَا يَصحَب الوَصفيَّة والعَلميَّة مِنَ الموَانِع

العَدلُ إخراجُ عَن صيغتهِ الأَصليّة دُونَ معنَاهَا. وهوَ يقعُ فِي الصّفَةِ كأُخر فإنّهُ مَعدولٌ عَن آخَر افعل تفضيلٍ[٢]. وَفِي العَلَم كزُحَل فإنَّهُ مَعدولٌ

(١) هذا تقسيمٌ لهذه العلل المانعة إلى ثلاثة أقسامٍ. الأول ما يصاحب كلّ واحدةٍ من الوصفيَّة والعلميَّة وهو العدل ووزن الفعل وزيادة الألف والنون. والثاني ما يصاحب العلمية فقط وهو التركيب والعجمة والتأنيث بالتاءِ. وكلٌّ منهما لا يمنع إلاَّ بانضمامهِ إلى صاحبهِ. والثالث مالا يحتاج إلى مصاحبة آخرَ وهو الف التأنيث مقصورةٌ أو ممدودةٌ وصيغة منتهى الجموع.

واعلم أن هذه الصيغة تتناول كل ما بعد ألف جمعهِ حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ياءٌ ساكنة. فيدخل تحت الأول نحو دراهم ومساجد وخواتم وجداول وصحآئف وأصابع وعذارى ومطايا وما أشبه ذلك. ويدخل تحت الثاني نحو بساتين ومصابيح وقوارير وطواويس وأباطيل وقناديل ونظآئر ذلك من الجموع الموازنة لهُ.

(٢) أشرنا بقولنا افعل تفضيل إلى ما سبق في تصريف الأسماءِ المشاركة للفعل من لزومِ أفعل التفضيل للإفراد والتذكير وقد استوفينا الكلام عليهِ في الشرح هناك. وهذا الاستعمال مطَّردٌ فيهِ ما لم يكن مضافاً إلى

عَن زَاحِلِ وَكذلِكَ وَزْن الفِعلِ. وَهوَ أن يَكُون الاسْمِ مُوازناً لَهُ معَ احْدَى زَوَائدِهِ(١) أو مَعَ اخْتِصَاص الوَزن بِهِ كأَحمَر صِفَةً وشمَّر علماً. فَإنَّهُما عَلَى وَزنِ أكرَم وقَدَّم. وكذَا زيَادَة الألِف والنُّون معَ فَتحِ الفآءِ(٢) في الصّفَةِ كَسَكْرَان وعَثْمان. غَيْرَ أنهُ يَلزمُ الصّفَة مُطلقاً أنْ تَكُون قَدْ وُضِعَت لِلوَصفِ، وأن لاَ يَكُون مؤنثها بالتّاء كَما رَأيت. فإن لم تكُن كَذلك انْصَرفَت كأربَع إذَا وُصِفَ بِهِ مَوضُوعٌ للعَددِ. وكنَدْمَان فإن مؤَنَّثهُ نَدْمَانَة.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في مَا يختَصُّ بِمصَاحَبَة العَلَمِيَّة

التَركيبُ تَأليف الاسْم مِنْ كَلمَتينِ. وشَرطهُ أن يَكُون مزجيّاً مُعْربَ

---

معرفةٍ أو مقترناً بأل فيتصرف نحو زيدٌ أفضل الرجال وهندٌ فضلى النساءِ وهو الرجل الأفضل وهي المرأةُ الفُضلى. فكان القياس أن لا تُستعمل اخرى مفردةً ولا مجموعةً إلاّ بأحد هذَين الطريقين. ولما عُدِل عن هذا الإستعمال امتنع الصرف لاجتماعِ العدل والوصف... أقول ومما يمتنع بالعدل والوصفية صيغة فُعال ومَفْعَل في العدد من واحد إلى أربعة باتفاق النحاة. وإلى عشرة عند الكوفيين. فيقال جاءَ القوم أُحادَ أو مَوحَدَ وثُناءَ أو مثنى وهلمَّ جراً. والأصل جاءُوا واحداً واحداً واثنين اثنين. فلما عُدِل عن هذه الاستعمال امتنع الصرف.

(١) قيَّدنا موازنة الفعل بكونها مع إحدى زوائدهِ احترازاً من نحو حَسَن وجعفر فإن مجرَّد موازنتهما للفعل لا يُؤثّر في منعِ الصرف. والمراد بزوائد الفعل الحروف التي تزاد في أولهِ كالهمزة والتاءِ والياءِ في نحو أحمد وتَغلِب ويَشكُر. وقد مثَّلنا لذلك بأحمر في الصفة ومثّلنا الاختصاص بالوزن بشَمَّر علماً لفرسٍ وهو على صيغةٍ خاصَّةٍ بالفعل.

(٢) قيَّدنا صيغة فعلان بفتح الفاءِ في الصفة لأنها لو لم تكن مفتوحة الفاءِ لم تمتنع كخُمصان بخلاف العَلَم فإنهُ يمتنع الضمّ كعُثمان ومع الكسر كعِمران. وقولنا يلزم الصفة مطلقاً إلى آخره أي يلزمها مع وزن الفعل أو زيادة الألف والنون أن تكون من أصل وضعها صفةً. فلا يمتنع نحو أرنب وصفوان إذا وُصِف بهما على اتخاذ الأول بمعنى ذليل والثاني بمعنى قاسٍ لأن الأول موضوعٌ للحيوان المعروف والثاني للصخر الأملس. ويلزمها أيضاً أن لا يكون مؤنّثها بالتاءِ فلا يمتنع نحو أرمَل وصَوحان أي يابس الظهر لأن مؤنثها أرملة وصوحانة.

الجُزء الثّاني كَمَعْدِيْ كَرِب[١]. وهوَ يستأثر بالأعلامِ دُونَ الصّفَاتِ. وكذلكَ العُجمَة. وهيَ أن يَكُون الإسْم مِنْ غَيرِ الأوضَاعِ العَربيَّة. وشرطَها أن تَكون عَلَماً في الأَصلِ زَائِداً عَلَى ثلاثة أحْرفٍ[٢] كيُوسفَ. وَكّذا التَّأنيث بالتّاء ظَاهرةً كفَاطِمة وطَلْحَة. أو مقَدَّرةً في مَا زادَ عَلَى الثّلاثة كَزَيْنَب. أو تحرَّك أوسَطهُ مِنَ الثلاثيّ كَسَقَر. فإن سَكَن كَهِنْد جَازَ فيهِ الوَجهَان.

## الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في ما يمتنع بنفسه

تستقرئ في الإسم الممنوع من الصرف ألف التأنيث حيثما وقعت[٣] مقصورة كسكرى ومرضى. أو ممدودة كخنساء وأصدقاء. وكذا صيغة منتهى الجموع كدراهم ودنانير. مالم تلحق مصحوبها التاء كصياقلة فلا يمتنع.

---

(١) قيدنا التركيب بالمزجي ليخرج عنه الإضافي نحو عبدالله فإنه متصرف. والإسنادي نحو تأبط شرا فإنه يحكى على أصله. وقيدنا المزجي بكونه معرب الجزء الثاني احترازا من نحو خمسة عشر وسيبويه فإن الجزء الثاني مبني في الأول على الفتح وفي الثاني على الكسر. فلم يبق إلا نحو معدي كرب وحضرموت وبعلبك. وهذا يعرب جزؤه الثاني غير منصرف ويبنى جزؤه الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كما في معدي كرب فيبنى على السكون.

(٢) لأنها لو لم تكن علما في لغة الاعجام ثم حدثت عليها العلمية عند العرب كبرجق إذا سمي به رجل لم تمتنع. واختلفوا في الثلاثي المتحرك الوسط منها نحو شترا اسم حصن والأكثرون على منعه. وفي الساكن الوسط منه كنوح والأكثرون على صرفه.

ومثلنا المؤنث التاء بفاطمة اسم امرأة وطلحة اسم رجل تنبيها على منعه باعتبار تأنيث الاسم دون اعتبار المسمى.

(٣) أي في كل اسم وقعت فيه نكرة كسكرى وصحراء أو معرفة كسلمى وخنساء. مفردا كما رأيت أو جمعا كمرضى وأصدقاء.

واعلم أن مالا ينصرف إذا أضيف أو دخلته الألف واللام جر بالكسرة[1] كمررت بأفضل العلمآء وقس عليه.

# البَابُ الرَّابِعُ

# في أحكام الاعراب والمعربات وفيه أربعة فصول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في أحكام الإعراب

الاِعرَابُ قَد يَكونُ بالحَرَكاتِ وهوَ الأَصل. وقَد يَكُون بِالحرُوفِ وَهُوَ الفَرعُ والأَصلُ في الإعرابِ بالحَرَكاتِ أن يُرفَع المُعْرَب بالضمَّةِ. ويُنصَبُ بالفَتحةِ. ويُخفَض بالكَسْرةِ. ويُجزَم بالسّكُون. ومَا خَرَجَ عَن ذلك مِمَا ستَراهُ فَهوَ فَرعٌ عَنهُ. وكُلّمَا أعربَ بهِ عَلَى غَيْرِ الأصْلِ فَهوَ يُستعمَل بِطَريق النيابَة عَنْ أصْلِهِ[2].

## الفَصْلُ الثَّانِي

## في مَواطِنِ الإعْرَابِ بالحركَاتِ

الإِعرابُ بالحَرَكات يَكونُ في الاسْمِ المُفردِ كالرجلِ. وجَمع التّكسيرِ

---

(١) بناءً على الخلاف الواقع فيهِ. لأن منهم من يقول أنهُ حينئذٍ يكون منصرفاً. ومنهم من يقول أنهُ لا يزال باقياً على امتناعهِ. في كلٍّ من المذهبين تعليلٌ لا موضع لهُ هنا. وقولنا جُرّ بالكسرةِ يتمشى على كليهما.

(٢) هذا يشمل الحروف وهي الواو والألف والياءُ والنون. وما خرج عن أصل الإعراب بالحركات وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف كما سيجيئُ. وكلٌّ من ذلك يستعمل بالنيابة عن أصلهِ كنيابة الواو عن الضمة والكسرة عن الفتحة. وهكذا البواقي.

كالرجَالِ. وجَمع المؤنَّث السَّالم كالمؤْمِنَاتِ. والفِعلِ المُضَارع المجرَّد عَنِ الضمير البَارز المَرْفُوع كيَضْرِب. فيُرفَع كُلّ ذلكَ بالضمَّة جَميعاً. ويُنصَبُ بالفَتحةِ إلاَّ جَمعَ المؤنَّث السَّالِم فبِالكَسرةِ كرَأيتُ المُؤمِنَاتِ. ويُخفَضُ الاسْمُ بالكسرةِ إلاَّ مَالاَ يَنْصَرف فبالفَتحةِ كمَررتُ بِأحمَدَ. ويُجزَم الفِعل بالسكُون إلاَّ المُعْتلَّ الآخر فيُحذف آخره كَلم يَدْعُ.

واعْلَم أنَّ هذَا الحَذف لاَ يُعدّ مِنَ الإعراب بالحُروفِ لأن المَحذُوف مِن أصُولِ الكَلِمةِ[1]. لكنّهُ لَمَّا كَانَ لاَ يظهَر فيهِ أثر الجَزم لفَقْدِهِ الحَرَكةِ الظَّاهرة حُذِفَ لِلدَلاَلةِ عَلَيهِ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في مَواطِنِ الإعرابْ بالحُروف

الإعرَابُ بالحرُوفِ يَكونُ في الأسْماءِ الخَمْسَةِ وَهيَ أبُوكَ وأخُوكَ وحمُوكَ وفُوكَ وذُو مَالٍ فتُرفَع بالوَاو كَقَامَ أبوكَ. وتُنصَب بالألف كرَأيت أبَاكَ. وتُخفَض باليَاءِ كَمَررتُ بِأبيكَ. وفي المُثنَّى. فيُرفَع بالألِف كقَام الرَّجُلان. ويُنصَب ويُخفَض باليَاءِ كرَأيت الرَّجلين ومَررتُ بالرَّجلين. وفي جمْعِ المذَكَّر السَّالِم. فيُرفَع بالوَاو كقَامَ المُؤْمنُونَ. ويُنصَب ويُخفَض باليَاءِ أيضاً كرَأيتُ المؤْمنينَ. ومَررتُ بالمؤمنينَ. وفي الأفعالِ الخَمسَة وهيَ يَفعلاَنِ

(١) لما كان هذا الحذف يوهم أنهُ من قبيل الإعراب بالحروف لأن المحذوف حرفٌ لا حركة دفعنا هذا الوهم بقولنا لأن المحذوف من أصول الكلمة. أي أن المحذوف للجزم ينبغي أن يكون علامةً للرفع خارجةً عن بنية الفعل كالضمة في نحو يضربُ والنون في نحو يضربان بخلاف آخر الفعل المعتلّ فإنهُ من أصول الفعل وهو لم يكن علامةً للرفع. لكنهم لمّا رأوا استواء صورته في حالة الرفع والجزم لعدم ظهور الضمة عليهِ فرقوا بينهما بحذف آخرِه. وقيل على أن جزمهُ بحذف الضمّة المقدَّرة فيكون الحذف عند دخول الجازم لا بهِ

وتَفعلاَنِ ويَفعلُونَ وتَفعلُونَ وتَفعلينَ. فترُفَع بإثبَاتِ النُّونِ كَما رأيت. وتُنصَب وتُجزَم بِحذفها كَلَم يَضربَا ولَن تقومُوا.

واعْلَم أنّ الأسمَاء الخَمسَة لاَ تُعْرَب هذا الإعراب إلاَّ إذَا كَانَت مُفردةً مُكبَّرة مُضَافةً إلى غَيْرِ ياءِ المُتكلم[1] كَمَا رَأيت. فَإن لَمْ تَكُنْ كذلكَ أُعرِبَت كَسَائر الأسْمَاءِ.

## الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في تقْدِيرِ الإعرَاب

إذَا كَانَ آخِر المُعرَب[2] ألِفاً كالفتَى ويَخشَى قُدِّرَت عَلَيْهِ الحرَكاتِ بِأَسْرِهَا لِتَعذُّر ظُهورها عَلَى الألفِ. وإذَا كانَ واواً بَعْدَ ضَمَّة كَيَدْعُو. أو يَاءً بَعْدَ كَسْرةٍ كالقَاضي ويَرمي. قَدِّرَت الضمَّة والكَسرَة فَقَط[3] استثقَالاً لَهُمَا. فإن حُذِفَ آخِرهُ كقَاضٍ قُدِّرت الحرَكَةُ علَى المَحذوفِ كما تُقَدَّر عَلَى الثَّابِت[4]. ولاَ تَقْدير في ذلكَ إلاّ لِعَارضٍ[5] كالإضَافَةِ إلَى يَاءِ المتَكَلِّم في نَحْوِ

---

(١) لأنها إذا كانت مثنّاةً كأبوين أو مجموعة جمعاً سالماً كأبِنَ أو مكسّراً كآباءٍ أو كانت مصغَّرة كأُبَيّ أو مضافة إلى الياءِ كأبي أُعربت بالحروف التي يُعرَب بها المثنّى والجمع والحركات التي يُعرَب بها جمع التكسير والمفردات ظاهرةً أو مقدَّرةً بحسب مقتضى الحال كبقيَّة الأسمآء.

(٢) أطلقنا المعرب لنتناول الاسم والفعل. وقيدنا الواو بكونها بعد ضمةٍ والياءَ بكونها بعد كسرةٍ احترازاً من نحو دَلو وظَبْيٍ فإن الإعراب بأسرهِ يظهر فيهما كالصحيح.

(٣) هذا مخرج للفتحة لأنها تظهر فيهما.

(٤) أي تُقدّر الضمة والكسرة على ياء قاضٍ المحذوفة كما تُقَدَّران على ياءِ القاضي الثابتة.

(٥) قولنا إلاَّ لعارضٍ يشمل الإضافة التي ذكرناها في الأسماءِ. ودخول نون التوكيد في الأفعال الخمسة نحو هل تَضربانِّ فإنها تُقدَّر فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الأمثال كما مرَّ. وأردنا بقولنا ضَاربيَّ بتشديد الياء جمع ضارب سالماً مضافاً إلى ياءِ المتكلم. وقيَّدناهُ بكونهِ مرفوعاً حينئذٍ يكون بالواو فتُقدّر فيهِ كما سيجيئُ.

غُلامي وضَاربيَّ مَرفُوعاً. فتُقدَّر الحرَكَة في الأوّل لإلتِزامِ الكَسْرِ هُنَاك[١]. والوَاو في الثَّاني لِقَلبِهَا يَاءً[٢]. وقِسْ علَى مَا ذُكِر مَا لَم يُذكَر.

# البَابُ الخَامِسُ

## في تنكير الاسم وتعريفه وفيه ستة فصول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

### في حَقيقَة النَّكِرَة والمَعْرِفَة

الإِسمُ إمَّا نَكِرَةٌ وَهيَ مَا دَلَّ عَلَى مُسمًّى شَائِعٍ في جِنْسِهِ[٣] كَرَجُل. وهيَ الأَصْلُ[٤] في الأَسْمَاءِ. وإمَّا مَعْرِفَةٌ وَهيَ مَا دَلَّ عَلَى مُسمًّى بعَيْنِهِ كَزَيد. وهيَ فَرْع النَّكِرَة.

واعْلَم أنّ المَعْرِفَة تَنْحصر في الضَميرِ والعَلَم واسْم الإشَارةِ والمَوْصول والمعرَّف بأَلْ[٥] والمقصُود بِالنِّداءِ والمُضَاف إلَى مَعْرِفَةٍ. ولكلٍّ مِنْ ذلكَ أحْكَامٌ ستَقفُ عَلَيهَا.

---

(١) أي لأن كسر ما قبل الياء مُلتَزَمٌ قبل دخول العامل فتُقدَّر عليه جميع الحركات. وهو مذهب الجمهور.

(٢) أي تُقدَّر الواو في ضاربيَّ المرفوع لأن أصلهُ ضاربُوْي فَقُلِبَت الواو ياءً وأُدغمَتْ في ياء المتكلم على قياس الإعلال الذي عرفتهُ في بابهِ.

(٣) أي على مسمًّى مشترك بين أفراد جنسهِ لا يختصُّ بهِ واحدٌ دون آخر كرجل يُطلَق على كل ذكرٍ بالغٍ من الناس.

(٤) لأن المسمَّى يكون نكرةً في أول أمرهِ كإنسان مثلاً. ثم يتعيّن بقيدٍ يمنع الاشتراك كزيد فيصير معرفةً. وبهذا الاعتبار يقال إنهُ فرع النكرة.

(٥) خرج بقولنا المعرَّف بألْ نحو الحسَن والحُسَين والعبَّاس من الأعلام التي دخلت عليها ألْ كما ذكرناهُ فإنها باب العَلَم من باب المعرَّف بألْ لأنها كانت معرفةً قبل دخولها فلم تؤثّر فيها تعريفاً. ومن هذا القبيل المقصود بالنداءِ نحو يا رجل مراداً بهِ رجلٌ معيَّنٌ. فإنهُ قد صار معرفةً بقصد المتكلم لهُ وتخصيصهِ إياهُ دون غيره من الرجال بخلاف نحو يا زيدُ فإن المنادى فيهِ كان معرفةً قبل النداء فلم يتعرَّف بهِ.

# الفَصْلُ الثَّانِي

## فِي الضَمِيرِ وأَحْكَامِهِ

الضَميرُ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِمٍ أوْ مُخاطَبٍ أوْ غَائبٍ. وهوَ إمَّا متَّصلٌ بِعَامِلِهِ كَما عَلِمتَ. وإمَّا مُنْفَصلٌ عنهُ كَمَا ستَعلَم. غَيْر أنّ مِنَ المتَّصلِ مَا يَختَصُّ بالرفعِ. وهوَ مَا لَزِمَ الإسْنادَ إلَيهِ بارزاً أو مُستَتراً مِمَّا مَرَّ في تَصريفِ الأفعَال[1]. وَمنهُ مَا يَشْتَرِك بَيْنَ النَصْبِ والجرّ. وَهوَ يَاءُ المُتَكلّمِ وَكَافُ الخِطَاب وَهَاءُ الغَيْبَةِ ملحقتَين بِعلاَمَاتِ الفُروع[2] كَضَربَني ومرَّ بِكَ وأكرَمهُ وهلمَّ جرّاً. وَمنهُ مَا يَشتَرك بينَ الأحكَامِ الثلاثةِ. وَهو نَا كَقُمنَا وَزَارنَا ومرَّ بِنَا. وأمَّا المُنفَصِل فَمنهُ مَا يَلزَم الرَّفعِ. وهوَ أنَا ونَحنُ في التَكلّم. وأنتَ وأنتِ وأنتُما وأنتُم وأنتُنَّ في الخطابِ. وهُوَ وَهيَ وَهُمَا وَهُم وَهُنَّ في الغَيْبة. وَمنهُ مَا يَلزَم النَّصْب وَهوَ إيَّايَ وإيَّاكَ وإيَّاهُ وفُروعِهَا. وكلّهُ لاَ يَسُوغ إلاَّ عِندَ تَعذّر

---

(١) أي مالا ينفكُّ عن إسناد الفعل إليهِ. وهو يشمل ما وقع فاعلاً أو نائب فاعل كتاء المتكلم وواو الجماعة ونون الإناث وكذلك المستتر منهُ كيقوم وتُدعى. ومِنْ في قولنا مما مرَّ في تصريف الأفعال للبيان لا للتبعيض لأننا لم نذكر غيرهُ هناك.

(٢) المراد بعلامات الفروع علامات التأنيث والتثنية والجمع وهي الكسرة والألف كضربكِ ومرّ بها. والميم مع الألف كضربهما. وبدونها كضربهم. والنون كمرَّ بهنَّ. واعلم أن في ضمير المؤنّثة الغائبة خلافاً. فمنهم من يقول أن الضمير هو مجموع الهاءِ والألف. ومنهم من يقول أن الضمير هو الهاءُ مفتوحةً والألف زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث. وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول أن الهاء تكون كنايةً عن الغائب والغائبة فنقول ضربهُ وضربها. وهو المختار ولعلهُ الأولى جرياً على الخطاب ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً بعلامةٍ خارجية.

المُتَّصِل[1] نَحو أنتَ الحقُّ وإيَّاكَ نَعبدُ.

واعْلَم أنَّ المرْفوعَ مِنَ الضَمـيرِ المُتَّصـل يَسْتَترُ في مَـا يَرفعـهُ مِـنَ الأسْمآءِ أيْضاً كالضَّاربِ والمَضْروب[2]. وحُكـم الغَـائبِ مُطْلقـاً أن يَعُـود إلَـى مُتقـدّمٍ لَفظاً نَحو زَيدٌ في دَارهِ أو رتبةً نَحو في دَارهِ زَيدٌ[3]. والهآءُ مِنهُ إذا لَم تلْحقهَـا الألِف[4] تُضَمُّ مَا لَم تَقَع بَعـدَ كَسْرةٍ أو يَـاءٍ سَـاكِنَةٍ فتُكسَر نَحـو مَرَرتُ بـهِ وَعَلَيْهِمَا ويَرميهِم. وَقِسْ عَلَيهِ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في العَلَم

العَلَمُ مَا وُضِعَ لمُعيَّنٍ لاَ يَتناوَل غَيْرهُ. وهوَ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَار نَفسهِ إلَى مُفرَدٍ كزَيْـدٍ ومُركَّـبٍ كَعَبـد اللهِ. وبِاعْتبـار مُسـمَّاهُ إلَـى شَـخصِيٍّ كَمَـا رَأيـتَ. وَجِنسيٍّ[5] كأُسَامة لِلأسَدِ. فَإن تَصدَّر بِأبٍ كَأَبي بَكْرٍ أوْ أُمٍّ كَأُمّ عَـامِرٍ فَـهوَ

---

(١) أي أن كلاً من الضمير المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الإتيان بهِ إلاَّ إذا لم يكن الإتيان بالمتصل كما إذا وقع مبتدأ أو أُريدَ تقديمهُ لغرض فإن المتصل لا يُبتَدأ بهِ ولا يتقدَّم على عاملهِ. وقد يُفصَل الضمير معَ إمكان اتصاله في بعض الصُور نحو أعطيتك إياهُ مع إمكان أعطيتكهُ. ولم نتعرض لهُ لقلَّتهِ وكثرة التفصيل فيهِ كما هو دأبنا في هذا الكتاب.

(٢) في هذا إشارةٌ إلى استتارهِ في الفعل كما ذكرنا في كتاب التصريف. والأسماء تشمل الصفات كما مثَّلنا والمصادر النائبة عن أفعالها نحو حمداً لله. وأسماءَ الأفعال نحو صَهْ وحَذار فإن في كلٍّ من ذلك ضميراً مرفوعاً به على الفاعلية كما في الضارب أو على النيابة كما في المضروب ولذلك مثلنا بهما.

(٣) أي أن الضمير عائدٌ إلى زيد وهو متأخرٌ في اللفظ لكنه متقدّمٌ في المرتبة لأنهُ مبتدأ كما ستعلم في بابهِ.

(٤) احترازٌ من نحو مررتُ بها. ومثّلنا للياءِ الساكنة بقولنا عليهما ويرميهم تنبيهاً على أن المُعتَبر إنما هو سكون الياءِ مع قطع النظر عن حركة ما قبلها.

(٥) العَلَم الجنسيُّ ما وُضع لماهية الجنس الحاضرة في الذهن كأُسامة للأسد وثُعالة للثعلب. وهو في التعيين مثل اسم الجنس المعرَّف بلام الحقيقة. فإذا قلت أُسامة أجرأ من ثُعالة كان بمنزلة قولك الأسد أجرأ من الثعلب.

كنيةٌ. وإلاَّ فَإن أفَاد رفعةً كزَين العَابدين أوضعةً كأنف النَّاقةِ فهوَ لَقبٌ. وإلاَّ فهوَ اسْمٌ(١). وإذَا اجْتَمَعَ أحَدهمَا معَ الاسم تَقَدَّمت الكُنيَةُ كأبي حَفْصٍ عُمَر. وتأخَّر اللَّقَب كهرون الرَّشيد.

واعْلَم إنَّ العَلَم المُركَّب قَدْ يَكونُ إضَافيّاً كعَبداللهِ فيَكون مُعْرَب الجُزعَين. وقَد يَكون مَزجيّاً كَمَعْدِيْ كَرِب فَيكون مَبنيَّ الجزءِ الأول مُطلقاً. معرَب الثَّاني(٢) مَا لَم يَكُن اسمَ صَوتٍ(٣) كَمَا في سِيبَويهِ فَيُبنَى أيضاً.

# الفَصْلُ الرَّابعُ

## في اسْمِ الإشَارَةَ

اسْمُ الإشَارةِ مَا وُضِعَ لِمشارٍ إلَيهِ. فَإن كَانَ قَريباً(٤) فَهوَ ذَا لِلمُذكَّر مِنهُ وَذَان لِمُثنَاهُ. وَذي لِلمُؤَنَّثةِ. وتان لمثَنَاهَا. وأولآءِ لجَمعهمَا. وإن كَانَ بَعيداً فَهوَ ذلكَ وتِلكَ لمُفْرَدَيْهِ(٥). وذانكَ وتانكِ لِمثْنَاهمَا. وأولئِك لجمْعهمَا. فإن أريدَ المتوَسط أشيرَ إليهِ بِمَا لَحِقتهُ الكَاف دونَ اللَّام كذاكَ وتيكَ. وتَدخل هَا

(١) وإذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعاً لها في الإعراب. وأما مع اللقب فإن كانا مفردين كسعيد كُرْز جاز الاتباع والإضافة حيث لا مانع منها كما في الحرث كرز. وإلا تعيَّن الاتباع.

(٢) أي انهُ يُعرب غير متصرفٍ كما علمت. والجزء الأول منه يُبنى على الفتح ما لم يكن آخرهُ ياءً كما في معدي كرب فيُبنى على السكون.

(٣) المراد باسم الصوت ويهِ وهو مبنيٌّ على الكسر فيقال جاءَ سيبويهِ بكسر الهاء. ومن مركبات الأعلام المركب الإسنادي وهو المنقول عن جملة كتأبَّط شراً. وحكمة أن لا يتغيَّر لفظهُ عمَّا عنهُ فيقال جاءَ تأبَّط شرّاً ومررت بتأبَّطَ شرّاً لفظاً واحداً. ولكن يكون في محلّ ذلك الإعراب الذي اقتضاه العامل كما في سائر المبنيَّات.

(٤) أي فإن كان المشار إليهِ قريباً فاسم الإشارة ذا للمذكر منهُ.

(٥) أي أن ذلك لمفردهِ المذكرة وتلك لمفردِ المؤنث.

التَنْبيه عَلَى مَا لِلقَرِيبِ مِن ذلكَ مُطلقاً. وَمَا لِلمُتَوَسطِ مفرداً كَهذا وهَاتيكَ ونَحوهَما.

واعْلَم أنّ مِن أسْمَاءِ الإشَارة مَا يختَصُّ بالمَكَان وهوَ هُنَا لِلقَرِيبِ وهُنَاكَ وهُنالِكَ لِغَيْرِهِ[١]. وكُلُّ ذلكَ مَبنيٌّ في كلِّ حَال غيرَ أنَّ ما وُضِعَ للمثنّى يكونُ بالألف رفعاً وباليَاءِ نصباً وجرّاً كقَامَ هذان ورأيْتُ هَاتَيْنِ. وَهُوَ تَغيير بنآءٍ عِندَ الجُمهور كتَغيِيرِ صيَغِ الضَمآئر المُنفصلَةِ بِحَسَب مَوَاضِعِهَا مِنَ الإعرَابِ[٢].

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في الإسْمِ المَوصُول

المَوصُولُ مَالاَ يَتمُّ جُزءاً مِنَ الكَلامِ إلاَّ بصلَةٍ وعَائدٍ[٣]. وَهوَ الَّذي لِلمُذكَّر. واللَّذانِ لمُثنّاهُ. والَّذينَ لجَمْعِهِ. والَّتي للمُؤنَّثة. واللَّتان لمُثَنّاهَا. واللَّواتي لجَمعهَا. ومَنْ ومَا وأيّ وألْ للجَميعِ[٤]. وكلّ ذلكَ مَبنيٌّ مُطلقاً

(١) أي هناك للمتوسط وهنالك للبعيد. ويستعمل للبعيد أيضاً ثَمَّ بفتح الثاءِ والميم المشدَّدة.

(٢) أي أن هذا التغيير الذي يقع فيهِ ليس تغيير إعرابٍ كما في نحو قام الرجلان ورأيت الرجلين بل تغيير بناءٍ كما تتغير الضمائر المنفصلة فيقال هما في الرفع وإياهما في النصب. وإنما قلنا عند الجمهور لأن في ذلك خلافاً. فإن منهم من يقول أنهُ معربٌ لانتقاضِ البناء بما عارضه من التثنية التي هي من خواص الأسماءِ ... ومذهب الجمهور أنهُ ليس بمثنًّى حقيقةً لأن التثنية تقتضي قبول التنكير وهو لا ينفكُّ عن تعريفهِ. وإنما جاء على صورة المثنَّى فَجعلوهُ بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. ولذلك قلنا ما وُضع للمثنَّى أي للاثنين المشار إليهما ولم نقل المثنَّى لئلاَّ تلزمه حقيقة التثنية والإعراب.

(٣) أي مالا يصير جزءاً تاماً من الكلام كالمبتدأ والفاعل ونحوهما.

(٤) أي أن هذه الموصولات مشتركة للمفرد والمثنى والمجموع مذكراً ومؤنثاً بخلاف الذي وفروعهِ فإن لكل مقامٍ واحداً منها مختصّاً بهِ.

سِوَى أيّ فَإنَّها تُبنَى علَى الضمِّ إذَا أضيفَت وَحُذِفَ صَدْر صِلَتِهَا[1] نَحو يُعجبني أيُّهم قَائِمٌ. وتُعرَب إن لم تَكُن كذلكَ[2]. وَحُكم مَا وُضعَ للمُثنَّى هُنا حكمهُ في الإشَارةِ[3]. وأمَّا الصِلَة فَحُكْمهَا أن تكونَ صفةً مَحضةً معَ ألْـ كَجَآءَ الضَارب والمَضرُوب. وجملَةً خَبَريةً معَ غَيرهَا مُشتَمِلة عَلَى ضمير يُطَابقُ المَوصُول كَجَاءَ الَّذي قَامَ أبوهُ. أو شُبهَ جُملَةٍ وهوَ الظَّرفُ والمَجرور كَعَرفتُ مَا عِندَ القَومِ. وقَرَأتُ مَا في الكِتَاب. وقِسْ عَلَيْهِ.

# الفَصْلُ السَّادِسُ

## في المُعَرَّف بِألْ

إذَا لَم يَكُن مَصْحُوب ألْ مِمَّا يَقَع صِلةً لَهَا كمَا عَلِمت فإن كَانَ مَعهُوداً كَما في قَولِكَ اشتَريتُ فرَساً ثمَّ بعتُ الفَرسَ فَهيَ حَرفٌ لِتَعريفِ العَهْد. وإلاَّ فَلتَعريف الجِنْسِ كَما في قَولِكَ الرَجلُ أفضَلُ مِنَ المَرأةِ وهِي في

---

(١) أي أن كل هذه الأسماءِ مبنيةٌ في كل حالٍ إلاَّ ما استثنيناهُ منها وهو أيُّ فإنها تُبنَى بشرطٍ. والمراد بصدر صلتها الضمير المصدَّرة بهِ الصلة كما سترى.

(٢) هذا يدخل تحتهُ ثلاث صوَر. إحداها أن تُضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبني أيُّهم هو قائِمٌ. والثانية أن لا تُضاف ولا يُذكَر صدر الصلة نحو يعجبني أيٌ قائِمٌ والثالثة أن لا تُضَاف ويُكَّر صدر الصلة نحو يُعجبني أيٌّ هو قائمٌ. وهي تُعرَب في كل هذه الصور بخلاف الصورة التي ذكرناها.

(٣) المراد حكمهُ في البناَء كما مرَّ في مثنَّى الإشارة. وأما الذين فهي مبنيةٌ على الياء وقد دخلت تحت قولنا وكل ذلك مبنيٌّ مطلقاً. وقيَّدنا صلة ألـ بالصفة احترازاً من الموصوف كالرجل وقيَّدنا الصفة بالمحضة احترازاً مما غلبت عليه الإسمية كالقاضي أو دلَّ علي تفصيلٍ كالأحسن فإن ألـ فيهما حرف تعريفٍ. واختُلف في الصفة المشبهة كالحَسَن فقيل ألـ فيها موصولةٌ وقيل حرف تعريف أيضاً. وفي كلا المذهبين كلامٌ لا موضع لهُ هنا. وقيَّدنا صلة غير ألـ بالجملة احترازاً من المفرد نحو جاءَ الذي قائِمٌ. وقيَّدنا الجملة بالخبرية وهي المحتملة الصدق والكذب احترازاً من الإنشائية نحو جاءَ الذي هل تحبُّه فإن كل ذلك لا يصلح أن يكون صلةً.

جَميع أحْوالهَا[١] تعَاقبَ التَّنْوين[٢] فَلا يَجتَمِعَان في اسْمٍ مُطلقاً. وأمَّا المُنَادَى والمُضَاف فَسَيأتي الكَلاَم عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا في مَكَانِهِ.

واعْلَم أنّ الإسْم لاَ يَستَحقُّ الإعرَاب إلاَّ بعـدَ التَّركيب[٣]. والوَاقع منهُ في التركيبِ إمَّا عمدةٌ[٤] في الكلاَمِ وَهُوَ الفَاعِلُ ونائبهُ والمُبتدأ وخبره. ولهُ مِن الإعرابِ الرفع. وإمَّا فَضلَةٌ وَهوَ المَفعُول[٥] والمُستَثنَى والحَال والتَّمييز. ولهُ النَّصبُ. وإمَّا بَيْنهمَا وهوَ المُضَاف إليْهِ[٦]. ولَهُ الخَفضُ. غَيْرَ أنَّ مِنْ ذلكَ مَا يَختَلِفُ حكمهُ[٧] لِعَارضٍ كَما سترى. وسَيأتي بَسط الكلام عَلَى كُلٍّ ذلكَ بالتَّفصِيلِ.

(١) هذا يشمل الموصولة والحرفية وهي العهدية والجنسية كما ذكرنا. والزائدة كالداخلة على التمييز في قولهِ

رأيتك لَّما ان عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفسَ يا قيسُ عَن عمرِو

والداخلة على بعض الأعلام المنقولة للمح ما نُقِلَتْ عنهُ كالحَسن والعباس. ولم نتعرَّض لهما لندور الأولى مع شذوذٍ فيها وخروج الثانية عما نحن بصَدَدِهِ لأن الكلام في المعرَّف بألْ وهي لا تفيد تعريفاً.

(٢) هذا مأخوذٌ من معاقبة الرَّجلين في السفر على مطيَّةٍ واحدةٍ إذا كان يركب هذا تارةً وذاك أُخرى فلا يركبان معاً.

(٣) أي أن الاسم بمفرده كزيد لا يستحقُّ إعراباً لفقد العامل. وإنما يستحقُّ الإعراب بعد تركيبهِ كما إذا قيل قام زيدٌ أو زيدٌ قائِمٌ.

(٤) المراد بالعمدة مالا يتركب الكلام بدونهِ كالفاعل والخبر ونحوهما بخلاف الفضلة لأنها لا تكون ركناً للإسناد.

(٥) يتناول المفعول المطلق والمفعول بهِ والمفعول فيهِ والمفعول لهُ والمفعول معهُ.

(٦) أي أن المضاف إليهِ متوسطٌ بين العمدة والفضلة نحو رأيت غلام زيدٍ. ويقع في موضع عمدةٍ كسرَّني قدوم الأمير. وفي موضع فضلة كهذا راكب الفرس.

(٧) المراد بذلك المبتدأ أو الخبر لعروض النواسخ عليهما، وبعض المفاعيل لعروض النيابة عن الفاعل عليهِ كما سترى. وإنما أتينا بهذه العبارة هنا لأننا قد أشرفنا على ذكر المركَّبات فجعلناها كالمقدّمة لها.

# البَابُ السَّادِسُ

# في مرفوعات الأسماءِ ومتعلقاتها وفيهِ تسعة فصول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في الفَاعِلِ

الفَاعِلُ مَا أُسْنِدَ إِلَيهِ فعلٌ تَامٌّ مَعْلومٌ مَقَدَّمٌ عَليهِ[١] كقَامَ زَيْدٌ فَإن تَأخَّر عنهُ خَرَجَ عَنِ الفَاعِلِيَة. وإذَا كَانَ الفَاعِلُ مُؤَنَّثاً لَحِقَتْ فِعلَهُ عَلاَمَةُ التَّأْنيث كقَامَتِ الجَاريةِ. فَإِن كَانَ منفَصلاً عَنهُ أوْ مجازيّاً ظَاهِراً جَازَ تركهَا كَحَضر المَجلس امْرأةٌ وَطلَعَ الشمسُ[٢]. وإذَا كَانَ مثنًّى أو مَجموعاً جَرى الفِعلَ مَعَهُ عِندَ الجمْهُور كَما يَجري معَ مُفرَدهِ نَحوَ جَاءَ الرجَلاّن وقَامَت المؤمنَات[٣]. فإن كَانَ المَجمُوع لمذَكَّرٍ مُكسّراً جَاز تأْنيث فِعلهِ كقَامت الرّجَال[٤]. والفَاعلُ مقدَّمٌ عَلَى مَا سواهُ مِن مُتعلقات الفِعْل مَا لَم يُفضِ تَقْديمهُ إلَى

---

(١) قيَّدنا الفعل بالتام احترازاً من الأفعال الناقصة ككان وأخواتها فإن ما تُسنَد لا يُعدُّ فاعلاً لها. وقيَّدنا التام بالمعلوم احترازاً عن المجهول في نحو ضُرِب زيدٌ فإن المسند إليهِ نائبٌ عن الفاعل لا فاعلٌ.

(٢) أي إذا قيل زيدٌ قام لم يكن فاعلاً بل مبتدأ والفعل خبراً لهُ. وقيَّدنا المؤنث المجازيَّ بالظاهر لأنه لو كان مضمراً لزمتهُ العلامة فيقال الشمس طلعت.

(٣) أي لم تلحقهُ علامة التثنية والجمع فيقال جاء الرجلان وقام المؤمنون وجاءَت المرأتان وقامت المؤمنات كما يقال جاءَ الرجل وجاءَت المرأة. وإنما قلنا عند الجمهور لأن بعض العرب يُلحقهُ العلامة نحو قامَا أخواك وجاءُوا بنوك. وهي لغةٌ شاذَّةٌ لا معوَّل عليها ويُعبَّر عنها بلغة أكلوني البراغيثُ.

(٤) أي أن جمع التكسير لمكرٍ يجوز إلحاق التاءِ لفعله بخلاف مفردهِ كقامت الرجال وقالت العلماء.

إخْلال كَفَصلِ الضَمير معَ إمكَان اتّصالهِ فَيَجب تأخيرهُ كَضَرَبَني زَيدٌ(١). فإم لَم يكن موجبٌ لِتأخيرهِ كَما مَرَّ ولاَ مَانعٌ كالتباسهِ بـالمَفعُول في نَحوِ ضَربَ الفتَى يَحيَى جَازَ التأخير كَضَرَبَ عُمراً زَيْدٌ(٢). وقِسْ عَلَى كُلّ ذلكَ.

# الفَصْلُ الثّانِي

## في نَائِبِ الفَاعِلِ

قَد يُحذَف الفَاعِل لأمرٍ كَالجَهلِ بهِ فَينوبُ عَنهُ في جَميعِ أحكَامهِ(٣)

---

(١) أي أن الفاعل يُقَدَّم على غيرهِ من متعلقات الفعل إلاَّ إذا أدَّى تقديمهُ إلى إخلالٍ من حيث اللفظ كفصل الضمير مع التمكن من وصلهِ في نحو ضربني زيدٌ أو عودهِ على ما تأخر لفظاً ورتبةً في نحو باع العبدَ سيّدُهُ فيجب تأخيرهُ كما رأيت لأنه لو قُدِّم لزم أن يقال ضَرَبَ زيدٌ إياي وباع سيِّدُهُ العبد وكلاهما مردودٌ. أو من حيث المعنى كإرادة حصر الفاعل نحو إنما ضَرَبَ عمراً زيدٌ. فلو قيل إنما ضرب زيدٌ عمراً كان الحصر للمفعول وهو خلاف المقصود.

(٢) أي يجوز تأخير الفاعل إذا لم يكن لذلك مانعٌ لفظيٌّ كضربتُ زيداً. فإنه لو أُخِّر لزم أن يقال ضرب زيداً أنا فانفصل الضمير مع إمكان اتصاله. أو معنويٌّ كإرادة حصر المفعول نحو إنما ضرب زيدٌ عمراً. فإنه لو أُخِّر كان الحصر للفاعل. ومن ذلك التباس أحدهما بالآخر عند فقد القرينة نحو ضرب هذا ذاك فيجب حفظ الترتيب مدلولاً فيهِ على الفاعل بالتقدُّم. فإن وُجِدَت قرينةٌ لفظيةٌ نحو ضرب عمراً زيدٌ أو معنويّةٌ نحو فهمَ المعنى موسى جاز التأخير لعدم الالتباس.

واعلم أن قولنا ما أُسند إليهِ أعمُّ من أن يكون المُسند إليهِ ظاهراً كقام زيدٌ أو مضمراً كقمت. وهكذا في سائر الأبواب المحتملة وقوع المعمول فيها مضمراً في حالة الرفع وغيرهِ. وذلك يُستفَاد من قولنا في الفصل السابق أن الإسم لا يستحقُّ الإعراب إلى آخرهِ ولا يخفى أن الإسم يتناول الظاهر والمضمر.

ويجري مع الفاعل مجرى الفعل في جميع أحكامه وكل ما تضمن معنى الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما نحو زيدٌ قائِمٌ أبوهُ وحَسَنٌ وجههُ. وهكذا في سائر الأبواب. وإنما اقتصرنا هنا على ذكر الفعل اعتماداً على ما سنذكرهُ في باب أحكام الفعل وأعمالهِ. وهو يعمُّ جميع معمولات الأسماء فيغني عن التكرار في أفرادها.

(٣) أي في الرفع والتأخر عن العامل وبقية الأحكام التي ذكرناها في باب الفاعل.

المَفعُول بهِ مُسنَداً إليهِ مَجهُول فِعلهِ[1] كَضُرِبَ زَيدٌ. فَإن كَانَ الفِعلُ يتَعدَّى إِلَى أكثَر مِنْ مَفعُولٍ رُفِعَ الأَول نَائباً وجَرَى مَا يَليهِ عَلَى نَسبهِ نَحو أُعْطِيَ زَيدٌ دِرهماً[2].

واعلَم أنهُ إذَا لَمْ يَكُن في الكَلاَمِ مَفعولٌ بهِ[3] ناب عَنِ الفَاعِلِ مَا صحَّ الإسنَاد إليهِ لَفظاً ومعنًى مِن ظرفٍ أو مَصْدرٍ كَسُهِرَت لَيلةُ العيدِ وَقِيلَ قولٌ حَسَنٌ[4]. وقِس عَلَيْهِ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في المبتدأ والخَبَر

المُبتَدأ هُوَ الاِسْم المُجرَّد عَنِ العَوامِل اللَّفظِيَة لِلإِسنَادِ. والخَبَر هُوَ الجُزءُ

---

(١) أي مجهول فعل الفاعل كما في نحو ضَرَب زيدٌ عمراً فإنهُ إذا حُذِف الفاعل منهُ أُسنِد مجهول فعلهِ إلى المفعول بهِ فيقال ضُربَ عمروٌ. أي استمرَّ بالمفعولية التي كان منصوباً بها. وهو يشمل ما كان المنصوب فيهِ واحداً كما في أعطي زيدٌ درهماً أو اثنين نحو أعلم زيدٌ عمراً قادماً.

(٢) أي استمرَّ على نصبه بالمفعولية التي كان منصوباً بها. وهو يشمل ما كان المنصوب فيه واحداً كما في أعطي زيدٌ درهماً أو اثنين نحو أعلم زيدٌ عمراً قادماً.

(٣) هذا يؤْذِن بأن المفعول بهِ هو الأولى بالنيابة عن الفاعل. فإذا وُجِد كان هو النائب على الأصحّ والإجاز أن ينوب غيرهُ مما ذكرناهُ بعد ذلك ... ولا يخفى أن المفعول بهِ أعمُّ من أن يكون صريحاً نحو ضربت زيداً أو غير صريحٍ نح مررت بزيدٍ كما سيأتي في بابهِ. فدخل فيه نحو مُرَّ بزيدٍ ولذلك لم نتعرض لإفرادهِ بالذكر طلباً للإختصار.

(٤) هذا ضابطٌ جرى عليه بعض المحققين. وهو احترازٌ عمَّا لا يصحُّ الإسناد إليه إمّا من جهة اللفظ كالظروف والمصادر غير المتصرفة أي التي لا يقع الظرف منها إلا مفعولاً فيه نحو لَدَى ولا يقع المصدر إلا مفعولاً مطلقاً نحو سبحان الله. فإنها لا تقبل الإسناد إليها لأنـهُ يُستلزم إخراجها عمَّا وُضعت عليهِ. وأما من جهة المعنى كالظروف والمصادر غير المختصَّة بوصفٍ أو إضافة فإن الإسناد إليها لا يفيد كما إذا قيل جُلس مكانٌ وقضي قضاءٌ لأن المكان المُبهم يستلزمهُ الفعل والمصدر المبهم يستفاد من الفعل فلا يفيد الإسناد إليهما زيادةً في المعنى.

المُتمّمِ فَائِدتهُ[1] مِنْ مُفرَدٍ كَزيدٌ قائِمٌ. أو جُملَةٍ خَبَريّة مُرتَبطة بِهِ كَزيدٌ قَامَ أبوهُ. أو شُبه جُملةٍ كَزيدٌ عِنْدَكَ أو في الدَّار. وَحكم المُبتَدأ أن يَكونَ مَعْرفَةً مُقدَّمةً. وعَكسهُ الخَبَر. فإن تَخصَّصَت النَّكرة[2] جَازَ الابْتدَاءُ لِقُربهَا مِنَ المَعْرفةِ نَحو رَجلٌ عَالِمٌ زَارَنَا. وإذَا أُريدَ الحُكْم بمَعْرفةٍ جَازَ الإخبَار بِهَا لوُقُوعهَا في مَظنَّة الجهَالةِ كَالنَّكِرَة[3] نحو هذَا عَبْدالله. وقَد يُعكَس التَرتيب لِعَارضٍ كحَصرِ المُبتدَأ فَيُؤَخَّر نحوَ مَا في الدّار إلاَّ زَيدٌ. وَوُقُوع الخبَر ظَرفاً لِنَكِرةٍ فَيُقدَّم نحو عِندي غلامٌ. فَإن لَم يَكُن لِلعَكْسِ مُوجبٌ كَما مرَّ. ولاَ مَانِعٌ كَوقوُعِ المُبتدَأ استِفهَاماً نَحو من في الدّار. أوْ وُقوع الخَبرِ فعلاً لهُ نَحوَ زَيْدٌ قَام. جَاز فيهمَا نَحو قَائِمٌ زَيدٌ[4].

---

(١) أي المتمم فائدة المبتدأ. ومن في قولنا من مفردٍ للبيان. وقد عرفت الجملة الخبرية في باب الموصول. وقولنا مرتبطة بهِ أي بالمبتدأ كارتباطها بالضمير في قولنا زيدٌ قام أبوهُ أو بالإشارة في قولك عبدالله ذاك أميرٌ وغير ذلك مما يُذكَر في المُطوَّلات. والمراد بشبه الجملة الظرف والجارّ والمجرور وقد جمعناهما في قولنا عندك أو في الدار.

(٢) أي جُعِلَت أخصَّ مما كانت كما إذا وُصِفَت نحو عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ أو أضيفت نحو عدلُ ساعةٍ خير من عبادةِ ألف شهر. ولما كان المراد بتخصيصها تقربهما من المعرفة اعتبروا العموم فيها من المخصصات نحو مهرٌ أفضلُ من بعيرٍ لأنها حينئذٍ تكون كالمعرَّف باللام الجنسية. وأكثر ما يكون ذلك بعد النفي نحو ما أحدٌ في الدار أو الاستفهام نحو هل شيخٌ في المدينة. ولذلك قالوا إن مسوّغات الابتداءِ بالنكرة كلها ترجع إلى الخصوص والعموم.

(٣) لأن المراد بالخبر أفاد المخاطب ما كان يجهلهُ وذلك من شأن النكرات. فإذا وقعت المعرفة في هذا المقام جاز الإخبار بها حينئذٍ تكون بالنسبة إلى المخاطب في حكم النكرة. واعلم أن وقوع الخبر معرفةً مشروطٌ بكون المبتدأ معرفةً أيضاً فلا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة. ولم نتعرَّض لذكر هذا الشرط لأن بناءَ الكلام في عبارتنا على خروج الخبر بنفسه عن الأصل فيتضمن كون ذلك مع بقاءِ المبتدأ على أصله.

(٤) وقوع الخبر ظرفاً يتناول وقوعهُ جاراً ومجروراً أيضاً نحو لي غلامٌ لأن حكمها واحدٌ في جميع الأبواب. وقيدناهُ بكونهِ لنكرةٍ لأنهُ لو كان لمعرفةٍ لم يكن تقديمهُ واجباً. وقيدنا الخبر الواقع فعلاً بكونه للمبتدأ لأنهُ لو

وَاعْلَم أنّ المُبتَدأ قَد يَكونُ مَوصوفاً[1] يُسنَد إلَيهِ الخَبَر كَما مرَّ وَهوَ الأصْل. وقَد يَكُونُ صِفَةً تُسنَد إلَى مَرفُوعهَا الظَّاهِر[2] بَعْد نَفي أو اسْتِفهَام فَتَستَغْني بهِ عَنِ الخَبَر. غَير أنَّها إن كَانَت لاَ تُصلح خَبراً: نَحوَ مَا قَائِمٌ أخَواكَ وَهَلْ مَضرُوبٌ بَنوكَ تُعيَّن الابتدآء بهَا. فإن صلحَت لُمفردٍ نَحو مَا قَائِمٌ زَيْدٌ جَازَ الوَجهَان[3]. وقَد يَدخل عَلَى المُبتدأ والخَبر مَا يَنسخُ حُكْمهمَا لفظاً ومَعنًى[4]. وهوَ كانَ وإنَّ وظَنَّ ومَا يَجري مَجراهنَّ[1] ويُقال لَهُنَّ النَواسِخ.

---

كان لغيرِهِ نحو زيدٌ قام أبوهُ لم يمتنع تقديمهُ ... واعلم أن مما يوجب تأخير المبتدأ أن يشتمل على ضمير ما اشتمل عليهِ الخبر نحو في الدار صاحبها. ومما يوجب تقديم الخبر أن يكون اسم استفهام نحو أين الطريق. ومما يوجب حفظ الترتيب أن يستوي الطرفان في التعريف والتنكير مع فقد القرينة نحو أخي رفيقي وأفضل منك أفضل مني. وقد أهملنا كثيراً من أحكام هذا الباب بعضها لكراهة التطويل الذي لا يحتملهُ الكتاب. وبعضها للاعتماد على ما ذكرناهُ أو سنذكره من القوانين الكلية التي يُرجَع إليها في مواقعها. وهكذا فعلنا في سائر الأبواب طلباً للاختصار والتسهيل على المبتدىء.

(١) المراد بالموصوف ما يقابل الصفة أي يكون اسماً يُوصَف بغيرِهِ كما هو شأن المبتدأ فإن الخبر وصفٌ لهُ في المعنى. وفي قولنا وهو الأصل تلويح اعتذار عن اقتصارنا عليهِ في التعريف لأن الأصول أحقُّ بالاعتبار. والصفة في قولنا وقد يكون صفةً تشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. ومرفوعها يشمل ما كان فاعلاً لها نحو ما قائمٌ أخواك أو نائب فاعلٍ نحو هل مضروبٌ بنوك كما مثَّلنا.

(٢) قيَّدنا المرفوع بالظاهر احترازاً عن الضمير المستتر في نحو ما قائمان أخواك. فإن الصفة فيه قد رفعت ضمير الأخوين المستتر فيها لأنَّها مثنَّاةٌ. ولو رفعت لفظهما لكانت مفردةً كما علمت في باب الفاعل. ومن ثمَّ وجب أن تكون خبراً مقدّماً وما بعدها مبتدأ مؤخَّراً. ولما كان الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر في استقلاله توسعوا في إدخالهِ هنا تحت الظاهر. فيدخل في المسألة نحو ما قائِمٌ أنتما. وكل ذلك مشروطٌ بوقوع الصفة بعد النفي والاستفهام. فإن لم تقع بعدهما تعيَّن كونها خبراً مقدَّماً مطابقاً لما بعدها في الإعداد.

(٣) قولنا غير أنها إلى آخرهِ تقسيمٌ للابتداء بها في الوجوب والجواز. وقلونا لا تصلح خبراً أي لا تطابق المرفوع في الإعداد نحو ما قائِمٌ أخواك أو بنوك فإنها مفردةٌ والمرفوع غير مفردٍ فلا تصلح خبراً لهُ. وأمَّا إن صلحت خبراً للمفرد نحو ما قائِمٌ زيدٌ فيجوز أن تكون مبتدأ وما بعدها فاعلاً أغنى عن الخبر. وان تكون خبراً مقدَّماً وما بعدها مبتدأ مؤَخراً.

(٤) أي يغير حكمها اللفظيَّ من جهة الاعراب والمعنويَّ من جهة الزمان وغيرهِ مما سترى.

وسَيَأْتي الكَلاَم عليهنَّ بالتفصيل.

## الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في كَانَ وأخوَاتـهَا

هِي كَانَ وصَارَ وأَصبحَ وأضحَى وظلَّ وأمسَى وبَاتَ وَمَا زَالَ وَمَا بَرِحَ ومَا انفَكَّ ومَا فَتِئَ ومَا دَامَ ولَيْس. ويُقالُ لَهَا الأفعالُ الناقصَة[٢]. وكُلّها تَرفعُ المُبتَدأ علَى أنهُ اسْمهَا وتَنصبُ الخَبَرَ عَلَى أنهُ خَبَرُهَا. نحو كَانَ العَالِمُ جَاهلاً وليسَ الجَاهِلُ كَرِيماً. وقِس مَا بَيْنَهمَا. غَيْرَ أنَّ مِنْ هذِهِ الأفعال مَالاَ يَتَصرَّف أصْلاً وهوَ دَامَ[٣] ولَيْسَ. وَمِنهَا مَا يَتَصرَّف شيئاً وهوَ المنفيُّ فإنهُ يُستَعْمل مِنْهُ مُضَارِعٌ فقَط. وَكلاَهُمَا يَمتنعُ تَقديمَ خَبَرهِ عَلَيهِ[٤]. ومِنهَا مَا يَتَصرَّف تَماماً وَهوَ البوَاقي ولاَ يمتنعُ فيهِ ذلكَ نَحو قَائماً كَانَ زَيدٌ. وأمَّا الاسْمُ فَحكمُهُ معَ الفِعلِ حُكْم الفَاعِلِ ومَعَ الخَبرِ حُكم المُبتدأ كَمَا عَلِمت[٥] فيقَاسُ عَليهمَا.

---

(١) المراد بهِ اخوتهنَّ والحروف العاملة عمل البعض منهنَّ كما سيأتي. وهذه العبارة جعلناها توطئة لورود النواسخ في باب المرفوعات.

(٢) يقال لهذه الأفعال ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها كالأفعال التامَّة.

(٣) أي دامَ الواقعة في هذا التركيب نحو لا أضحك ما دمتُ حيّاً. وما الداخلة عليها مصدريَّةٌ زمانية أي مدة دوامي حيّاً.

(٤) أي لا يقال ماحيّاً دمتُ ولا ما قائماً زال زيدٌ. وأما على الاسم فلا يمتنع نحو ما زال قائماً زيدٌ.

(٥) أي أن الاسم في هذا الباب يجري مع الفعل المُسنَد إليهِ مجرى الفاعل في التزام التأخير عنهُ وتأنيث العامل لهُ وإفراده معهُ وهلمَّ جرّاً. ويجري مع الخبر المبتدأ مع خبرهِ في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير وجوباً وجوازاً وامتناعاً كما عرفت هناك فلا حاجة إلى التكرار.

واعلم أن هذه الافعال ما عدا زال وفتئ وليس تُستعمل تامة كبقية الأفعال فتستغني عن الخبر ويكون مرفوعها فاعلاً كقوله:

قَد كَانَ مَا كَانَ مِنَّا ... واللهُ خَيْرٌ وأبقَى

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في كَادَ وأخَواتِهَا

هِيَ كَادَ وأوشَكَ وعسَى وشَرعَ وأنشأَ وطَفِقَ وعَلِقَ وأخذَ وَجَعَلَ في المَشهُورِ[1]. ويُقال لَهَا أفعَال المُقَارِبَة. وهيّ تَعمل عَملَ كَانَ غَيْر أنَّ خبرَها لاَ يَكُون إلاَّ فِعلاً مُضَارعاً رافِعاً ضَمير اسْمِهَا[2] نَحو كَادَ الفَارسُ يَسقطُ وَجَعلَ الشَّاعر يُنشِد. والأكثَر في عَسَى وأوشَكَ اقتران خَبَرهمَا بِأنَّ المصْدَرية نحو عَسَى الله أن يأتي بِالفَتحِ. وعَكسِهمَا كَادَ. وأمَّا شَرَعَ وأخَواتها فيمتَنعُ ذلكَ في أخبَارهنَّ البَتَّة. ولاَ يَشتقُّ مِنْ هذهِ الأفعال إلاَّ مُضَارعٌ لكَادَ وأوْشَكَ[3]. وكُلّهَا يُحفَظُ التّرتيب مَعهَا عَلَى الإطلاَقِ[4].

---

ويُتَصرَّف في كان بما لا يُتصرَّف في غيرها من أخواتها. فتقع زائدةً نحو ما كان أحسن زيداً. ويجوز حذفها مع اسمها بعد إنْ ولو الشرطيتين كقوله قد قيل ذلك إن صدقاً وإن كذباً وقوله لا يأمن الدهر ذو بغيٍ ولو ملكاً أي ان كان القول صدقاً ولو كان ذو البغي ملكاً. ويقع خبرها فعلاً ماضياً مقترناً بقد نحو كان زيدٌ قد حَضَر. ويجوز حذف نون مضارعها المجزوم نحو لم يشك زيدٌ قائماً. وكل ذلك لا يتأتى في غيرها.

(١) من هذه الأفعال كاد وأوشك للمقاربة. وعسى للرجاءِ وشرع وما يليها الشروع. ولكن قيل لها أفعال المقاربة تغليباً. وإنما قلنا في المشهور لأن من أفعال المقاربة كرَبَ وههل أيضاً. ومن أفعال الرجاء حَرَى واخلولق ومن أفعال الشروع هبَّ وابتدأ وقام وغير ذلك. ولكن المشهور منها ما ذكرناهُ فاقتصرنا عليهِ.

(٢) لانهُ لا يجوز أن يرفع غيرهُ فلا يقال كاد الفارس يسقط رمحهُ.

(٣) هذا هو المشهور في الاستعمال. وندر مجيءُ اسم فاعلٍ لأوشك واندر منه مجيئهُ لكادَ.

(٤) أي أن جميع هذا الباب يتقدَّم الفعل فيهِ على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز الإخلال بالترتيب.

# الفصل السادس

## في مَا ولاَ الحجَازيتَين

تُحمَل مَا النّافيَةِ علَى لَيسَ عِندَ أهْلِ الحجَاز[١] فتعمَلُ هذَا العَمَلِ بِشَرطِ حِفظِ النَّفي والتَرتيبِ. نحو مَا زَيدٌ قَائماً. فإن انتقَضَ النَّفي أوْ اختَلفَ التَرتيب أُهمِلَت نحو مَا زيدٌ إلاَّ شَاعِرٌ[٢] ومَا قَائِم زيدٌ[٣]. وإمَّا لاَ فَإن أُريد بهَا نَفي الوَاحِد[٤] أُلحِقت بِهَا في العَملِ. غَيْر أنهُ يُشتَرط فيها أن يَكُون مَعمُولاَهَا نَكرتينِ نَحو لاَ رَجلٌ حَاضِراً. وإن أريدَ بِهَا نَفي الجِنْس فلهَا حُكمٌ آخر كَمَا ستَعلَم.

# الفصل السابع

## في إنَّ وَاَخوَاتهَا

هِيَ إنَّ وأنَّ وكَأَنَّ ولكِنَّ ولَيْتَ ولَعلَّ. ويُقال لَهَا الحُروف المُشبَّهة بالأفعالِ. وهيَ تَعمَلُ عَكس عَملَ كَانَ فَتَنصُب الاسْمَ وتَرفَعُ الخَبر نَحو إنَّ زَيداً قَائِمٌ ولَعلَّ اللهَ غَافِرٌ. وقِس عَلَيه. لكنَّ أنَّ المَفتُوحَة الهَمزَة لاَبدَّ لَها مِنْ

---

(١) قيَّدنا هذه اللغة بأهل الحجاز لأن التميمين يهملونها فلا تعمل عندهم شيئاً.

(٢) أي بشرط بقاء معنى النفي. وقد فسَّرناهُ بقولنا فإن انتقض النفي ومثَّلنَا لهُ بقولنا ما زيدٌ إلا شاعرٌ فإنه يقتضي إثبات الشاعرية لزيد لا نفيها عنهُ.

(٣) قولنا ما قائِمٌ زيدٌ يجوز أن يكون زيدٌ فيه مبتدأ مؤخَراً أو فاعلاً أغنى عن الخبر علمت في باب المبتدأ.

(٤) أي نفي الواحد فقط من أفراد الجنس. فإذا قيل لا رجلٌ في الدار كان النفي لوجود رجلٍ واحدٍ فيها واحتمل أن يكون فيها رجلان أو أكثر بخلاف التي يراد بها نفي الجنس فإنها تنفي الجنس بأسرهِ حتى لا يرد معها هذا الاحتمال.

عَامِلٍ يَتَسلَّطُ عَلَيها[1] فتُأوَّل مَعَ خَبرهَا بمَصدرٍ وَهُوَ الضَابطُ فيهَا[2] نَحو بَلَغني أنَّ زيداً قَادِمٌ. أي بَلَغني قُدومُ زيدٍ. ويَلزم الخَبَر التَأخِير في هذَا البَابِ مَا لَم يَكُن ظَرفاً أوْ مَجرُوراً فيجُوز تَوسطهُ نَحو إنَّ عِندكَ أوْ في الدَّار زَيداً. وقَد تلحَق هذهِ الحرُوفَ مَا الزَّائِدَة فتَكفُّهَا عَنِ العَمل[3] إنَّما زَيدٌ قَائِمٌ. وتَدخلُ لاَم الابتدَاءِ عَلَى مَا تَأخَّر مِنَ مَعْمُولَيْ إنَّ المكسُورَة[4] فَلا تُغيّر شَيئاً مِنْ حُكمِهِ[5] نَحو إنَّ زيداً لَقَائِمٌ. وإنَّ في الدَّار لَزيداً. وقِس عَلَى كُلِّ ذلك.

# الفَصْلُ الثَّامِنُ

## في لاَ النَّافيَة لِلجنْسِ

تَعمَلُ لاَ النَّافيةِ لِلجنْسِ هذَا العَمَل في النكِراتِ المتَّصلَة بهَا. غَيرَ أنَّ اسْمَها إنْ كَانَ مضَافاً أو مُشَبَّهاً بالمُضَافِ نُصِبَ لفظاً نَحو لاَ غُلاَمَ سَفرٍ

---

(١) هذا يشمل العامل اللفظيَّ نحو علمت أنَّك محسنٌ والمعنويَّ نحو عندي أنَّك فاضلٌ. فإن عاملها في الأول الفعل وفي الثاني الابتداءُ. وقيَّدنا العامل بكونه يتسلَّط عليها احترازاً من نحو علمتُ أنَّ زيداً لقائمٌ. فإن العامل معلقٌ عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكره في بابِ ظنَّ فلا يتسلط عليها. ومن ثمَّ تكون مكسورة الهمزة.

(٢) أي أن تأويلها بالمصدر هو الضابط الذي تُعرَف بهِ لأنها إن لم تقبل التأويل كانت هي المكسورة الهمزة. فإن احتملت التأويل وعدَمهُ نحو أول ما أقول إني أحمد الله جاز الفتح على تقدير أول ما أقولهُ حمداً لله. والكسر على تقدير أول ما أقولهُ هذه العبارة التي هي أني أحمد الله.

(٣) قيَّدنا ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازاً عن الموصولة نحو إن ما عندك حَسَنٌ أي أن الذي عندك حَسَنٌ والمصدرية نحو إن ما تُحسنُ مشكورٌ أي إن إحسانك مشكورٌ. فإنهما لا تكفّان عن العمل وإنّما تكفُّ الزائدة نحو إنما زيدٌ قائمٌ غير أنهم أجازوا أعمال ليت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيداً قادمٌ بالنصب.

(٤) قيَّدنا المعمول بالمتأخر اسماً كان أو خبراً كما مثَّلنا لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال إن لزيداً في الدار.

(٥) أي لا تؤثر فيه شيئاً لأنها غير عاملةٍ. وأما بقية أحكام هذا الباب فلم نتعرض لها لأنها تقتضي كلاماً طويلاً وقد تُفضي إلى غرابةٍ ليست من شأن هذا الكتاب.

حَاضرٌ ولاَ راكباً فرساً في الطريقِ. وإن كَانَ مُفرداً[١] بُني عَلَى مَا كَانَ يُنصَبُ بهِ قبلهَا نَحو لاَ رَجلَ في الدَّار بالفتحِ[٢]. ولاَ مُسلمينَ في الجَاهِليَّةِ بالياءِ. غَيْرَ أنَّ جَمع المؤنَّث السَّالم يَجوزُ فيهِ البِناءُ عَلَى الفَتحِ أيضاً نَحو لاَ طَيِّباتَ في البَلدِ. فإن كَانَ اسْمَها مَعرفةً أو مُنفصلاً عنهَا ألغيَت[٣] مُكرَّرَة نَحو لاَ زَيدٌ عِندَنَا ولاَ عمروٌ. ولا في الدَّار رَجلٌ امْرأةٌ. فإن تكرَّرت عَلَى حُكمِهَا[٤] نَحو لاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ جَاز أعمَال المُكرَّرتَيْنِ[٥] وإلغائهُمَا جَميعاً. وأعمَال إحدَاهُمَا وإلغَاءُ الأُخرى.

واعْلَم أنَّ المشبَّه بالمُضاف هوَ ما اتَّصلَ بهِ شيءٌ مِن تَمامِ مَعنَاهُ معمُولاً لهُ كَمَا رأيت. أو لمُتعلقٍ بهِ كالناطِقِ بخَيْرٍ ومَا جَرى مَجراهُ[٦].

---

(١) المراد بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مشبَّهٍ بهِ. فيدخل فيهِ المثنَّى والمجموع. وذلك يستفاد من ذكرنا لهُ في مقابلة المضاف.

(٢) أي يبنى المفرد وجمع التكسير على الفتحة. والمثنَّى وجمع المذكر السالم على الياء. وجمع المؤنث السالم على الكسرة. وقد نصصنا على الفريقين الأولين حيث قلنا لا رجلَ بالفتح ولا مسلمين بالياء. وأشرنا إلى بناء جمع المؤنث على الكسرة بقولنا يجوز فيه البناء على الفتح أيضاً. فيكون نصب المبنيّ في هذا الباب محلاً كما هو شأن المبنيات الذي نبهنا عليهِ في أول الكتاب.

(٣) أي بطل عملها لفظاً ومحلاً فيُرفع الاسم بعدها بالإبتدآء.

(٤) أي إذا تكررت مع كون اسمها نكرة متصلة بها.

(٥) أي أعمال المكرَّرة وهي الأولى والمكرَّر بها وهي الثانية كقولهم المتضايفين للمضاف والمضاف إليه والمتعاطفين للمعطوف والمعطوف عليه. فيقال لا حولَ ولا قوَّةَ بفتح الاسمين. ولا حولٌ ولا قوَّةٌ برفعهما. ولا حولَ ولا قوةٌ بفتح الأول ورفع الثاني. ولا حولٌ ولا قوة برفع الأول وفتح الثاني. وفي المسألة وجهٌ آخر وهو نصب الثاني مع فتح الأول. ولم نعتدَّ بهِ لضعفهِ فإن قوماً خصُّوهُ بالضرورة كتنوين المنادى المبني. وجعلهُ بعضهم منصوباً بإضمار فعلٍ. وأما إذا لم تتكرَّر لا في هذه الصورة فيتعين بناءُ الأول. ويجوز في الثاني الرفع والنصب. فيقال لا حولَ وقوةٌ بفتح الأول ورفع الثاني او نصبه.

(٦) أي أن ما اتصل بالمشبَّه بالمضاف قد يكون معمولاً لهُ كالفرس في قولنا لا راكباً فرساً فإنه معمول

# الفَصْلُ التَّاسِعُ

## في ظَنَّ وأخَواتِهَا

هيَ ظَنَّ وَحَسِبَ وخَالَ وَزَعِمَ وَرَأى وعَلِمَ وَوَجدَ ومَا جَرى مَجرَاها[1]. ويُقال لَهَا أفعَال القُلوب. وهيَ تَدخلُ عَلَى المُبتَدأ والخَبر بَعدَ اسْتيفآءِ فَاعلهَا فَتَنصبهُمَا جَميعاً عَلَى أنّهُمَا مَفعولاَن لَهَا. نَحو ظَنَنتُ زَيداً صَادِقاً وَوَجدتُ العِلمَ نَافِعاً وقِس عَلَيْهِ. وقَد تَتَوسَط بَيْنَهُما أوْ تَتَأخر عَنْهُمَا فَيجوز اعْمالهَا وإلغَاؤهَا. غَيرَ أنهُ يُختَار الأعْمَال في المُتَوسطة نَحْو زَيداً ظَنَنتُ صَادقاً والإلغَاءُ في المتَأخِرَةِ[2] نَحو زَيدٌ صَادقٌ ظَنَنتُ.

واعْلَم أنَّ كُلَّ مَا تَصرَّف مِن الأفعَالِ النَّاسِخَة[3]. يَعْمل عَملَ المَاضي مِنْهَا فَيَجري مَجراهُ في جَميعِ الأبواب.

---

الراكب. وقد يكون معمولاً لما نعلّق بهِ نحو لا ناطقاً بخيرٍ عندنا فإن الخير معمولٌ للباءِ التي تتعلق بالناطق. وكلا هذين المعمولين لا يتمُّ معني المشبّه بالمضاف إلاّ بهما. والمراد بقولنا ما جرى مجراهُ نحو لا حسناً وجههُ في الدار ولا عشرين درهماً عندي. وكذلك لا نازلاً في الحيّ ولا صاعداً فوق المنبر وهلمَّ جرّاً.

(١) أي ما دلَّ على شكٍّ أو يقينٍ نحو توهمَّ وعدَّ ودرى وجعل بمعنى اعتقد ونحو ذلك.

(٢) أي أن الجزءَين تَرفعان مبتدأ وخبراً ويكون الفعل في معنى الظرف. فإذا قيل زيدٌ صادقٌ ظننت كان معناهُ زيدٌ صادقٌ في ظنّي. وحينئذٍ لا يكون لهُ مفعولٌ. وهكذا القول في إلغاء المتوسطة.

واعلم من أحكام هذه الأفعال التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا معنًى. وذلك إنما يكون إذا اعترض دونها مالهُ صدر الكلام مثل لام الابتداء نحو علمت لزيدٌ قائمٌ. وما النافية نحو ظننتُ ما زيدٌ صادقٌ. وأداة الاستفهام نحو ما علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ بالرفع لفظاً في الجميع والنصب محلاً. ولم نتعرَّض لهُ لدخوله تحت التنبيه الذي نذكرهُ في آخر الباب التالي. ومن خصائصها جواز وقوع فاعلها ومفعولها ضميرين لواحدٍ نحو علمتُني قاصراً بضم التاءِ أي علمتُ نفسي بخلاف بقية الأفعال. وقد تدخل همزة النقل على رأي وعَلِم فتزيدهما مفعولاً ثالثاً أرى اللهُ الناسَ أيوبَ صابراً وأعلَمهم إياهُ صدّيقاً.

(٣) هذا يشمل كان وكل ما يليها من الأفعال. فيقال لا تكن بخيلاً. واعجبني كونك صادقاً. ولا يكاد البخيل يجود. وأظنُّ زيداً أميناً. وزيدٌ مظنونٌ شجاعاً. وهلمَّ جرّاً في البواقي.

# البَابُ السَّابِعُ

# في مَنْصُوبَات الأسْمَاء وفيهِ تِسْعَة فُصُول

## الفَصْلُ الأوَّلُ

## في المَفعُولِ المُطلَق

المَفعُولُ المُطلق هُوَ ما فَعَلَهُ الفَاعِلُ[1] كَضَربتهُ ضَرباً. فإن سَاوَى مَعنَاهُ مَعنَى فِعلهِ كَما رأيتَ قِيلَ لَهُ المُؤَكَّد. وإنْ زَادَ عَلَيهِ بإفَادةِ عَددٍ كَضربتهُ ضَربتينِ أو نوع كَضربتهُ ضَرْبَ الظَّالِم فَهو المُبين[2].

واعْلَم أنّ كُلَّ ما دَلَّ عَلَى المَصْدر الواقِع في هٰذا البَاب يَنُوبُ عَنْهُ فَيَنْتَصبُ انْتصَابهُ كَجلَستُ قُعوداً. وَضَربتهُ ثَلاثَ ضَربَاتٍ. وقَعدتُ القُرْفُصاءَ. وقِسْ عَلَيْهِ[3].

---

(١) أي هو نفس الأمر الصادر عن الفاعل. وذلك يستلزم كونه مصدراً كالضرب في المثال الذي ذكرناهُ فإنهُ هو نفس الأمر الصادر عن الضارب.

(٢) هذا تقسيمٌ لهذا المفعول فإنهُ قد يكون مساوياً لفعله في المعنى كالضرب بالنسبة إلى ضَربَ فإنهُ لا يزيد على معناهُ شيئاً ولكن يؤكّدُه فقط. ولذلك يقال لهُ المؤكد. وقد يكون زائداً عليه بدلالته على عددٍ لوقوعه كضربتهُ ضربتين أو ضرباتٍ أو على نوعيَّةٍ لهُ كضربتهُ ضرب الظالم أو ضرب المؤدِّب. فإنه مع تضمينه معنى الفعل يفيد بغير بيان العدد أو النوع ولذلك يقال لهُ المبين.

(٣) هذا يشمل ما دلَّ على حقيقية أو عددهِ أو نوعهِ. وقد مثلّنا للأول بما يرادفهُ في المعنى. وللثاني بما يدلُّ على عددهِ. وللثالث بما يدلُّ على نوعهِ كما ترى. ومما يدلُّ عليه أيضاً اسم الإشارة كضربتُه ذلك الضرب واسم الآلة كضربتهُ سوطاً. والصفة كضربتهُ اشدَّ الضرب. وكذلك ما دلَّ على كُلّيةٍ لهُ أو جزئيةٍ منهُ كضربتهُ كلَّ الضرب وعرفتهُ بعض المعرفة ونحو ذلك.

وأما تصرُّف المفعول المطلق في التثنية والجمع فقد مرَّ الكلام عليهِ في تصريف الأسماء المشاركة للفعل فأغنى عن التكرار.

# الفَصْلُ الثّاني

## في المَفْعُولِ بهِ

المَفعُولُ بهِ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيهِ فِعْل الفَاعِلِ كَضَربتُ زَيداً. غيرَ أنَّ الفِعْل يَصلُ إِلَيهِ تَارةً بِنَفْسهِ فَيُنصَب كَما رَأيت ويُقالُ لَهُ الصَريح. وتَارةً بوَاسِطةِ الحَرفِ فَيُجَرُّ لَفظاً ويُنصَب مَحلاًّ[1] كَذَهَبتُ بزَيدٍ ويقَالُ لَهُ غَيْرَ الصَريح. وهو قد يَكُون وَاحداً كَما مرَّ. وقَد يَكون مُتَعدّداً كَأعْطَيتُ زيداً دِرهماً وَأريتهُ عمراً فَاضلاً.

واعْلَم أنَّ مِن المفعُول بهِ المُنَادَى[2] معوَّضاً فيهِ بحَرفِ النِداَءِ عَن فِعْلهِ المَحذُوف. غَيرَ أنهُ إن كَانَ مُفرداً مَعْرفةً يُبنَى عَلَى مَا كَانَ يُرفَعُ بهِ قَبلَ النداَءِ نَحو يَا زيدُ وَيَا رجلُ لمعيَّنٍ بالضَم[3]. وكذلكَ يَا زَيدُون ويَا مُؤمنُون بالوَاو. وإلاَّ جَرى عَلَى نَصبهِ نَحو يَا عَبْدَالله وَيَا رجلاً لِغَيْرِ مُعَيَّن[4]. فإن كَانَ مُعَرَّفاً بالّلامِ امْتَنعَ دُخول النِداءِ عَلَيهِ. فجُعِل تَابعاً لأيّ[5] تُنادَى مَبْنيَّةً عَلَى الضَم

---

(١) أي أنهُ يُجَرُّ لفظاً بالحرفِ ولكنهُ يُنصب محلاً بالمعنى لأن معناهُ أذهبت زيداً.

(٢) أي أن المنادى شعبةٌ من المفعول بهِ لأن أصل يا عبدالله مثلاً انادي عبدالله. فحُذِف فعل النداء وعُوِّض عنه بحرفهِ. وحروف النداءِ خمسةٌ وهي يا وأيَا وهَيَا وأيْ والهمزة.

(٣) المراد بالمفرد ما يقابل المضاف والمشبَّه بهِ فدخلَ فيه المثنَّى والمجموع كما مرَّ في باب لا النافية للجنس. وهو يُبنى على ما كان يُرفع بهِ قبل النداءِ. فيُبنى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم على الضم نحو يا زيدُ ويا رجالُ ويا مؤمناتُ. والمثنى على الألف وجمع المذكر السَّالم على الواو نحو يا رجلان ويا مؤمنون. وكلهُ في محلّ النصب على المفعولية.

(٤) أي وإن لم يكن مفرداً معرفةً جرى على النصب الذي هو شأن المفعول به نحو يا عبدالله ويا رجلاً لغير معيَّن بنصب الأول لأنه غير مفرد وإن كان معرفةً وإن كان معرفةً والثاني لأنه غير معرفة وإن كان مفرداً.

(٥) أي أنها تكون هي المنادى ويكون هو تابعاً لها. فإن كان مشتقاً يا أيُّها الفاضلُ فهو نعتٌ. وإن كان جامداً نحو يا أيها الرجل عطف بيانٍ. وتلحقها علامة التأنيث دون التثنية والجمع فيقال يا أيَّتها المرأةُ ويا أيَّها الرجلان والرجالُ.

مُلحقةً بِهَا هاء التنْبيه. فَيُرفَعُ اتباعاً لِلَفظهَا نَحو يَ أَيُّها الرَّجلُ. وقِس عَلَيْهِ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في المَفعُولِ فيْهِ

المَفعُولُ فيهِ هُوَ مَا وَقَعَ فيهِ الفِعْل مِنْ اسْمِ زَمَان مُبهمٍ كَصُمْتُ يَوماً وَمَشيتُ مِيلاً ويُقالُ لَهُ الظرَفُ. فَإن لَمْ يَكُن اسْم المَكَانِ مُبْهَماً امْتَنعَ انْتصَابهُ ظَرفاً بِالحَرفِ فجرَّ كَجلَستُ في الدَّار. بِخلافِ اسْم الزَّمَان فَإنّهُ يُنصَبُ مُبْهماً كمَا رأيتَ. أو مُختصاً كَصُمْتُ يَومَ الجمعَةِ. غَيْرَ أنّ مِنَ الظرُوفِ مَا يَخْرج تَارةً عَنِ الظَّرفيَّةِ وَنَحوهَا[1] كَجَلَستُ عِندَ زَيْدٍ وَجئتُ مِن عِنْدهِ ويُقَالُ لَهُ غَيْر المتَصرِّف.

واعْلَم أن مِن الظرُوفِ غَير المُتَصرِّفَة مَا يَلزَم الإضافَةَ إلَى الجملةِ كَجئتُ إذْ جَاءَ زَيدٌ وجَلستُ حَيثُ جَلَسَ الأميرُ فَيلزَمُ البناءَ[2]. ومِنهَا ما يَلزمُ الإضافَة إلَى المُفردِ كَجئتُ قَبلَ الصُبح وَجَلستُ فَوقَ المنْبرِ فَيُعرَبُ مَا لَمْ

---

ولا يخفى أن هذا الباب متَّسع الأطراف لا سبيل إلى استيفاء الكلام عليه في مثل هذا الكتاب فاقتصرنا على ما يحتملهُ المقام.

(١) المراد بنحو الظرفية الجرُّ بالحرف كما في قولنا جئت من عنده فإن عند لا تستعمل إلاّ ظرفاً كما في المثال الأول أو مجرورةً كما في الثاني.

(٢) أي يضاف إليها وجوباً فيُبنَى بناءً لازماً بخلاف ما يضاف إليها جوازاً كيوم وحين ونحوهما فإنهُ يجوز فيه الإعراب والبناءُ غير أن المختار بناؤهُ إذا أُضيف إلى الجملة المصدَّرة بماضٍ وإعرابهُ إذا أُضيف المصدَّرة بمضارعٍ أو اسمٍ فيُبنَى على الفتح في نحو دخلت على حينَ غَفِلَ الحاجبُ. ويُعرب في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم.

إِلَى المُفردِ كَجئتُ قَبلَ الصُبحِ وَجَلستُ فَوقَ المنْبرِ فَيُعرَبُ مَا لَمْ يُحذَف المُضاف إليهِ مَنويَّ المعنَى كَجئْتُ قَبلُ وجَلستُ فَوقُ فَيعرض عَلَيهِ البِنَآءُ[1].

# الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في المفعُول لهُ

المَفعُول لهُ هُوَ مَا وَقَعَ الفِعلُ لأَجلِهِ مِنْ مَصدَرٍ يُشارِكهُ فِي الزَّمَانِ والفَاعِلِ كَهَربتُ خَوفاً. فإنْ لَمْ يَكُن كذلكَ وَجبَ جَرّهُ بحَرفِ التَّعليلِ كَقَصدتهُ لِفائدة مِنهُ عَلَى أنّ مَا كَانَ عَلَى حُكمهِ يَجوزُ فيهِ الجَرُّ أيضاً كَهَربتُ لِخَوفٍ. فإنْ اقْتَرنَ بألْ تَرجَّحَ جَرُّهُ كهَرَبتُ للخَوْفِ. وإن أُضيفَ اسْتَوى الأَمْرَانِ كَهَربتُ خَوفَ القَتلِ أو لخَوفهِ*. وقِسْ عَلَيهِ.

---

(١) أي أن هذا الظرف يكون معرباً إلا إذا حُذف المضاف إليه ونُوي معناهُ دون لفظه فَيُبنى على الضم كجئت قبلُ وانصرفت بعدُ أي قبل القوم مثلاً وبعدهم. وكذا جلست فوقُ أو تحتُ. فإن نُوي لفظ المضاف إليه أيضاً أعرب غير منوَّن كالمضاف مع ذكر المضاف إليه فيقال جئتُ من قبل مكسوراً بلا تنوين. فإن لم يُنوَ لفظهُ ولا معناهُ أعرب منوَّناً كسائر الأسماء فيقال جئت قبلاً ومن بعدٍ.

واعلم أن مما يُنصب على الظرفية اسم المكان المشتق من لفظ عامله كجلستُ مجلسَ القوم. وقد ينوب المصدر عن الظرف وهو نادرٌ في المكان كجلست قرب الأمير وكثيرٌ في الزمان كجئت طلوع الشمس.

* أي يجب جر المفعول له بحرف التعليل إذا لم يكن مصدراً مشاركاً للفعل في الزمان والفاعل. كما إذا كان غير مصدر نحو جئتك للماءِ. أو كان مصدراً غير مشارك للفعل في الزمان نحو زرتك اليوم لإكرام قومك لي. وقد جمعنا الثلاثة في قولنا قصدتهُ لفائدةٍ منهُ. فإن الفائدة ليست بمصدر. ولا تشارك القصد في الزمان لأنها متأخرةٌ عنهُ. ولا في الفاعل لأن المفيد غير القاصد.

وحرف التعليل يشمل اللام كما في الأمثلة. والبآء كقُتِل فلانٌ بذنبهِ. ومن كَسكِرَ زيدٌ من الخمر. وفي كقُتِلَ كُلَيبٌ في ناقةٍ واعلم أن المصدر الواقع مفعولاً لهُ لا يكون إلا قلبيّاً كالخوف ونحوهِ فلا يقال زرتك درساً لكتاب.

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في المَفعول مَعَهُ

المَفعُولُ مَعهُ هُوَ مَا وَقَعَ الفِعْل بِمُصَاحَبتهِ مَذكوراً بَعدَ وَاو المعيَّة كَمشَى زَيدٌ والطَّريقَ[1]. أي مَعَ الطَّريق. وَحُكمهُ أنْ لاَ يَصحَّ عَطفهُ بِالوَاو. إمَّا مِن جِهَةِ المعنَى كَما رأيت[2]. وإمَّا مِن جهةِ اللفْظِ كمَشَيْتُ وَزيداً لِمَا ستَعْلَم[3]. فإن صَحَّ العَطف كجَاءَ الأميرُ والجيشَ ضعفَ النَّصْب.

# الفَصْلُ السَّادِسُ

## في المُستَثْنى

المُستَثنَى مَا أخرجَ مِنْ حُكْمِ مَا قَبلَهُ بإحدَى أدوَاتِ الاسْتثناَءِ وَهيَ إلاَّ وغَير وَسوَى وَعَدَا وخَلاَ وحَاشَا. غَيْرَ أنَّ المُسْتَثنى بإلاَّ إن كَانَ الكَلامُ قَبلَهَا مُوجَباً نُصِبَ عَلَى الاسْتِثنَاءِ نَحوَ قَامَ القَومُ إلاَّ زيداً وإلاَّ تَرجَّحَ اتباعهُ مُبدلاً مِنَ المُستثنَى مِنهُ[4] نَحْو مَا قَامَ أحَدٌ إلاَّ زَيدٌ. فَإن لَمْ يُذكَرَ المُستَثنى مِنهُ تَفرَّغَ العَامِلِ لَهُ فَجرى عَلَى مُقتَضَاهُ أبداً نَحو مَا قَامَ إلاَّ زَيدٌ. ومَا رأيت إلاَّ زَيْداً. وأمَّا المُسْتَثنى بأخَواتهَا فإن استُثْني بغَيْرِ وَسوَى جُرَّ بالإضَافةِ وجَرى عَلَيْهمَا

---

(١) قولنا مذكوراً حالٌ من الهاءِ في مصاحبته. وللمعيَّة نسبةٌ إلى مع أي بعد الواو التي تفيد معنى مع وهو المصاحبة.

(٢) أي كما رأيت في المثال. لأن العطف فيهِ يقتضي التشريك في الحكم فيستلزم نسبة المشي إلى الطريق أيضاً وهو باطلٌ.

(٣) أي لأن العطف على الضمير المتصل لا يجوز إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل فيقال مشيت أنا وزيدٌ كما سنذكر في باب العطف.

(٤) أي وان لم يكن الكلام موجباً ترجَّح اتباع المُستثنَى على نصبهِ. ويدخل تحت غير الموجب المنفيُّ كما في المثال. والواقع في سياق الاستفهام أو النهي نحو هل قام احدٌ إلا زيدٌ ولا يقم أحدٌ إلا بكرٌ.

مَا كَانَ يَستحقُّهُ مَعَ إلاَّ من النَصْبِ والاتبَاعِ والجَري عَلَى مُقتَضَى العَامِلِ[١] كَمَا عَلِمتَ. وإن استُثني بِعَدا وَخَلاَ وحَاشَا فَإن قُدِّرَت أفعَالاً نُصِب مَفْعولاً بهِ[٢] كجَآءَ القَومَ عَدَا زيداً. وإن قُدِّرَت حُروفاً جُرَّ بهَا[٣] كقَامَت الجماعَة حَاشَا زَيدٍ. فإنْ تَقدَّمَتها مَا المَصدَرية تَعيَّنَت فِعْلِيَّتَهَا فتعيَّن النَّصْب[٤].

# الفَصْلُ السَّابِعُ

## في الحَال

الحَالُ مَا يُبيِّن هَيْئة الفَاعِلِ أو المَفعُول بهِ[٥] كجآءَ زيدٌ راكباً وَرَكبتُ الفَرسَ مُسرَجاً. وَحُكمهَا أنْ تكُون نَكرةً مُشتقَةً وصَاحبَهَا مَعرفَةً كمَا

---

(١) أي جرى على غير وسوى ما كان يستحقه المستثنى بالاًّ من الإعراب. فيقال قام القوم غير زيدٍ بنصب غير وجوباً. وما قام أحدٌ غير زيدٍ بنصبها على الاستثناءِ جوازاً ورفعها على البدلية مرجحاً. وما قام غيرُ زيدٍ وما رايت غيرَ زيدٍ بإجرائها على مقتضى العامل. وهكذا القول في سوى.

(٢) هذا مبنيٌّ على أن عدا بمعنى جاوز وفاعلها ضميرٌ يعود إلى شيءٍ من المستثنى منهُ أي جاوز القائم منهم أو بعضهم زيداً. وكذا القول في خلاً وحاشا على تضمين الأُولى معنى المجاوزة والثانية معنى المجانبة.

(٣) لأن هذه الأدوات الثلاث تُعدُّ من حروف الجرّ فيُجرُّ ما بعدها بها.

(٤) قيّدنا ما بالمصدرية احترازاً من تقديرها زائدةً كما ذهب بعضهم فيجوز الجرُّ معها على تقديرهنَّ حروفاً بخلاف المصدرية فإنها تختصُّ بالأفعال فلا سبيل معها إلى تقدير الحرفية ولذلك يتعيَّن النصب.

واعلم أن الاستثناء الذي يُذكر فيهِ المستثنى منهُ ينقسم إلى متَّصل وهو ما كان فيهِ المستثنى من جنس المستثنَى منهُ كما في نحو قام القوم إلاَّ زيداً. ومنقطعٍ وهو ما ليس كذلك. وهذا يتعين فيه النصب على كل حالٍ نحو قام القوم إلاَّ جملاً وما قام أحدٌ إلا بعيراً. وقد يُستثنَى بليس ولا يكون فيُضمر فيهما الاسم على ما مرَّ في عدا ويُنصَب ما بعدهما خبراً لهما نحو قام القوم ليس زيداً أو لا يكون زيداً وكل ذلك نادرٌ في الاستعمال.

(٥) أي الصفةُ التي وُجد أحدهما عليها في حال مباشرة الفعل كالركوب والجلوس ونحو ذلك. وهما يشملان ما كان فاعلاً أو مفعولاً في اللفظ كما في المثالين. أو في المعنى كأعجبني قيام زيدٍ مسرعاً. وساءني ضرب الأسير مغلولاً. ومررت بهندٍ جالسةً. وضُرب اللصُّ مجرَّداً.

رَأيـت. فـإن وَقَعَـتْ المَعرفـة في تـأْويل النكـرَةِ أو الجَـامدِ في تَـأْويل المُشـتَقّ جازَ وقُوعهُما حالاً كجَآءَ الأَميرُ وَحدَهُ أي مُنْفرداً. وطَلَعَ القَمرُ بَدراً أي كامِلاً. وإنْ تَخصَّصَتِ النكِرة[1] جَازَ مجيءُ الحَالِ عَنها كجآءَني رَجلٌ عَالمٌ رَاكباً.

واعلَم أنّ الحَال قَد تَقَع جُملةً خَبريةً[2] مرتَبطةً بضَمير صَاحبهَا كجآءَ زيدٌ يَركضُ. فإن خَلَتْ مِنهُ رُبِطَت بالوَاو كجآءَ والشَّمسُ طَالعةٌ. وقَد تُربَطُ بهمَا جَميعاً كجآءَ ويدهُ عَلَى رَأسهِ. فإنْ صُدِّرَتْ بمَاضٍ مُثبت لَزمَتْ قَد مَعَ الوَاو مُطلقاً[3] كَجاءَ وقَد رَكِبَ. وذَهبَ وقَد طلَعَ الفَجْر.

---

(١) المراد بتخصيصها تقريبها من المعرفة بنحو الوصف والإضافة والتعميم وغير ذلك كما مرَّ في باب المبتدأ. فإن لم تتخصص بشيءٍ من ذلك وجب تقديم الحال عليها نحو جاءَني راكباً رجلٌ.

(٢) قيَّدنا الجملة بالخبرية احترازاً عن الإنشائية كما مرَّ في خبر المبتدأ لأن الحال حكمٌ على صاحبها كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ. ولذلك اشترطوا ارتباطها هنا كما اشترطوهُ هناك. وكما يأتي شبه الجملة هناك يأتي هنا ايضاً نحو جآءَ زيدٌ على فرسهِ وأقبل الأمير تحت رايته.

(٣) قيّدنا الماضي بالمثبت لأنهُ لو كان منفياً لم تدخل عليهِ قد نحو جاءَ زيدٌ وما ركب. وقولنا مع الواو مطلقاً أي مرتبطة بالضمير كما في قولنا جاءَ وقد ركب أو بالواو كما في قولنا ذهب وقد طلع الفجر وربما جاءَ الماضي المُثبت بدون الواو وقد كقولهِ.

وإني لتَعرُوني لِذكرَاكِ هِزَّةٌ　　　كَمَا انتفضَ العصفُورُ بَلَّلهُ القَطرُ

كما جاءَت الجملة الإسمية بدون الواو كقوله:

إذَا نَكرتني بَلدةٌ أو نَكرتهَا　　　خَرجْتُ معَ البَازي عَلَيَّ سَوَادُ

فإن قول الأول بلَّلهُ القطر وقول الثاني عليَّ سواد حالان مجرَّدتان من كل ما ذُكر. وهو نادرٌ في الاستعمال.

# الفَصْلُ الثَّامِنُ

## في التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ مَا يُبيّن إبْهَام ذَاتٍ[1] أو إجمَال نِسْبَةٍ[2]. وَحكمهُ أنْ يكونَ نكِرَةً جَامِدةً. غَيْر انَّ مَا يُبيّنِ إبهَام الذَات يَكُون مُفسراً لِمفردٍ باعتبار جِنْسِهِ. فيَكُون في الغَالِبِ مَوزُوناً كَعِندي مِثقَالٌ ذهباً. أو مَكيلاً كَاشتريتُ صَاعين تَمراً. أو مَعْدُوداً كأخَذتُ عِشرينَ دِرهماً[3]. ومَا يُبيّن إجْمَال النسبَةِ يَكُون مُفسّراً لجملَة باعتبَار جهَةِ تَعَلقِ النسبَةِ الوَاقعَةِ فِيهَا. فَيَكُون في الغَالب مَنقُولاً[4] عَنِ الفَاعلِ كَطَابَ زَيدٌ نَفساً. أي طَابَت نَفسُ زَيدٍ. أو عَن المَفعول كَرفعتُ الشَيخ قَدراً. أيْ رَفَعتُ قَدر الشيخ. أو عَن المُبتَدأ كزيدٌ أكثَرُ مِنكَ مالاً. أي مَال زيدٍ أكثَر من مَالكَ. وكُلّ ذلك يَكون بَعدَ تَمامِ مَا يُفسرهُ كَما رَأيت[5]. مَا لَم يَكُن المفسَّر اسْم عَددٍ لِعَشرةٍ فَما دُون[6] أو مَائةٍ فَما فوقَ[7]

---

(١) أي شيوعها بحيث لا تُعرف من أي الأجناس هي كالرطل فإنهُ يصلح لكل موزونٍ. فإذا قيل رطلٌ عسلاً عُلم أنهُ جنس العسل فارتفع الإبهام.

(٢) المراد النسبة الواقعة بين أمرين على سبيل الإجمال كنسبة الطيب إلى زيدٍ في قولك طاب زيدٌ. فإن الطيب يحتمل ان يكون من جهة نفسه أو دارهِ أو مولدهِ أو غير ذلك فإذا قيل طاب زيدٌ نفسياً تعيّن ان يكون من جهة نفسه فاندفع الإجمال.

(٣) لأنه قد يكون ممسوحاً نحو لي جريبٌ نخلاً. وقد يكون شبه الممسوح أيضاً نحو ما في السمآء موضع راحةٍ سحاباً. أو شبه الموزون نحو ليس عندي ثقل خردلةٍ ذهباً. أو شبه المكيل نحو عندي خابيةٌ عسلاً.

(٤) لأنه قد يكون غير منقول عن شيءٍ نحو امتلأ الإنآءُ ماءً.

(٥) هذا يشمل التمام اللفظيَّ بالتنوين ونون التثنية والجمع في المفرد. والتمام التركيبيَّ في الجملة.

(٦) أي إلى الثلاثة لأن الواحد والإثنين لا مميز لهما.

(٧) أي إلى الألف لأنه منتهى أصول الإعداد.

فَيَجب إسقَاطُ مَا بهِ التَمام مِنْ تَنوينٍ ونَحوهِ[1] مُضافاً إلَى المَعدودِ كَعشرَةِ دَراهِمٍ وَمَائَتَي دينارٍ. فَإن كَانَ لِغَيْرِ عَدَدٍ منَ المُفرداتِ جَازَ ذلكَ فيهِ كَمِثقَالِ ذَهَبٍ ونَحوهِ.

واعْلَم أنَّ العَددَ مِن ثلاثةِ إلَى عشرَةٍ[2] يُخالفُ المَعدود في التَّذكير والتَّأنيث. فيُقال ثلاثةُ رجَالٍ وعَشْرُ نسَآءٍ. فإن اجْتَمعَتِ العَشرةُ معَ مَا دونَها طَابَقَت المَعدود بِنفسها[3]. فيُقال ثلاَثةَ عَشَر رَجُلاً وثلاثَ عَشرةَ امرأةً. غيرَ أنّهَا تُركَّبُ معَ مَا قَبلهَا فَيُبنَيَانِ عَلَى الفَتحِ مَا لَمْ يَكُن مثنًّى فَيُعرَب بِنفسهِ كالمُضاف[4]. فيُقالُ جَاءَني اثنَا عَشَر عبداً ومَلكتُ اثنَتي عَشرةَ أمةً. وقس عَلَى كُلٍّ ذلكَ مَا جَرى مَجراهُ.

## الفَصْلُ التَّاسِعُ
## في أَحْكَامِ لِلْكَلامِ

كُلّ مَا استَغنَى الكلاَمَ عَنهُ جَاز حَذفهُ كالمُبتدأ في نحوِ سُورَةٌ أنزَلناهَا[5].

---

(١) هذا بيانٌ لما بهِ التمام احترازاً بهِ عن التمام التركيبيِّ أي إذا كان المفسَّر اسم عددٍ كما ذكرنا يجب إسقاط التنوين ونحوهُ منهُ. ولا يخفى المراد بنحو التنوين نون التثنية والجمع وهما تسقطان مثلهُ عند الإضافة.

(٢) تدخل تحتهُ الآحاد الواقعة في العقود من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين فيقال واحد وعشرون رجلاً وإحدى وعشرون امرأةً وهكذا إلى تسعة وتسعين ناقة.

(٣) هذه إشارة إلى استمرار ما يصحبها من الآحاد على مخالفته للمعدود. وقد أوضحنا ذلك بقولنا ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امراة.

(٤) أي أن الجزءَين يُبنَيان على الفتح ما لم يكن الجزءُ الواقع قبل العشرة مثنًّى فيُعرب وحدهُ مجرَّداً من نون التثنية كالمضاف وتبقى العشرة على بنائها. واعلم أن شين العشرة مفتوحةٌ كيفما وقعت إلا في المركَّبة لمؤنثٍ نحو خمس عشرة امرأةٌ فيجوز فيها الفتح والسكون.

(٥) أي هذه سورة.

والخَبر في نَحو زَيدٌ قَائِمٌ وعمرٌو[1]. وكلّ ما احْتاجَ إلَيهِ وجبَ إثْباته ولَو كانَ فَضلَةً كَالْحَال في نَحوِ لاَ تَمشِ في الأرضِ مَرحاً. والتميز في نَحو عِنْدي عُشرُونَ دِرهماً. وكُلّ مَالَه صَدر الكَلامِ وَجبَ تقديمهُ ولَو كَانَ حَقُّهُ التأْخير كاسْم الاسْتفهَام الوَاقِع خبراً في نَحو أين الطَّريق. واسْم الشَّرط الواقِع مفعولاً بهِ في نَحوِ أيّاً تَضربْ أضْربْ. وكُلّ ما اسْتُعمِلَ مَحصوراً وَجبَ تأخيرهُ ولَو كَانَ حقُّهُ التَقديم كالفَاعِل في نَحوِ إنَّما ضَرَبَ عمراً زَيدٌ. والُمبتدأ في نَحوِ مَا في الدَّار إلاَّ زيدٌ. وكلّ ذلك مُطرَّدٌ في جميعِ الأبواب فقِس عَلَيْهِ بالاسْتقرآء.

والعْلَم أنّ الُمراد لَهُ صَدر الكلاَم هُو ما دَلَّ عَلَى مَعنَى في كلاَمٍ كَالإستفهَام والنفي والتَّوكيد ونَحوِ ذلكَ. وكلُّه لاَ يَتَخطَّاهُ العَامِل إلَى مَا بَعدهُ أو قَبلهُ[2]. فلا يُقال زيداً هَلْ ضَربتَ. ولاَ علمتُ مَا زيداً عِنْدكَ بالنَّصبِ فيهمَا فَتَنبَّه.

---

(١) أي وعمروٌ وقائمٌ أو كذلك. ومن هذا القبيل حذف فاعل المصدر في نحو سرَّني قتل الظالم للإستغناء عنهُ. ومن قبيل اسم الاستفهام الواقع خبراً ما يقع منهُ حالاً نحو كيف جئت. أو ظرفاً نحو متى اتيت. أو مفعولاً بهِ نحو من رأيت. أو مفعولاً لهُ نحو لماذا قمت. وهكذا حكم المضاف إلى اسم الاستفهام نحو ابن من أنت وغلامَ من رأيت ولأي حاجةٍ جئت.

(٢) أي أن الذي يستحقُّ التصدُّر في الكلام الذي دخل عليه هو ما يدلُّ على معنى من معاني الحروف مستفادٍ منهُ في الكلام كالاستفهام والنفي والشرط والتمنّي والترجّي والتوكيد وهو معنى إن المكسورة ولام الإبتداء. وكل ذلك لا يعمل ما قبلهُ في ما بعده ولذلك يجب الرفع نحو علمت لَزيدٌ قائمٌ. ولا ما بعدهُ في ما قبلهُ فلا يقال عندك إن زياداً جالسٌ. وقد جمعناهما بقولنا لا يتخطاهُ العامل. وعلى ذلك يجري كل ما أتى من هذا القبيل أو سيأتي بطريق الإجمال فقس عليه بالاستقرآء.

# الباب الثامن

# في المحفوظات وفيه ثلاثة فصول

## الفصل الأول

## في حُروفِ الخَفض وأحكَامها

يُخفَضُ الإسْم بِدخُولِ حَرفٍ عليهِ أو إضَافَةِ اسْمٍ إلَيْهِ. غَيْر أنَّ مِنَ الحرفِ مَا يَشتَرِكُ بَينَ الظَّاهر والمُضمَر مِنهُ[1]. وهوَ مِن وإلَى وعَن وعَلَى وفي واللَّام والبَآء. كخَرَجتُ مِن الدَّار إلَى السُّوق ورَحلتُ عَنهُ وقِسْ عَلَيْهِ. ومنهُ مَا يختَصُّ بالظَّاهر. وهُوَ رُبَّ ومُذْ وحَتَّى والكَاف ووَاو القَسَم وتَاؤُهُ. غَيْرَ أنّ رُبَّ تَختَصُّ بِالنَكِرةِ مَوصُوفةً[2] نَحو رُبَّ رَجلٍ كَريمٍ لَقيتهُ. ومُذ ومُنذ بالزَمانِ نَحو مَا رَأيتهُ مُذ يَومين أو مُنْذُ يَوم الجُمعةِ. وحَتَّى بالآخر نَحو

(١) اي أن الحرف يدخل على كلٍّ منهما كما مثلنا غير أن إلى وعلى تقلب ألفهما مع المضمر بأسرهِ. واللام تُكسَر مع الظاهر وياءِ المتكلم وتفتح مع بقية الضمائر نحو لَنا ولَهم وهلمَّ جرّاً. وأمّا الباءُ فهي مكسورةٌ مع الجميع ظاهراً ومضمراً.

(٢) قيّدنا النكرة مع رُبَّ بكونها موصوفةً لأنها عند المحققين مبتدأ زيدت عليها رُبَّ لإفادةِ التقليل. فهي محتاجةٌ إلى التخصيص بالوصف. والمختار في جوابها أن يكون ماضياً كما مثلنا. وكثر حذفها بعد الواو مع بقآءِ عملها كقوله وليل كموج البحر أرخى سدولَه اي ورُبَّ ليلٍ. وبعضهم يجعل العمل للواو على النيابة عنها. وتلحقها ما الزائدة فتكفُّها عن العمل. وتدخل حينئذٍ على الجمل الإسمية والفعلية نحو رُبَّما زيدٌ قائِمٌ وربَّما قام يزدٌ.
وأما مذ ومُنذُ فقد تكونان ظرفين فيرفع الاسم بعدهما بالابتداء مخبراً عنهُ بهما نحو ما رأيتهُ مُذ يومان. وتدخلان على الأفعال نحو ما رأيته منذ رحل القوم.
وأما حتى فلابد أن يكون مجرورها آخراً كالمغرب بالنسبة إلى النهار. أو متصلاً بالآخر نحو سهرت حتى مطلع الفجر. فلا يقال سهرت حتى نصف الليل. وفي كل هذه الأحرف تفاصيل شتَّى لا تليق بهذا المختصر.

صُمتُ حتَّى المَغْرب. والتَّاءُ باسْم الجَلالَة فيُقالُ تَاللهِ لاَ غَيْر. وأمَّا الإضَافَة فسَيأتي الكَلاَم عَلَيهَا.

# الفَصْلُ الثَّانِي
## في الإضَافَةِ وتَعليقَاتهَا

الإضَافةُ نِسبةُ اسْمٍ إلَى آخَرَ عَلَى مَعنَى حَرْف جَرٍّ مُقدَّر. وحُكْمها أنْ يُجرَّد المضَاف مِنَ التنوينِ ونون التثنيَة والجَمع جَارياً عَلَى مُقْتَضَى العَوامِل. ويُجرَّ المُضاف إليهِ أبَداً. فإنْ كانَ ظَرفاً لِلمُضَافِ كَعَربِ الحجَاز فالإضافة بمَعنى في. أو جنساً لهُ كَخاتم فِضَّةٍ فَهيَ بمَعنَى مِن وإلاَّ فَبِمعْنَى الّلام مُطلقاً[١] وهيَ تفيدُ المُضَاف تعريفاً إنْ كَانَ المُضَاف إلَيهِ مَعرفةً. أو تَخْصيصاً إن كَانَ نَكِرةً كَما رأيت ولاَ تَصحَب ألْ في مُضافٍ عَلَى الإطلاق. ولاَ تَكُون في التَّحقيق إلاَّ بينَ المُفرداتِ[٢]. فإن أُضيفَ إلَى جُملةٍ كقُمت حِينَ قَام زَيدٌ فَهيَ مقدَّرةٌ بالمُفردِ أي حينَ قيَامهِ ولذلكَ جَازَت الإضَافةِ إليْهَا[٣].

واعْلَم أنَّ مِنَ الإضَافة مَا يَكُون فيهَا المضَافُ صِفةً. والمُضَاف إلَيهِ

(١) أي كيفما كان لأن ذلك قد يكون تحقيقاً كغلام زيدٍ أي غلام لزيدٍ. وقد يكون تقديراً كذي مالٍ وعند زيدٍ فإن اللام لا يمكن التصريح بها فيهما ولكن يُقدَّر لهما مرادفٌ يصرَّح معهُ باللام كصاحب ومكان نحو ذلك.

(٢) هذا إشارةٌ إلى قولنا عرب الحجاز وخاتم فضةٍ فإنها أفادت الأول تعريفاً والثاني تخصيصاً.

(٣) هذا تطبيق لها على ما تقرَّر في تعريفها من كونها نسبة اسمٍ إلى اسمٍ آخر. وذلك إنما يكون في بعض الظروف نحو قمت حين قام زيدٌ وجلستُ حيث جلس الأمير. فإن الظرف فيهما مضافٌ إلى الجملة لفظاً ولكنه مضافٌ إلى المفرد تقديراً أي قمت حين قيام زيدٍ وجلست مكان جلوس الأمير.

مَعْمُولاً لَهَا[١]. فلاَ يُعتَبَر فيهَا تَقدير الحَرف[٢] ولاَ تفيدُ إلاَّ تَخْفيفاً في اللفظ بِحَذف التَنوين ونَحوه كَضَارب زَيدٍ وحَسن الوَجْهِ ومَعْمُور الدَّار. وهيَ تَصحَبُ ألْ في المُضَافِ إلَى مَصحُوبَها كالضَّارب الرَّجُل. فَإن تَجرَّد مِنهَا المُضاف إليهِ امتَنعت المَسأَلة مَا لم يَكن المُضَاف مثنَّى أوْ مَجمُوعاً بالنون[٣] فتَجوُز كَجاءَ الضَاربَا زَيدٍ والضَاربُوهُ. وتُعرَف الأولى بالمعنَويَّة وهذه باللَّفظيَّة[٤].

# الفَصْلُ الثَّالِث

## في مَا يلزَم الإضَافَةِ

إذَا كَانَ الاسْم نَاقص الدَلالة بِنفسهِ[٥] ككُلّ وَبَعض وَجَبَت إضَافتهُ إلَى مَا تَتمُّ دَلاَلَتُه بهِ. نَحو جَاءَني كُلّ القَوم وَرأيت بَعض الجمَاعَة. فإن لَم

---

(١) هذا تفريعٌ على ما ذكرناهُ منها أي ان من الإضافة إضافةً يكون فيها المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة. وذلك يستلزم كون الصفة اسم فاعل أو مفعولٍ أو صفةً مشبهة كما أفاد تمثيلنا لأن لهنَّ حقَّ العمل. وكونها بمعنى الحال والاستقبال لأنه شرطٌ في عملها كما ستعلم. فإن كانت الصفة بمعنى الماضي كقاتل الحُسين أو المضاف إليهِ ليس معمولاً لها كأفضل القوم كانت الإضافة معنويَّة.

(٢) أي لا يُنظر فيها إلى معنى حرف الجرّ المقدَّر في الإضافة المعنوية لأنها لا تدلُّ على ما تدلُّ عليهِ تلك من النسبة المقتضية لمعنى الحرف. وإنما يُراد بها تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو نون التثنية والجمع أو غير ذلك ممَّا يُذكَر في المطوَّلات. لأن ضارب زيدٍ مثلاً أصلهُ ضاربٌ زيداً فَخُفِّف بحذف تنوينه باقياً على تنكيرهِ. ولذلك صحَّ وصف النكرة بهِ نحو مررت برجلٍ ضارب زيدٍ بخلاف ما في المعنوية.

(٣) أي إذا تجرَّد المضاف إليه من ألْ مع اقتران المضاف بها امتنعت الإضافة لعدم التخفيف فلا يقال الضارب زيدٍ إذ لم يكن الضارب منوَّناً فحُذف تنوينه للإضافة. فإن كان المضاف مثنًّى أو مجموعاً بالنون جازت الإضافة لحصول التخفيف بحذف نونهِ كجاء الضاربا زيدٍ والضاربوا عمرو.

(٤) لأن الإضافة الأولى تفيد أمراً معنوياً وهو التعريف أو التخصيص. والثانية تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف فتُسمى كل واحدة بما يستفاد منها.

(٥) أي لا يدلُّ على معنى تام بنفسه. وذلك نحو كل وبعض وغير ومثل وقبل وبعد وفوق وتحت وأمام ووراء وعند ولدى وحيث وبين وهي كثيرةٌ. فإن معناها لا يتمُّ إلاَّ بذكر ما تضاف إليه بخلاف رجل وفرس ونحوهما.

يُضَـف لَفظاً كَمـا رَأيت أُضيفَ معنًى[1] نحو كـلٌّ يَمُـوتُ أي كـلّ أحـدٍ .. واعْلَم أنّ مِنْ هذهِ الأسمَاءِ مَالاَ يتَعرَّب بإضافتهِ إلَى مَعْرفةٍ لتَوَغُّلهِ في الإبهَام[2] نَحو جَاءَني رَجلٌ غَير زَيدٍ ورأيتُ رَجلاً مثلهُ. ولذلـكَ جَـازَ أنْ تُوصَـف بـهِ النَّكرة كَما رأيت.

# البَابُ التَّاسِعُ

## في التوابع وفيهِ ستة فصول

# الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في حَقيقةِ التَوابعْ وإفْرادهَا

التَّابعُ مَا جَرى عَلَيهِ إعْرابُ مَا قَبلَهُ مِنْ جهَةٍ واحدَةٍ[3]. وَهُوَ ينقَسمُ إلَى نَعْتٍ وتوكيدٍ وبدَلٍ وعَطْفٍ. والعَطفُ يَنقسمُ أيضاً إلَى عَطـفِ بَيَـانٍ وعَطْف نَسَقٍ وفي كلٍّ من ذلكَ تَفصيلٌ سَيُذكَرُ.

---

(١) لان التنوين فيه عوضٌ عن المضاف إليه فيكون منقطعاً عن الإضافة في اللفظ ولكنه مضافٌ في المعنى.

(٢) أي الشدَّة إبهامهِ إذا قيل جاءَ رجلٌ غير زيدٍ ورأيت رجلاً مثل بكرٍ يتناول كثيراً من الرجـال فـلا يستفيد شيئاً من التعريف بإضافته إلى المعرفة.

واعلم أن أسماء الجهات الست وغير ودون وأوّل وحَسْب إذا قُطِعَت عن الإضافة لفظاً ونُوِيَ معنى المضـاف إليهِ تُبنَى على الضم كجلستُ فوقُ وعندي درهمٌ لا غيرُ. وحينئذٍ يقال لها الغايات.

(٣) احترازٌ عن نحو زيدٌ قائمٌ. فإن الثاني قد جرى عليه إعراب الأول ولكن لا من جهـة واحـدة لأن الأول مرفـوعٌ بالابتداءِ والثاني بالخبرية. وكذا لقيت زيداً راكباً واشتريتُ صاعاً تمراً. فـإن كـل ثـان فيـهما قـد جـرى عليـه إعراب ما قبله ولكن ليس من جهةٍ واحدة كما ترى.

# الفَصْلُ الثّاني

## في النّعتِ

النَّعتُ تَابعٌ يَدلُّ عَلَى مَعنًى في المَتبُوع أو مُتعلّقِهِ مُطْلقاً[1] كجآءَ الرَّجلُ الكَريمُ. والكَريمُ أبوهُ. وحُكمهُ أنْ يَكونَ مُشتقاً كما رأيت. أو في تأْويل المُشتقّ كَجاءَني رَجلٌ ذُو مَال. أي صَاحِبُ مَال. وهُوَ يَتبعُ مَا قَبلهُ في الإعرابِ والتَّعريفِ والتنكير مُطْلقاً. فإن كَانَ لَهُ في المعنَى[2] تَبعهُ أيضاً في التذكيرِ والتأْنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ. كجآءَ الرجلُ الفَاضِلُ. ورأيتُ الرجُلَين الفَاضِلَيْنِ. ومَررتُ بإمرأةٍ فَاضلَةٍ وهلمَّ جرّاً. ويُقال لَهُ الحَقيقيُّ. وإن كانَ لِمَا بَعدهُ تَبعهُ في مَا سِوَى التثنية والجمعِ كجآء الرجلُ الفَاضلُ أبوهُ. أو أبَواهُ. أو آباؤُهُ. والفَاضلةُ أمّهُ. أو ابنتَاهُ. أو نسَاؤُهُ. ويُقالُ لَهُ السَببيُّ ... واعْلَم أنّ النَعتَ لاَ يجري إلاَّ عَلَى الأسْمَاء الظَّاهرةِ فَيُوضحُ المَعْرفَةِ مِنهَا ويخصّصُ النَّكرة[3]. غَيْر أنّه قَد يَكون مُفرداً فَيَشْترك بَيْنهُمَا[4] كَما رَأيت. وقد يَكونُ

---

(١) أي يدلُّ على معنًى في متبوعهِ كالكرَم في نحو جاء الرجل الكريم أو في مالهُ علاقةٌ بمتبوعه كأبيه في نحو جاء الرجل الكريم أبوهُ كما مثلنا. واحترزنا بقولنا مطلقاً عن نحو ضربت اللصّ مجرّداً فإن مجرَّداً يدلُّ على معنًى في اللصِّ ولكن لا مطلقاً بل مقيَّداً بحال الضرب.

(٢) أي إن كان نعتاً لما قبلهُ في المعنى لا لما بعدهُ تبع ما قبله من كل جهةٍ. وأما إن كان نعتاً لمتعلقهِ في المعنى فإنهُ يتبع المتعلّق في التذكير والتأنيث والإفراد دون التثنية والجمع لأنه عاملٌ له وهو مرفوعٌ بهِ فيجب إفراده معهُ كما يجب إفراد الفعل مع مرفوعه. فيقال جاء الرجل الفاضل أبوه والكريم آباؤهُ ولا يقال الفاضلان أبواه والكريمون آباؤه. فإن كان الجمع مكسَّراً جاز فيه بخلاف السالم فيقال الفضلآء آباؤه ولا يقال الفاضلون إلاَّ على لغة أكلوني البراغيثُ.

(٣) أي يرفع الاشتراك العارض في المعارف كجاءَ زيد التاجر. ويقلّل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو جاءني رجلٌ تميميٌّ. وهذا هو الأصل فيه. ويأتي أيضاً لمجرَّد المدح نحو بسم اللهِ الرحمن الرحيم. أو الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. أو التوكيد نحو ضربتهُ ضربةً واحدة.

(٤) أي بين المعرفة والنكرة نحو جاءَ الرجل الكريم. وهذا رجلٌ كريم.

جُملَةٌ خَبرِيةٌ[1] فَيختَصُّ بالنَّكرة مُرتبطاً بضَميرهَا كَجَآءَني غُلامٌ وَجههُ حَسَنٌ. ورأيتُ رَجُلاً يُحبُّ العُلمآءَ. وقِسْ على كُلٍّ ذلكَ.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في التَوكيدِ

التَوكيدُ تَابعٌ يُقرّر أمرَ المتبُوعِ في النسبَةِ أو الشمُول[2]. وهُوَ إمَّا لَفْظيٌّ ويَكُون لِتَوكيدِ النّسبَةِ بِتكرار اللَّفظ مُطلقاً[3] عَلَى طَريق القيَاس. كجآءَ الأميرُ الأَميرُ وقامَ قامَ زَيدٌ. ونَعَمْ نَعَم. وأمَّا معنَويٌّ ويَكون لِتوكيدِ النّسبةِ بالنَّفس والعَيْن مُضَافَتينِ إلَى ضمير المؤَكَّد كجآءَ الأميرُ نَفسهُ. ولِتوكيد الشمُول بِكُلٍّ وكلاَ وَكِلْتَا مُضافاتٍ إلَيهِ أيضاً وأجمع مُفرَدةً[4]. كجآءَ القَومُ كُلُّهم ولَقيتُ الجَيش أجمَع وكلهُ يَختَصُّ بمعَارفِ الأسْماءِ[5] محفوظاً في ألفَاظٍ مَعلومةٍ كَما رَأيْت.

---

(١) قيّدنا الجملة بالخبرية لأن النعت حكمٌ على المنعوت والحكم خاصٌ بالخبر. فلا يقال جاءَني رجلٌ هل تعرفهُ والنعت بالجملة خاصٌّ بالنكرة. فإن وقعت بعد المعرفة نحو جاءَ زيدٌ وجههُ عابسٌ كانت حالاً.

(٢) أي يقرّر نسبة شيء إلى المتبوع نحو جاءَ الأمير الأمير. أو نسبة المتبوع إلى شيء نحو أنت الأمير الأمير. فإن الأول يقرّر نسبة المجيءِ إلى الأمير حقيقةً بحيث لا يُتَوهَّم فيه المجاز بأنهُ قد جاءَ غلامهُ أو كتابهُ ونحو ذلك. والثاني يقرر نسبة الامارة إلى المخاطب حقيقة بحيث لا يُتَوهَّم فيهِ المجاز بأنها على سبيل التعظيم أو التشبيه ونحو ذلك أو يقرّر شمول المتبوع لجميع أفراده نحو جاءَ القوم كلهم وهو ظاهرٌ.

(٣) أي اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً ولذلك مثلنا لهُ بالأمثلة الثلاثة.

(٤) أي غير مضافة كما في المثالين.

(٥) أي كل التوكيد المعنوي نسبةً وشمولاً يختص بالمعارف من الأسماء وهذا هو الأصل. وقيل بل تُؤكَّد النكرة إذا أفادت كقوله يا ليت عدَّة حَول كلهِ رَجَبُ. وهو نادرٌ.

واعْلَم أنَّ كِلا و كِلتَا تُؤكدّانِ المُثنَى معرَبَتين إعرابهُ كجاءَ الرَّجُلان كِلاهُمَا ورَأيْت المرأتين كِلتَيهمَا. وكل وَاجْمَع تؤكدَانِ المُفردَ والجَمع[1] كمَا رَأيت.

## الفصلُ الرَّابع

## في البَدَلْ

البَدَلُ تَابعٌ مَقْصودٌ بالنّسبةِ دُون مَتبُوعهِ[2] غيْرَ انّ المَتبوع[3] قَد يُذكَرُ تَوطِئَةً لَهُ فيَكُون تَارةً عَيْن مَتبوعهِ كقَام أخوكَ زيدٌ. ويُقالُ لهُ بَدَل الكُلّ. وتارةً جزءه كَبعتُ الدّار نصْفهَا. ويُقال لهُ بَدل البَعْض. وتارةً مُلاَبِسَهُ بِغَيْر ذلك[4] كأَعجَبَني زَيدٌ كَلامهُ. ويقالُ لَهُ بَدلَ الاشْتِمَال. وقَد يُذكر خَطأً باللّسان ويُقال لَهُ بَدَل الغَلَط. أو بالفِكر ويُقالُ لَهُ بَدلَ النّسيان كَقَولِك رَكبتُ الفرَسَ النَّاقةَ إذا غَلطتَ أو نَسيت.

---

(١) أي لا يؤكد بهما المثَنّى. وإنما يؤكد بكلا وكلتا. والغالب في القياس أن يؤكد بالجمع بعد كلّ لتستغني عن الإضافة إلى ضمير المؤكد بإضافة كل إليه فيقال جاءَ الجيش كلهُ أجمع. وكثر انفرادها كقوله قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا على نيَّة إضافتها إلى الضمير وهو الأشهر في الاستعمال.

واعلم أن الأكثر في توكيد المثنى بالنفس والعين جمعهما معهُ على أفعل كما مع الجميع. فيقال جاءَ الزيدان أنفسهما كما يقال جاءَ الزيدون أنفسهم. ويجب في توكيد ضمير الرفع المتصل بهما أن يؤكد قبلهما بالمنفصل نحو قام هو نفسه. وجاز جرُّهما بالياءِ الزائدة نحو جاءَ الأمير بنفسه.

(٢) أي أن البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منهُ. فإذا قيل قام أخوك زيدٌ فالمقصود بنسبة القيام إليه هو زيدٌ. وأما الأخ فقد ذكر تمهيداً لهُ لا لقصده بالنسبة.

(٣) هذا تقسيم لذكر المبدل منهُ. فإنهُ تارةً يُذكر عمداً وهو الثلاثة الإبدال الأولى. وتارةً يُذكر خطأً وهو البدلان الأخيران.

(٤) أي وتارةً يكون لهُ علاقةٌ معهُ بغير الكليَّة والجزئية كعلمه أو كلامهِ أو غير ذلك من مشتملاته. ولابدَّ في بدل البعض والاشتمال من إضافته إلى ضمير المبدل منهُ كما رأيت في مثاليهما.

واعْلَم أنّ البدَل يقعُ بينَ المَعْرفَة والنكِرَةِ والظَّاهِرِ والمُضْمَر مُطلقاً[1] مَا لَم يَكُن بَدَل كُلٍّ فَيشتَرط تَخصيص النَّكرَة المُبدلَة كجآءَ زَيدٌ رَجلٌ تميميٌّ. وغيبة الضَمير المُبدَل مِنهُ كرأيتهُ زَيْداً ويقعُ بَيْنَ الفعْلِ ومثلهِ[2] كَقمتُ صَلَّيتُ ويَجيءُ يَزُورنَا. وقِس عَلَيْهِ.

# الفَصْلُ الخَامِسُ
## في عَطْفِ البَيَانْ

عطفُ البيَانِ تَابعٌ أشْهَر مِنْ مَتبُوعهِ. وَحكمهُ أنْ يَكُون جَامداً لاَ يأَوَّل بالمشتَق كجاَء صَاحبكَ زَيدٌ. وهُوَ لاَ يقعُ إلاَّ بَينَ الأسمآءِ الظَّاهرةِ[3] مُوَضحاً للمعَارفِ كَما رَأيْت أو مُخَصَّصاً لِلنكرَاتِ كَلَبسْت ثوباً جبَّةً. ولاَبُدَّ فيهِ مِنْ مُطَابقةِ المَتبوع في جَميعِ أحوَالِهِ عَلى الإطلاقِ ... واعْلم أنّ عَطف البيَان إن

---

(١) أي يقع بين هذه المذكورات من غير تعيين ولا قيد. فتُبدل المعرفة من النكرة نحو جاءَني رجلٌ غلام زيدٍ. وبالعكس نحو جاءَ زيدٌ رجلٌ من العرب. ويبدل الظاهر من المضمر نحو رأيتهُ زيداً. وبالعكس نحو ضربتُ زيداً إياهُ. وكل ذلك يجري على إطلاقه في جميع الإبدال إلاّ ما استثنيناهُ في بدل الكل فإنهُ يُشترَط فيهِ تخصيص النكرة المبدلة من المعرفة ليكون معها زيادة ببيانٍ تقربها من المبدَل منهُ بخلاف غيره من الإبدال فإنهُ لا يلزمه ذلك نحو اشتريت الدار جزءاً مِنها. ويُشترط فيهِ أيضاً أن يكون الضمير الذي يُبدل منهُ الظاهر ضمير غائب لأنه أقرب إليهِ من ضمير المتكلم والمخاطب في رتبة التعريب. ولا يلزم ذلك في غيره من الإبدال نحو أعجبَتْني كلامك. وقد أجازوا ذلك في بدل الكل إذا افاد معنى الشمول كالتوكيد نحو ركبتما البعير اثناكما. وهو نادرٌ.

(٢) أي بين الفعل ونظيرهِ في الماضوية وغيرها. فيُبدل الماضي من الماضي. والمضارع والأمر من مثلهما. ولا يجوز اختلافهما في ذلك.

(٣) لأنه بالنسبة إلى متبوعهِ كالنعت بالنسبة إلى المنعوت. ولذلك قالوا إنهُ يوضح المعارف ويخصص النكرات.

جَازَ حُلولُه مَحلَّ مَتبُوعهِ[1] كمَا في نَحوِ جَـآءَ صَـاحبكَ زيـدٌ جـازَ أنْ يَكُـون بَدلاً منهُ. وإلاَّ فلا نَحو يَا زَيد الحرثُ.

# الفَصْلُ السَّادِسُ

## في عَطفِ النَسق

عَطفُ النَسْق تَـابعٌ يَتَوسَّط بَيْنـهُ وبَيْنَ مَتْبُوعـهِ أحَـد الحـرُوفِ العَاطِفَـة. وَهـيَ الـواو والفـآءُ وثـمَّ وحتَّى وَأو وأم ولاَ وَبَل ولكِن[2]. وهُوَ يَجـري في جَميعِ الأسْمآءِ والأفعـال كجـآءَ زَيـدٌ وعمروٌ. وقـامَ زَيدٌ وقَعـدَ غـيرَ أنّـه إذا عُطِفَ عَلَى المُضمَر المتَّصِل وَجَـب تـأكيد المرفُـوع مِنـهُ بـالمُنْفصِل كجِئـتُ أنَـا وَزَيدٌ وإعادَة عَامِل المَجرور[3] كَمَررتُ بكَ وبزَيـدٍ. وإذَا عُطِفَ عَلَى الفِعلِ وجَبَ اتّحاد الزَّمان بيْنَ الطَرَفَيْن كقَامَ وقَعدَ. ويقومُ ويقعدُ. وقِس على كلٍّ ذلكَ.

واعْلَم أنّ حُكمَ التَّابع[4] أن يتبع لَفْظ المُعرَب كَما رَأيْت. ومَحلَّ المَبْنيّ نَحوَ جاءَ ذلكَ الرَّجلُ مَا لَمْ يَكُن البِنَاءُ عَارضاً فحكمهُ جوَاز الأمْرين نَحو يا

---

(١) لأن المبدل منهُ في نية السقوط إذ المقصود بالنسبة هو البدل بخلاف عطف البيان فإن المقصود فيه هو المتبوع والتابع موضحٌ لهُ أو مخصّص. فإن جاز إسقاط المتبوع وإحلال التابع محلّهُ جاز أن يكون بدل كلٍّ منهُ كما في نحو جاءَ صاحبك زيدٌ فإنه يجوز أن يقال فيهِ جاءَ زيدٌ. وإن لم يصحَّ فيه ذلك تعين أن يكون عطف بيانٍ كما في نحو يا زيدُ الحرث. فإنه لا يجوز فيهِ إسقاط زيد لأنه يستلزم دخول حرف الندآء على الحرث وهو ممتنعٌ لان حرف النداء لا يدخل على مصحوب الألف واللام.

(٢) ذكرنا حروف العطف المتّفق عليها ولم نذكر إمَّا لما فيها من الخلاف.

(٣) هذا يشمل مجرور الحرف كما مثلنا ومجرور الإضافة نحو جلست بينك وبين زيدٍ.

(٤) هذا يشمل كل التوابع فتجري كلها عليهِ.

زيدُ الكَرِيم بالرَّفع والنَّصب[1]. ومَا خَرجَ عَن ذلكَ[2] فَعَلَى تأْويلٍ أو لِعَارضٍ.

# البَابُ العَاشِرُ

# في أَحْوَال الفِعْل وإعْرَابهِ وفِيهِ سَبْعَة فُصُول

## الفَصْلُ الأوَّلُ

## في أحْكَامِ الفِعْلِ وأعمَالهِ

الفِعلُ امَّا مُتّصرّفٌ وهُوَ ما اخْتلفَت بنيَتهُ لاخْتلافِ زَمَانهِ كَما مَرَّ. وإمَّا جَامدٌ وَهُوَ مَا لَزمَ بِنَاءً وَاحداً كَمَا سيجيئُ. وكلهُ لاَبدَّ لهُ مِنْ عَمَلٍ في

---

(١) لأن المنادى المبنيَّ منصوب المحلِّ فيُرفع تابعهُ باعتبار لفظهِ ويُنصَب باعتبار محلِّه. وكذلك تابع اسم لا النافية للجنس نحو لا رجلَ كريمٌ عندنا. فإنهُ يجوز رفعهُ باعتبار محلِّ متبوعه مع لا من الابتداء. ونصبهُ باعتبار لفظهِ

(٢) هذا يشمل تابع المعرب والمبني جميعاً. أي أن ما لا يجري هذا المجرى من كل ذلك إما أن يكون على تأويلٍ نحو سرّني قدوم الرجل الكريم وقتل الظالم الخبيث. فإنه يجوز فيهِ رفع الكريم على تأويل أن الرجل فاعلٌ في المعنى ونصب الخبيث على أن الظالم مفعول بهِ في المعنى أيضاً فيُراعى محلهما في الاتباع. ونحو يا أيها الرجل ويا هؤلاء القومُ. فإن التابع يتعين رفعهُ فيهما اتباعاً للضمة الظاهرة في المنادى الأول والمقدَّرة في الثاني على أنهُ هو المقصود بالنداءِ والمنادى قد جعل وسيلةً للتوصل إلى ندائهِ بسبب الألف واللام كما علمت وإما أن يكون لعارض نحو ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ ويا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات. فإنهُ يتعين فيهما ابتاع المحلِّ دون اللفظ لعروض زيادة الحرف في الأول والإضافة في الثاني.

واعلم أن التابع قد يخرج عن كل ذلك نحو يا عبدالله وزيدٌ في النسق ويا أبا الحسَن عليٌّ في البدل. فإن التابع فيهما يُبنى على الضم بناءً على أن حرف العطف نائبٌ عن حرف النداء والبدل في نيَّة تكرار العامل فيكون التابع في حكم المنادى المستقل. وكلاهما يدخل تحت قولنا على تأويلٍ. وإلى هذه الأحكام يرجع كل ما كان من هذا القبيل فانتبه.

مَذكُورٍ أو مقدَّرٍ[1]. غيْرَ أنّ المَتصرف مِنهُ أقوى عَلَى العَمَلِ فَهوَ يَعمَلُ مَحذُوفاً ومُؤخراً بِخلاَف الجَامِد[2]. ومن المتَصرّف مَا يتأثَّر بالعَوامِلِ[3] كَالأسماءِ فَيُرفَع إذَا تَجرَّد عَنِ النَواصبِ والجَوازم ويُنصبُ ويُجزَم إذَا تَعاقَبت عَلَيهِ كَمَا ستَرى.

واعْلَم أنّ مَا تَضمَّن مَعنَى الفِعلِ مِنَ الأسماءِ كَالمَصْدَر واسم الفَاعلِ والمَفعُول يَعْمل عملَ فِعْلِهِ إذَا وقَعَ مَوقعهُ رفعاً ونصباً بِحَسب مُقتضَاهُ ويُقال لَهُ شُبه الفِعل[4]. غَيْر أنَّ الصّفةَ لاَبُدَّ مِنْ اعْتمادهَا عَلَى صَاحِبهَا نَحو زيدٌ ضاربٌ أخُوه عُمراً. مَا لَم يَتَقدمهَا نَفيٌ أو اسْتفهَامٌ فَتَستَغني عَنهُ. فإن وَقعَت

---

(١) أي كل فعلٍ لابدَّ لهُ من عمل في معمولٍ ملفوظ بهِ نحو قام زيدٌ ورأيت زيداً. أو مقدّر قد حُذف نحو جاء الذي ضربت أي ضربتهُ أو قد استتر نحُو قُم اي أنت.

(٢) أي إن الفعل المتصرف يبقى عملهُ ولو كان محذوفاً نحو حمداً لله أي أحمد حمداً. وموخراً نحو زيداً ضربت بخلاف الجامد فإنه لابدَّ من ذكره وتقديمه على المعمول نحو ما أحسن زيداً.

(٣) المراد به المضارع فإن العوامل تؤثر فيهِ كما تؤثّر في الاسماء. فيُرفع بالتجرُّد عن العوامل كما يُرفع المبتدأ. ويُنصب أو يجزم بمقتضى عوامله كما يتغير الاسم بمقتضى العوامل الداخلة عليه.

(٤) أي أن كل ذلك إذا وقع موقع فعلِهِ الذي شاركهُ في الاشتقاق يعمل عمل ذلك الفعل رفعاً ونصباً بحسب مقتضاه من اللزوم والتعدي. أما المصدر فإنما يقع موقع فعله إذا قُصِدَ بهِ ما يُقصد بالفعل من الحدوث والنسبة إلى ما يُخبَر بهِ عنه مقدّراً بالماضي والمستقبل مع أن المصدرية وبالحال مع ما المصدرية نحو عجبت من ضربك زيداً أي من أن ضربتَ أو تضربه غداً ومما تضربُ الآن. غير أنهُ أكثر ما يُستعمل مضافاً إلى الفاعل فيرفعهُ وينصب المفعول لفظاً كما رأيت. أو إلى المفعول فينصبه محلاً ويرفع الفاعل لفظاً نحو عجبت من شرب الخمر زيدٌ. والأول كثيرٌ في الاستعمال والثاني نادرٌ.

وأما اسماء الفاعل والمفعول فيقعان موقع فعلهما وهو المضارع المعلوم للأول والمجهول للثاني إذ كانا بمعنى الحال أو الاستقبال نحو زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً وبكرٌ مضروبٌ غلامه أي الآن أو غداً غداً فيهما. فإن الضارب قد رفع فاعلاً ونصب مفعولاً كيَضرب لوقوعه موقعه. والمضروب قد رفع نائباً كيُضرب لوقوعه موقعهُ أيضاً. ويلتحق باسم الفاعل الصفة المشبّهة بهِ فإنها ترفع الفاعل نحو زيدٌ حَسَنٌ وجههُ. وكذلك افعل التفضيل فإنهُ يرفع الضمير المستتر فيه نحو زيدٌ أحسن من عمرو. وأما الظاهر فلا يرفعه إلاَّ في نحو قولهم ما رأيت رجلاً أحسَن في عينهِ الكحلُ منهُ في عين زيدٍ. لأنه في هذه الصورة دون غيرها يقع موقع الفعل أي ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينهِ الكحل كحسنه في عين زيد. وكلاهما لا يكون إلا بمعنى الحال .. ومما يعمل عمل الفعل اسم الفعل فإنه يرفع الفاعل نحو هيهات العقيقُ أي بَعُدَ. وينصب المفعول بهِ نحو دَراكِ زيداً أي أدركهُ.

صِلَةً لألْ عَملَت كَيفمَا وقَعَت عَلَى الإطلاق[1]. وَكلّ ذلكَ مُطَّرَّدٌ لَهُ في جَميعِ مَعْمُولاَت الأفعال[2] فقِس عَلَيْهِ بالإسْتقرآءِ.

# الفَصْلُ الثَّانِي

## في اشْتِغالِ الفِعْلِ عَن مَعْمُولِهِ

إذَا اشْتغلَ الفِعلُ عَن مُفعُولِهِ السَّابق بضَميرِه فإنْ تقدَّمه مَا يَختَصُّ بالأفعالِ نُصِبَ بإضْمار فعلٍ مَحذُوفٍ يُفسّره الفِعل المذكور نحو إنْ زَيْداً ضَرَبتَهُ ضَرَبكَ. وإن تَقدَّمهُ مَا يَختصُّ بالأسْماءِ رُفِعَ بالإبتداءِ نَحو خَرجتُ فإذا زَيدٌ يضربونَهُ. فإن لَمْ يتَقَدمهُ شَيءٌ جَازَ فيهِ الوَجْهَانِ غَيْرَ أنهُ يَترَجَح الرفع لاستغنَائِهِ عَن تَكلُّف اضْمار الفِعْل[3].

---

(١) احترزنا بالصفة عن المصدر واسم الفعل فإنهما يعملان من غير اعتمادٍ على شيءٍ. وأما الصفة فلا تعمل إلاّ إذا اعتمدت على صاحبها. وهو اما المبتدأ نحو زيدٌ ضاربٌ عمراً. أو ذو الحال نحو جاءَ زيدٌ راكباً فرساً. أو الموصوف مذكوراً نحو مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً. أو مقدَّراً نحو يا طالعاً جبلاً أي يا رجلاً طالعاً. هذا إذا لم تقع بعد النفي أو الاستفهام نحو ما قائم أخوك وهل مضروبٌ بنوك فإنها تعتمد عليهما فتستغني بهما عن مُعْتَمدٍ آخر. وهذا إذا لم تقترن بأل. فإن اقترنت بها استغنت عن مراعاة الزمان والاعتماد على ما قبلها نحو جاءَ الضاربُ زيداً أمس أو اليوم أو غداً.

(٢) أي إن كل ما ذُكر من العمل لشبه الفعل مطَّردٌ لهُ في جميع معمولات الأفعال من الفاعل ونائبهِ والمفعول بأطرافه وبقية المعمولات حسبما يقتضي المقام فيقاس ما لم يُذكر على ما ذُكر.

(٣) أي إذا تقدَّم المفعول بهِ على الفعل الذي كان يستحقُّ العمل فيهِ لو سُلِّط عليه لكنهُ اشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره فإن وقع ذلك بعد أداةٍ تختصُّ بالدخول على الأفعال كأداة الشرط وجب نصبهُ بفعلٍ محذوف يفسره الفعل المذكور بعده نحو إن زيداً ضربتهُ ضربَك أي إن ضربت زيداً ضربتهُ. غير أن الفعل المقدَّر لا يجوز التلفظ بهِ وإنما يقدَّر لتصحيح العبارة. ومن ذلك يُعلَم أنهُ إذا تقدَّمه ما يغلب دخوله على الأفعال كأداة الاستفهام كان نصبه غالباً لا واجباً نحو هل زيداً ضربتهُ. وأما إن تقدمُه ما يختصُّ بالأسماء كإذا الفجائية فيجب الرفع بالإبتداء كما مثلنا. فإن لم يتقدمه شيءٌ جاز بالابتداء والنصب بتقدير فعل محذوف إلاَّ أن الرفع أولى لاستغنائه عن تقدير الفعل المحذوف. واعلم أن ذلك يجري في المفعول غير الصريح أيضاً. فيُقدَّر المحذوف من معنى الفعل المذكور نحو إن زيداً سلَّمتَ عليهِ اكرمك أي أن حيَّيت زيداً.

واعلَم أنّ الاشتغَال يقعُ في الفَاعلِ أيضاً بَعْدَ مَا يختَصُّ بالأفعَالِ[1] نَحو إنْ زَيْدٌ قَامَ أكْرَمتهُ عَلَى ما عَلِمْت في المفعُول.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في تنازعِ الفعلين في العَمَلِ

قَد يَطلبُ كلٌّ مِنَ الفعْلَين ظاهراً بَعْدهمَا نحو قآمَ وقَعدَ زَيْدٌ فيتَنَازعَانهِ. لأنهُ لاَ يُمكن أنْ يَكونَ مَعْمُولاً لِكلّ منهما. فيَتعيَّن لأحدِهمَا وَهوَ الأوَّل في اختيار البَصريينَ لأنّه الأقرب. وأما الآخر فإن اقتضَى المَرفوع أضمِرَ فيه كقَام وقَعدَا أخواكَ عَلَى إعمَالِ الأوّل. وقَامَا وقَعدَ أخواكَ عَلَى اعمالِ الثاني وإن اقْتَضَى[2] غَيْرهُ فإن أعملَ الأول أُضْمِرَ في الثاني كقَامَ وضَربتهُ زَيدٌ. وإنْ أعمِل الثَّاني لَمْ يُضمَر في الأوَّل كَضَربتُ وقَامَ زَيدٌ. وقِسْ عَلَيْهِ المَجرور.

---

(١) قيَّدنا ذلك بوقوعه بعدما يختصُّ بالأفعال لأن الاسم لا يقع هناك فيجب تقدير الفعل وحينئذ يكون الاسم فاعلاً لتعذُّر الابتداء بهِ نحو إن زيدٌ أتاك فأكرمهُ أي إن أتاك زيدٌ أتاك على ما مرَّ في المفعول. فإن كان بعدما يغلب دخوله على الفعل نحو هل زيدٌ قام ترجَّحت الفاعلية على الابتداء فاعرف كل ذلك وقس عليهِ.

(٢) أي قد يطلب كلٌّ منهما اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما فيجتذبهُ إلى المعمولية لهُ لأنهُ لا يمكن تسلُّط عاملين على معمولٍ واحدٍ. فلابدَّ أن يكون معمولاً لأحدهما على غير تعيين فيهما باتفاق الجمهور ولكن الخلاف على اختيار أحدهما كما ذكرنا. وعلى ذلك يُعمل أحدهما في الظاهر ويُهمل الآخر عنهُ. فإن اقتضى المهمل مرفوعاً أُعمل في ضمير ذلك الظاهر. فيقال على اعمال الأول قام وقعدا أخواك. وعلى اعمال الثاني قاما وقعد أخواك. وإن اقتضى منصوباً أو مجروراً فإن أُعمل في الظاهر أُعمل الثاني في ضميرهِ كقام وضربتهُ زيدٌ ومرَّبي ومررت بهِ عمرٌو. وإن أعمل الثاني جُرِّد الأول عن ضميرٍ كضربت وقام زيدٌ ومررتُ ومرَّ بي عمرٌو. وقس على كل ذلك.

# الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في أَفعَالِ المَدْحِ والذَّم

هيَ نعْمَ وَحَبَّذا في المَدحِ وبِئسَ وسَآءَ في الذَّم. وهيَ أفعالٌ جَامِدَةٌ بِلَفْظِ المَاضي يُخبِر بهَا عَنِ المَخصُوصِ بأحدِهمَا مُبتَدأ مُؤخراً عَنْهَا[١]. غَيْرَ أنّ حَبَّذا مُركَّبَةٌ مِنَ الفعلِ واسْمِ الإشَارَةِ فَاعلاً لَهَا بِلفْظٍ وَاحدٍ مَعَ الجَميعِ. فَيُقالُ حَبَّذا زَيْدٌ وَهِندٌ. وحبَّذا الرَّجلانِ والمرأتَانِ وهَلمَّ جرّاً. وأخَواتـها مُفْردَةٌ تُسنَد إلَى مُقتَرنٍ بِلام الجِنس أو مُضَافٍ إلَيهِ طبقَ المَخصُـوصِ في التَذكيرِ والتـأنيث والإعدادِ فيُقالُ نِعْمَ الرَّجلُ زَيْدٌ. وبِئسَ غلامُ الرَجلُ عمروٌ. ونِعمَ الرَجُلانِ أخَواكَ. وقِسْ عَلَى كُلِّ ذلكَ[٢].

---

(١) أي تُجعل هذهِ الأفعال مع ما تُسند إليهِ خبراً عن المخصوص بالمدح أو الذم حال كونه مبتدأ مؤخراً. فإذا قيل نعم الرجلُ زيدٌ كانت جملة نعم الرجل زيداً خبراً مقدَّماً وزيدٌ مبتدأ مؤخراً وهو مذهب الأكثرين. وهكذا بقيَّة أخواتها.

(٢) أي أن حبَّذا مركَّبة من حَبَّ وهو فعلٌ ماضٍ وذا وهو اسم إشارة وهو فاعلها إلا إنهُ لا يُعتبر عن لفظهِ مطلقاً. فيقال حبَّذا زيدٌ. وحبَّذا هندٌ. وحبَّذا الرجلان وحبَّذا المرأتان. وحبَّذا المؤمنون. وحبَّذا المؤمنات. بخلاف نعم وأخواتها فإنها أفعالٌ مفردةٌ تُسند إلى اسمٍ مقترنٍ باللام الجنسيَّة نحو نِعْمَ الرجلُ. أو إلى مضافٍ إلى المقترن بهذه اللام نحو نعم غلام الرجل كما مثلنا ولابد من مطابقة هذا الاسم المخصوص بالمدح أو الذم في التذكير والإفراد وفروعهما. فيقال نعم الرجل زيدٌ ونعم الرجلان أخواك. ونعم الرجال بنو تميم. ونعم المرأة هند. ونعم المرأتان ابنتاك. ونعم الجواري الزينبات. بتجريد الفعل عن تاء التأنيث كما رأيت أو إلحاقه بها نحو نِعْمَتِ المرأة هندٌ. وهكذا في بئسَ وساءَ.

واعلم ان الربط بين المبتدأ والخبر في هذه الجُمَل هو الإشارة في حبَّذا. والعموم المستفاد من اللام الجنسيَّة في أخواتها لأن المخصوص من جنس الفاعل فهو مرتبطٌ بهِ. ويمتنع تقديم المبتدأ على حبَّذا ويجوز تقديمهُ على غيرها قليلاً.

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## في فِعل التَعجُب

يُبنَى فِعل التَعجُبِ مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ اسْم التَفضيل[١] قياساً. غَيْرَ أنَّ منهُ مَا يَكُون عَلَى صيغَة أفعَل بِلَفظِ المَاضي. وهُوَ يَقعُ بَعدَ مَا التعجُّبيَّة مُبتدأ بِهَا. فَيُخبَر بِهِ عَنهَا مُسنَداً إِلَى ضَمير عَائدٍ إِلَيهَا ناصباً مَا تُعُجّب مِنهُ مَفْعولاً بِهِ نَحو مَا أحسَنَ زَيداً. ومنهُ مَا يَكُونُ عَلَى صيغةِ أفعِلْ بِلَفظِ الأمْرِ. وهُوَ يُسنَد إِلَى المُتعجَّب مِنهُ مَجروراً بِباَءٍ زَائدةٍ[٢] نَحو أحسِن بِزَيدٍ. وكلاهُمَا جامِدٌ لاَ يَتَصرَّف.

واعلَم إنَّ الجُمُود في الأفْعَال كالبِنآءِ في الأسْمآءِ. فيكُون تَارةً لاَزماً في نِعمَ وبئسَ وتارةً عارضاً كَما في هَاتينِ الصيغَتَينِ. وكلهُ يَتَجرَّد الفِعلَ مَعهُ عَنْ مَعْنَى الحَدَث والزَّمان[٣].

---

(١) أي من ثلاثي ليس بذي لونٍ ولا عيبٍ كما علمت هناك فإن أُريد التعجب من غيره تُوصِّل إليهِ بما يُتوصَّل بهِ إلى التفضيل نحو ما أشدَّ انطلاقهِ وأنقَى بياضهُ. وكذلك أحسِنْ بإقبالهِ وأجِبْ بسُمرتهِ ونحو ذلك.

(٢) أن إن الماضي منهُ ما يقع خبراً عن ما الدالَّة على معنى التعجّب إلى ضميرها المستتر فيهِ. وهي اسمٌ في محل الرفع بالإبتداء. والجملة بعدها خبرٌ عنها وامَّا الذي على صيغة أفْعِلْ فهو بلفظ الأمر دون معناهُ لأن المراد به التعجب لا الطلب. وفاعلُهُ المُتعجب منهُ إذ لا ضمير فيهِ. فهو مجرورٌ لفظاً بالباءِ ومرفوع محلاً بالفاعلية. وقيل فيهما غير ذلك مما لا موضع لهُ هنا.

(٣) المشار بذلك إلى سبب الجمود وحالتهِ. فإنهُ يكون في الفعل لمشابهتِهِ الحرف في تضمُّنه معنًى من معاني الحروف المستعملة كتضمُّن ليس معنى ما النافية وعَسَى معنَى لَعَلَّ. أو من المعاني التي كان حقُّها إن تودَّى بالحروف كالمدح والذم والتعجب مثلما يُبنى الاسم لمشابهتِهِ الحرف كما عرفت في محلّهِ. وكما يكون البناء لازماً في الأسماء كبناءِ الضمائر والموصولات والإشارات. وعارضاً كبناء المنادَى واسم لا النافية للجنس يكون الجمود لازماً في الأفعال كجمود ليس وعسى ونِعْمَ وبئسَ. وعارضاً كجمود هذين الفعلين. ولما كانت هذه الأفعال قد حصلت كالحروف في عدم التصرُّف تجرَّدت عن معنى الحَدث الذي تقتضيه الأفعال. وانسلخت عن الزمان الموضوعة لهُ في أصلها.

# الفصل السادس

## في نَواصِب المضَارِع

تَنصبُ المُضَارِعَ أنْ المَصْدَرِيّة نَحو أُريدُ أنْ أَزُورك. ولَن نَحو لَنْ يَجودَ البَخيل. وإذَنْ مُصَدَّرةً[١] بهِ كَقَولِكَ إذَن تَدخلَ الجَنَّة جَواباً لِمَ، قالَ آمَنتُ باللهِ. وكي مَسْبُوقةً بِلاَمِ التَعليل[٢] نحو تَعلَّموا لكَي تعَلَّموا. وأقوَى هذه النواصب أنْ فَهيَ تَعمَل ظَاهرةً كَما رأيت. ومضمرةً جَوازاً[٣] بَعْدَ لاَم كَي نَحو تُب لِيغْفر لكَ الله. وبَعدَ عَاطفٍ عَلَى اسمٍ صَريح[٤] نَحو أرضى بِالفرار واسْلَمَ. وَوُجوباً بَعدَ كَي إذَا تَجردَّت مِنَ اللاَّم نَحو سَلْني كَي أجيبك. وبعد حتّى إذَا كانَت حَرف جَرٍّ[٥] نَحو اضربُ اللصَّ حتى يَتوبَ. وبعدَ أو إذَا أُريدَ بِهَا مَعنَى الانتهآء أو الاسْتِثنآءِ نَحو اجلس أوْ يقومَ الأمير. وبعد لاَم

---

(١) أي واقعةً في صدر الكلام الذي هي فيهِ فلا يكون ما بعدهما معتمداً على ما قبلها كما في قولنا إذَن تدخل الجنة. فلو قيل إنك إذن تدخل الجنة أو اذن أنت تدخل امتنع النصب لفقد التصدُّر في الأول واعتراض الفاصل في الثاني. وأجازوا الفصل بلا النافية والنداءِ والقَسَم نحو إذن لا أزورَك وإذن يا زيدٌ أكرمَك. واختُلف في كتابتها فمنهم من يكتبها بالنون ومنهم بالألف مُنوَّنة. وقال بعضهم إن عملت تكتب بالألف وإلاَّ فبالنون.

(٢) قيَّدنا كي بكونها مسبوقةً بلام التعليل لأنها لو كانت بدون اللام كانت حرف جرٍّ وكان النصب بأنْ مضمرةً بعدها كما سنذكرهُ.

(٣) أي إن شئت اضمرتها أو أظهرتها. فإن اقترنت بلا النافية تعيَّن الإظهار نحو زرتك لئلاَّ تعتب أي لأنْ لا فأدغمت النون في اللام.

(٤) أي خالصٍ غير مقصودٍ بهِ معنى الفعل كالفرار المذكور في المثال بخلاف غير الصريح كالضارب في قولك الضارب فيؤْلِمُ زيدٌ فإنه يجب رفع المعطوف عليه لأنهُ في تأويل الفعل أي الذي يضرب فيُؤْلم هو زيدٌ.

(٥) هذا احترازاً عن العاطفة والابتدائية. وهي تكون تارةً بمعنى كي وتارةً بمعنى إلى. وقد جمعهما قولنا اضرب اللصَّ حتى يتوب أي لكي يتوب أو إلى أن يتوب.

الجحود[1] الزَائِدَة في خَبرِ كَانَ المَنفيَّة نَحو مَا كَانَ اللهُ ليُعذِّب الصَّالحين. وبعدَ فاءِ السَّبب ووَاو المُصَاحبة في جَوابِ النَفي نَحو لاَ أعْرف دَار زَيدٍ فَأَزُورَهُ. أو الطَّلَب[2] وهوَ الأمرُ نَحو زُرني فَأكرمَكَ. والنَّهي نَحو لاَ تُخاطر فَتَسلَم. والاستفهام نَحو هَل تَسمعُ فَأُحدّثكَ. والتَمنّي نَحو ليتَ لي عبداً فأعتقَهُ والتَرجّي نَحو لَعَلّي أحجُّ فَأزورَكَ. والعَرْض نَحو ألاَ تضيفنا فَنَشكُركَ. والتَحضيض نَحو هَلاَّ تَدرسُ فَتحفظَ. وقِس عَلَى ذلكَ معَ الواو نَحو زُرني وأكرمَكَ وهلمَّ جرًّا. واعْلَم أنَّ الفعل لاَ يُنصَب إلاَّ مُسْتَقبلاً. فإن أريد بهِ الحَالِ نَحو مَرِضَ زَيدٌ لاَ يَرجُونَهُ امْتَنعَ النَصب[3].

## الفَصْلُ السَّابِعُ

## في الجَوازِم

مِن الجَوَازم مَا يَجزمُ فِعلاً واحداً وهُوَ ولَمَّا ولاَم الأمْر ولاَ النَّهي[4].

(١) المراد بالإنتهاء معنى إلى وبالاستثناءِ معني إلاَّ. وقد جمعهما أيضاً قولنا اجلس أو يقوم الأمير أي إلى أن يقوم الأمير أو إلاَّ أن يقوم. وأما لام الجحود فهي لامٌ مكسورةٌ تزاد لتوكيد النفي في خبر كان المنفية بصيغة الماضي لفظاً كما مثلنا أو معنًى نحو لم يكن زيدٌ ليشرب الخمر.

(٢) المراد أو في جواب الطلب. وهو جنسٌ تحتهُ الأنواع التي ذكرناها من الأمر والنهي وما يليهما.

(٣) أي حتى لا يرجون سلامتهُ في ذلك الوقت. فيمتنع النصب لتعذُّر اضمار أنْ بعد حتى لأنها تقتضي الاستقبال. ومن ثمَّ تكون حتى ابتدائيَّة فيُرفع الفعل بعدها للتجرُّد. وكذلك قولك لمن يحدّثك إذن أظنُّك صادقاً. فإنهُ يُمتنع النصب فيهِ لإرادة الحال ... واعلم لابدَّ من سبك أنْ مع الفعل الواقع بعدها بمصدر ظاهرةً أو مضمرة. فيكون التقدير في نحو أُريد أن أزورك وارضى بالفرار واسلم اريد زيارتك وارضى بالفرار والسلامة. ومثلها كي عند اقترانها باللام.

(٤) لم نذكر ألَمْ وألَّما لأنهما في الحقيقة لم ولمَّا زيدت عليهما همزة التقرير. ولا اللام ولا في الدعاءِ لأن ذلك يقال فيهما تأدّباً. ولا أثر لكل ذلك من حيث العمل الذي هو المقصود. وكذلك لم نذكر إذا في جوازم الفعلين لأن الجزم بها خاصٌّ بالشعر.

نحو لَم يقُمْ زيدٌ. وجاء ولَمَّا يَطلع الفَجْر. وليطِبْ قَلبكَ. ولاَ تَخفْ. ومِنهَا مَا يَجزم فِعلين شَرطاً وجَواباً وهُوَ إنْ ومَن ومَا ومَهْمَا وأيّ ومَتَى وأينَ وأيَّانَ وأنّى وإذ مَا وحَيثُما وكَيفمَا نحو إن تَعجل تَندم وكيفما تَكنْ أكُنْ. وقِسْ ما بَيْنَهمَا فإن لَم يَكُن كِلاَ الفِعْلَين مُضَارعاً[١] وجبَ جَزْم المُضَارع إن كَانَ شَرطاً نَحو إنْ تَصبرْ ظَفِرتَ. وجَازَ إنْ كَانَ جَواباً نَحو إنْ صَبرتَ تَظفرْ.

واعلَم أنَّ الجَوابَ إنْ كَانَ لاَ يصلحُ أنْ يقَعَ شَرطاً وَجبَ رَبطهُ بالفآءِ نَحو إنْ صَبَرت فتَظْفرْ. فإنْ صَلُح فَإن كانَ ماضياً امْتَنعت الفآء وإنْ كانَ مُضَارعاً مُثبتاً أو مَنْفيّاً بِلا جَازَت[٢]. وحَيثما دَخلَت امْتنعَ الجَزم معهَا بالإجمال[٣] وجَواب الطَّلب[٤] المَنصُوب بعدَ فآءِ السَّبب إذَا تجرَّد مِنهَا عَلَى قَصدِ الجَزاءِ[٥] يُجزَم عَلَى تَقديرِ الشَرطِ نَحوَ زُرني أكرِمْك. أي إنْ تَزُرني أكرمكَ. وقِسْ عَلَيهِ.

---

(١) أي إذا كان أحد الفعلين ماضياً والآخر مضارعاً فإن كان المضارع فعل الشرط وجب جزمهُ. وإن كان جوابه جاز فيهِ الجزم والرفع. وقولنا إن كان لا يصلح أن يقع شرطاً يدخل تحتهُ الفعل الجامد نحو إن ضربتُ زيداً فليس يضربني. والطَلَبيُّ نحو إن زارك زيدٌ فأكرمه وإن سالك فلا تبخل عليه. والمقرون بالسين أو سوف نحو إن زرتني فسأزورك أو سوف أزورك. أو بقد نحو إن صبرت فقد ظفرت. والمنفيُّ بما او لن نحو إن أتاني زيد فما اطرده أو فلن أردَّه ومن هذا القبيل ما وقع جملةً اسمية نحو إن فعلت فأنت ظالم

(٢) أي إذا كان الجواب يصلح أن يقع شرطاً فإن كان ماضياً بدون قد امتنع دخول الفاء عليه نحو إن زرتني أكرمتك. وإن كان مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا جاز دخول الفاء عليه.

(٣) هذا يشمل ما دخلت عليه وجوباً نحو إن أكرمتني فسأشكرك. أو جوازاً إن صبرت فتظفر ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً. فإن كل ذلك يُرفع للتجرُّد يُرفَع خبراً عن مبتدأ محذوف أي فأنا سأشكرك وأنتَ تظفر وهو لا يخاف. وحينئذ تكون الجملة في محل الجزم لأنها جواب الشرط.

(٤) أي جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعَرْض والتخضيض.

(٥) أي على قصد كون الجواب جزآءً لما قبلهُ. احترزنا بذلك عن نحو زُرْني يرحمك الله فإنهُ مرفوعٌ لقصد الدعاء فيه دون الجزاء. وإذا وقع الفعل في هذه الأجوبة على هذا القصد يُجزم بتقدير شرط بعد الطلب. فيُقال زرني أكرِمْك بالجزم. والتقدير زرني فإن تزرني أكرِمْك. وهكذا في البواقي. وأم جواب النفي فلا يصلح في هذا الباب ولذلك لم نذكرهُ.

# الخَاتِمَة

# في أحكام الجُمَل والظرف والمجرور والوقف وفيها أربعة فصول

## الفَصْلُ الأَوَّلُ

## في أَحكَامِ الجُمْلَةِ

الجُملةُ مَا تَضمَّن اسْناداً مِنَ المُركَباتِ(١) كَالمبتَدأ والخبر والفعل والفَاعِلِ فهيَ أعَمُّ مِنَ الكلاَمِ(٢) لاشتمَالهَا عَلَى غَيْرِ المفيد أيضـاً كَجُملَـةِ الشَّـرط. فـإن كانَ صَدرهَا اسْماً كَزَيدٌ قَائِمٌ فهي إسميَّة. أو فعلاً كقَام زَيـدٌ فـهي فعليَّـة ولا عِبرَة بمَا دخلَ عَلَيها مِنَ الحروفِ نَحو إنَّ زيداً قَـائمٌ أو عَـرَضَ مِـن اختـلاَفِ التَرتيب نَحو زيداً ضَربتُ فإنّه لاَ يُغيّر نِسبتها إلَى ما انْتسبَت إليهِ في الأصل(٣)

---

واعلم أنهُ يشترط في جواب النهي صحَّة تقدير حرف الشرط قبل حرف النهي نحو لا تخاطر تسلم. أي إن لا تخاطر تسلم. فلا يقال لا تمسَّ النار تحترق لعدم صحة التقدير المذكور.

(١) أي ما اشتمل على المسند والمسند إليه. واحترزنا بالمركبات عن نحو الضارب فإنهُ اشتمل على المسند والمسند إليه وهو الضمير المستتر فيه ولكنهُ لا يُعدُّ جملةً. ويدخل تحت المركبات ما كان تركيبهُ لفظاً كقام زيدٌ أو تقديراً كقُمْ. وهي تنحصر في المبتدأ والخبر. والفعل والفاعل. وما كان بمنزلة أحدهما نحو ما قائمٌ أخواك وقُتل الخارجيُّ وكان زيدٌ قائماً ونحو ذلك.

(٢) لأنه يختصُّ بالمفيد إفادةً يحسن السكوت عليها والجملة تعمُّ غير المفيد المذكور أيضاً كجملة الشرط والجواب والصلة. فكل كلام جملةٌ ولا يُعكس.

(٣) أي أن الحروف لا تغير نسبة الجملة إلى الاسم أو الفعل فلا يقال جملةٌ حرفية. ولكن لا تزال جملة إن زيداً قائمٌ اسميَّة وجملة هل قام زيدٌ فعليَّة. والمُعتبر في ذلك إنما هو أصل التركيب فإذا عرض اختلافٌ في الترتيب لم يُعتبر. فيقال إن جملة زيداً ضربتُ فعلية. وجملة قام أبوهُ زيدٌ إسمية.

... واعْلَم أنّ الجُملَة إنْ احْتَملَت الصّدق والكَذِب[1] كما رَأيْت فَهيَ الخَبريَّة. وإلاَّ فَهِيَ إنْشائيَّة كقُم ولاَ تَقْعُد ونَحو ذلك[2].

# الفَصْلُ الثَّانِي

## في مَحلّ الجُملَةِ منَ الإعرَاب

إذَا وَقَعَت الجُملَة خَبراً نَحو زَيْدٌ يَقومُ[3]. أو مَفعولاً بهِ قُلِ الحَمدُ للهِ[4]. أو حَالاً نَحو جَاءَ زَيدٌ يَركُضُ. أو أُضيفَ إلَيهَا[5] نَحو قُمتُ حِينَ قَامَ زَيدٌ. أو أُجِيبَ بهَا شَرطٌ مُقترنةً بِالفآءِ[6]. نَحو إن حَكَمْتَ فَاعْدِل. أو تَبِعَت مُفرداً

---

(١) أي باعتبارها في نفسها مع قطع النظر عن سجيَّة المتكلم في الصدق أو الكذبْ.

(٢) أي وان لم تحتمل الصدق والكذب فهي إنشائية كجملة الأمر والنهي والاستفهام ونحو ذلك. وإنما ذكرنا هذه العبارة هنا وإن لم تكن من مباحث هذا الكتاب لأن الجملة الخبرية قد ذُكرت في باب الموصول والمبتدأ والنعت فأردنا أن نفسّرها هنا لإتمام الفائدة.

واعلم أن الجملة إما كبرى وهي الإسمية الواقع خبرها جملةً، وإما صغرى وهي الواقعة خبراً نحو زيدٌ قام أبوهُ فإن مجموع العبارة جملة كبرى لوقوع الخبر فيها جملةٌ. وقام أبوه جملة صغرى لوقوعها خبراً. وقد تكون كبرى وصغرى معاً نحو زيدٌ أبوهُ غلامهُ منطلقٌ. فإن جملة أبوهُ غلامه منطلق كبرى باعتبار وقوع خبرها جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبراً فإن خرجت عن ذلك نحو زيدٌ قائمٌ لم تكن كبرى ولا صغرى لأن خبرها مفردٌ وهي لم تقع خبراً.

(٣) هذا يشمل خبر المبتدأ كما مثلنا واخبار النواسخ. وهي في الأول في محلّ الرفع. وفي ما يليه تارةً في محلّ الرفع أيضاً كخبر إنَّ ولا النافية للجنس نحو إن زيداً يقوم ولا غلام سفرٍ يوجد. وتارةً محلّ النصب كخبر كان وكاد والأحرف المشبهة بليس نحو كان زيدٌ يزورنا وكادت الشمس تغيب وما عمرٌو ينظم الشعر. وهكذا في أخواتهن.

(٤) هذا يشمل حكاية القول كما مثلنا. والمفعول الثاني في باب ظنَّ نحو وجدت العلم ينفع، أو الثالث في باب أرَى نحو أريت زيداً أخاهُ يحبُّه وهي في محلّ النصب كالحالية.

(٥) هذا يجري على الفعلية كما مثلنا والإسمية نحو قمت حين زيدٌ قائمٌ. وكلتاهما في محل الجر.

(٦) لأنها لو كانت بدونها نحو إن قمت قمنا كان محلُّ الجزم للفعل وحدهُ لا للجملة بأسرها.

نَحو مَررتُ بِرَجُلٍ يُصلّي. أو جُملةً لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرَابِ نَحو اللهُ يُحيي ويُميتُ فَهِيَ في مَحلِّ الإعراب الذَّي يَقتَضيه ذلك المقَام. وإلاَّ فلا مَحلَّ لَهَا مِنَ الإعرَاب.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## في أحْكَامِ الظَّرف وشبهِهِ

لاَبُدَّ مِن تَعلُّقِ الظَرف وحَرف الجَرِّ بالفِعْل ومَا يَجريْ مَجراهُ[1]. غَيْر أنَّ مُتَعلقهُما إنْ دلَّ عَلَى حُصُولٍ مُطلَقٍ في صلَةٍ نَحو رأيتُ الَّذي عِنْدكَ. أوْ صِفَةٍ نَحو مَرَرْتُ بِرجلٍ مِنَ العَرَب. أو خَبَرٍ نَحو الخَطِيبُ فَوقَ المِنْبَر. أو حَالٍ نَحو جَاءَ الأميرُ في مَوكبِهِ. وَجَبَ حَذفهُ مُقدَّراً في الصّلةِ بالفِعْل.

---

وأما التابعة للمفرد فهي ما وقعت صفةً لنكرةٍ كما رأيت. فإن كان ما قبلها معرفةً نحو مررت بزيدٍ يصلي فهي حالٌ لا صفةٌ. وأما التابعة للجملة فهي ما كانت معطوفة على جملةٍ كما رأيت. أو بدلاً منها نحو زيدٌ يقوم يذهب. وكل واحدةٍ منهما في محل الإعراب الذي يقتضيه متبوعها.

وما خرج عن ذلك من الجمل فلا محلَّ لهُ من الإعراب. وهو الجملة الابتدائية نحو قام زيد. وجملة الصلة نحو جاءَ الذي تعرفهُ. والمعترضة بين متلازمين نحو زيدٌ أيّدك الله شاعرٌ. والمفسرة نحو زيداً ضربتهُ. والواقعة جواباً للقسم نحو والله لأفعلنَّ والواقعة جواباً لشرط غير جازم نحو لو زارني زيدٌ لأكرمتهُ أو لشرط جازم بدون الفاء نحو إن قام زيدٌ قمت كما مرَّ. والتابعة لجملةٍ لا محلَّ لها من الإعراب نحو جاءَ زيدٌ وذهب غلامه. فكل واحدةٍ من الطائفتين سبع جُمل كما ترى... واعلم أن جملة الجواب الإسمية قد تُربَط بإذا الفجائيَّة خلفاً عن الفاء نحو إن غزوت القوم إذا هم يهربون. وهي نادرةٌ في الاستعمال ولذلك لم نتعرَّض لذكرها في المتن.

(١) المراد بما يجري مجرى الفعل اسم الفاعل نحو زيدٌ جالسٌ فوق البساط وكاتبٌ بالقلم. واسم المفعول نحو زيدٌ مطروحٌ لدى الأمير ومضروبٌ بالسياط. والصفة المشبهة نحو زيدٌ شجاعٌ وقت الحرب ولَهجٌ بالحماسة. وافعل التفضيل نحو زيدٌ أكرم عند الناس وأحسن من أخيهِ. والمصدر نحو عجبت من جلوسك وراءَ القبّة وذهابك في الصحرآءِ واسم الفعل نحو هلمَّ اليوم وحَذار من الأسد.

كَحَصَلَ. وفي غَيْرهَا بِهِ أو بِالصفَةِ كحَاصِلٍ. وإلاَّ فَلاَبُدَّ مِنْ ذِكرِهِ مُطلقاً[1].

واعْلَم أنَّ حَرفَ الجرِّ إنَّمَا يَتَعلَّق إذَا أدَّى معنَى الفِعلِ ونَحوه إلَى مَجرورِه. وإلاَّ فلاَ مُتَعَلَّقَ لَهُ كَالبآءِ الزَّائدة[2] في نَحو لَيْسَ زَيدٌ بقائمٍ. وقِس عَلَيهِ.

# الفَصْلُ الرَّابِعُ

## في الوَقفِ وأحكَامِهِ

الوَقفُ قَطعُ الكَلِمة[3]. عَمَّا بعدَهَا. فَإن كَانَ الموقُوفُ عَلَيْهِ مَختُوماً بِتَاءِ التَّأْنيث المَربُوطَة أُبدِلَتْ هَاءً نَحو جَاءَتْ فَاطِمَة[4]. وإلاَّ فَإن كَانَ مُنوَّناً

(١) أي أن ما يتعلق به الظرف أو الحرف إن دلَّ على مجرَّد الحصول من غير اعتبار صورته وجب حذفه. غير أن ذلك المحذوف إن كان صلةً نحو رأيت الذي عندك وجب تقديره بالفعل أي رأيت الذي حصل عندك أو استقرَّ ونحو ذلك. وإن كان صفةً أو خبراً أو حالاً جاز تقديرهُ بالفعل أو بالصفة المشتقَّة من الفعل. فإذا قيل الخطيب فوق المنبر جازان يكون التقدير حصل فوق المنبر وحاصلٌ فوقهُ. وأما إن دلَّ ما يتعلقان به على حصولٍ مقيَّد بإحدى الصُّور كالوقوف والجلوس وغيرهما وجب ذكره. فيقال زيدٌ واقفٌ تحت الخيمة وبكرٌ جالسٌ في الحجرة.

(٢) لأن حرف الجرّ يُستعمَل واسطةً لإيصال معنى الفعل إلى الإسم كاستعمال البآءِ لإيصال المرور إلى زيد في قولك مررت بزيدٍ ولذلك يتعلق بهِ. فإن لم يكن كذلك لم يكن له سبيلٌ إلى التعلُّق كالحرف الزائد في نحو ليس زيدٌ بقائمٍ وهل أتاك من أحدٍ. وحرف الاستثناء نحو قام القوم حاشا زيدٍ. فإن الأول يصل معنى الفعل إلى الاسم بدونه والثاني يصرف معنى الفعل عن مجرورهِ بخلاف الوضع فلا متعلق لهما. وكلاهما يخرج بقولنا إذا أدَّى معنى الفعل إلى مجرورهِ

(٣) أي الكلمة الواقعة في آخر الجملة حيث يقف المتكلم.

(٤) قيَّدنا تآءُ التأنيث بالمربوطة احترازاً عن المبسوطة في نحو جاءَت المؤمنات فإنه يوقف عليها بالتاءِ.

بَعدَ فتحٍ أبدِلَ تَنوِيْنهُ أَلِفاً نَحو رَأيتُ زَيداً[1] وإلاَّ وُقِفَ عَلَيْهِ بالسكُونِ[2] في المَشهُور[3] نَحو جآءَ الرَّجُلْ. والحَمدُ للهِ.

قالَ الفَقيرُ إليهِ تَعالَى نَاصِيْفُ بنُ عَبْدُاللهِ اليَازجِي اللُّبْنَانِيّ هذَا مَا أرَدتُ تَعْلِيقهُ في هذَا الكِتَابْ مَتْناً وشَرْحاً مِن أُصُولِ هذِهِ الصِّنَاعَة.

واللهُ المُسْتَعَان بِمنِّهِ وَكَرَمِهِ وَهُوَ أعْلَمُ بالصَّوَاب.

وكان الفراغ من تبييضهِ بقلم مؤلِّفه في شهر آذار سنة سبع وأربعين وثمانماية وألف من التاريخ المسيحيّ، والحمد لله أولاً وآخراً.

وقد أُضِيفَت إلى شرحهِ زيادات لأجل توسيع الفائدة.

---

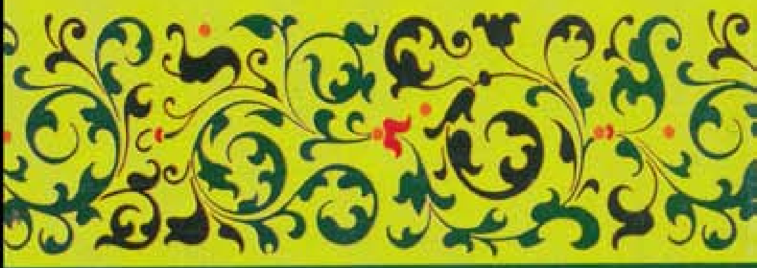
(١) ذلك يكون لفظاً وخطاً كما رأيت. وقد يكون لفظاً لا خطاً كشربتُ ماءَ وفعلته خَطَأً.

(٢) أي وإن لم يكن مختوماً بالتاء المربوطة ولا منوَّناً بعد فتح وُقف عليه بالسكون. وهو يشمل ما كان مختوماً بالتاء المبسوطة كما مرَّ. وما كان منوناً بعد الضم أو الكسر كجاءَ زيدٌ ومررت بزيدٍ وجاءَني قاضٍ. ومالا تنوين فيه كرأيت الرجل ولقيت أحمدَ. فإن كل ذلك يوقف عليه بالسكون.

(٣) هذا إشارة إلى ما ورد على خلاف ذلك من نوادر الاستعمال كقولهم هذا قاضي بإثبات الياء. والكبير المتعال بحذفها وغير ذلك مما يطول استيفاؤُهُ.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



# فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب

ناصيف اليازجي








الأردن اربد . تلفاكس ٧٢٦٧٠٢٧٥٠٠٩٦٢
e-mail: daralkitab@excite.com

